

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة

موضوع الدورة الثانية لسنة 1993

الرباط

21 – 22 جمادى الثانية 1414

6 – 7 دجنبر 1993



بسم الله الرحمٰن الرحيم

عقدت أكاديمية المملكة المغربية دورتها الثانية لسنة 1993 في الرباط، وكان موضوع الدورة «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، تدارسه السادة أعضاء الأكاديمية والخبراء المتخصّصون المدعوّون.

وسيجد القارىء في هذا العدد النصوص الكاملة للعروض كما وردتْ في محاور الموضوع، وكذلك المناقشات التي تلتها. وقد تُرجمت خلاصات النصوص العربية إلى اللغات الأجنبية المعمول بها في الأكاديمية، وتُرجمت خلاصات النصوص غير العربية إلى اللغة العربية وحدها.

النصوص الواردة في الكتاب أصلية، وينبغي الإشارة إليها كمرجع عند الاستشهاد بها.

الآراء والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب تلزم أصحابها وحدهم.

أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص.ب 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون : 13 - 51 - 75   24 - 51 - 75

35 - 51 - 75   89 - 51 - 75

فاكس : 01 - 51 - 75

رقم الإيداع القانوني بالخزانة العامة وحفظ الوثائق : 1994/314

ردمك : 2 - 6 - 9502 - 9981



الرباط، 21 زنقة ديكارت حي الليمون تلفون : 99-60-70 فاكس : 707751

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

ليوبولد سيدار سنغور : السينغال
هنري كيسنجر : و.م. الأمريكية
موريس دريون : فرنسا.
نيل أرمسترونغ : و.م. الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.
ايميليو كارسا كوميز : المملكة الإسبانية.
عبد الكريم غلاب : المملكة المغربية.
أوطو دوهابسبورغ : النمسا.
عبد الرحمٰن الفاسي : المملكة المغربية.
جورج فوديل : فرنسا.
عبد الوهاب ابن منصور : المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الخوجة : تونس.
محمد بنشريفة : المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال : المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.
عبد العزيز بن عبد الله : المملكة المغربية.
محمد عبد السلام : الباكستان.
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.
فؤاد سزكين : تركيا.
محمد بهجة الأثري : العراق.
عبد اللطيف بريش : المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية.
المهدي المنجرة : المملكة المغربية
أحمد الضُّبيب : م.ع. السعودية
محمد علاّل سيناصر : المملكة المغربية
أحمد صدقي الدجاني : فلسطين
محمد شفيق : المملكة المغربية
لورد شالفونت : المملكة المتحدة
محمد المكي الناصري : المملكة المغربية
أحمد مختار امبو : السينغال
عبد اللطيف الفيلالي : المملكة المغربية
أبو بكر القادري : المملكة المغربية
الحاج أحمد ابن شقرون : المملكة المغربية

عبد الله شاكر الكرسيفي : المملكة المغربية
جان برنار : فرنسا
روبير امبروجي : فرنسا
عز الدين العراقي : المملكة المغربية
ألكسندر دومارانش : فرنسا
دونالد فريدريكسن : و.م. الأمريكية
عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية
إدريس خليل : المملكة المغربية
رجاء كارودي : فرنسا
عباس الجراري : المملكة المغربية
بيدرو راميريز فاسكيز : المكسيك
محمد فاروق النبهان : المملكة المغربية
عباس القيسي : المملكة المغربية
عبد الله العروي : المملكة المغربية
برناردان كانتان : الفاتيكان
عبد الله الفيصل : م.ع. السعودية
روني جان ديبوي : فرنسا
ناصر الدين الأسد : المملكة الأردنية الهاشمية
أناتولي كروميكو : روسيا
جاك ايڤ كوسطو : فرنسا
جورج ماطي : فرنسا
كامل حسن المقهور : الجماهيرية الليبية
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا : البرتغال
عبد المجيد مزيان : الجزائر
محمد سالم ولد عدود : موريتانيا
بو شو شانغ : الصين
محمد ميكو : المملكة المغربية
إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية
الفونسو دو لاسيرنا : المملكة الإسبانية
الحسن ابن طلال : المملكة الأردنية الهاشمية
فيرنون والترز : و.م الأمريكية
حبيب المالكي : المملكة المغربية
محمد الكتاني : المملكة المغربية

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1 ـــ سلسلة «الدورات» :

1 – «القدس تاريخيا وفكريا»، مارس 1981.
2 – «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» ، نونبر 1981.
3 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
4 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
5 – «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
6 – «الالتزامات الخُلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
7 – «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
8 – «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
9 – «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.
10 – «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
11 – «القضايا الخُلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
12 – «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
13 – «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
14 – «الكوارث الطبيعية وآفة الجَراد» : نونبر 1988.
15 – «الجامعة والبحث العلمي والتنمية» : يونيو 1989.
16 – «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.
17 – «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
18 – «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد» : أبريل 1991

19 – «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟»، أكتوبر 1991.
20 – «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.
21 – «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، نونبر 1993
22 – «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993

2 ــ سلسلة «التراث» :

1 – «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
2 – «الماء وما ورد في شربه من الآداب» تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
3 – «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
4 – «ديوان ابن فَرْكون» تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.
5 – «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1989/1409.
6 – «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحون»، 1990.
7 – «عُمْدة الطبيب في معرفة النبات» القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، 1990/1411.
8 – «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حققه وهيأه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1411 هـ/1991 م
9 – «مَعْلمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحون»، 1991.
10 – «مَعْلمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني – القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحون»، 1992.

3 ــ سلسلة «المعاجم»

1 – «المعجم العَرَبي ــ الأمازيغي» محمد شفيق، 1990/1410.

4 ــ سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

1 – «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.
2 – «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد» (من 1980/1401 إلى 1986/1407)، دجنبر 1987.
3 – «محاضرات الأكاديمية» (من 1983/1403 إلى 1987/1407)، 1988.

4 – «الحَرْف العربي والتكنولوجيا» الندوة الأولى للجنة اللغة العربية فبراير 1988/1908.

5 – «الشريعة والفقه والقانون» الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

6 – «أسس العلاقات الدولية في الإسلام» الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

7 – «نظام الحقوق في الاسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410.

8 – «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء» الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية 1991/1412

5 ـــ سلسلة «المَجلة» :

1 – «الأكاديمية» مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الافتتاحي، فيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الاثنين 5 جمادى الثانية عام 1400 هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

2 – «الأكاديمية»، العدد الأول، فبراير 1984.

3 – «الأكاديمية»، العدد الثاني، فبراير 1985.

4 – «الأكاديمية»، العدد الثالث، نونبر 1986.

5 – «الأكاديمية»، العدد الرابع، نونبر 1987.

6 – «الأكاديمية»، العدد الخامس، دجنبر 1988.

7 – «الأكاديمية»، العدد السادس، دجنبر 1989.

8 – «الأكاديمية»، العدد السابع، دجنبر 1990.

9 – «الأكاديمية»، العدد الثامن، دجنبر 1991.

10 – «الأكاديمية»، العدد التاسع، دجنبر 1992.

الفهرس

• خطاب افتتاح الدورة 15

حبيب المالكي
مدير الجلسات

1 – البحوث

• التكييف القانوني للإجراءات الحمائية في حقوق السيادة 21

محمد فاروق النبهان
عضو الأكاديمية

• تأملات في الهجرة وسياساتها ومستقبلها 27

أحمد صدقي الدجاني
عضو الأكاديمية

• الاحتمائية الاقتصادية في بلاد الجنوب بين العقيدة والتجربة 45

عبد المجيد مزيان
عضو الأكاديمية

• المفاوضات التجارية الدولية، والاحتمائية الاقتصادية
وأثرهما على الهجرة والثقافة 57

محمد علاّل سيناصر
عضو الأكاديمية

2 – الملخّصات

• مدخل : الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة 69

حسن أبو أيوب
اقتصادي، وزير سابق للتجارة
والاستثمارات الخارجية، المغرب

• التجارة والهجرة والترابط الشامل 71

بيمال كوش
مستشار رئيسي بهيئة الأمم المتحدة
في قضايا الهجرة والتنمية، سويسرا

● هل التجارة والمساعدة بديلان للهجرة ؟
الاتجاهات الحديثة في السِّجال الدولي 72

جوناسْ ويدْكرينْ
مدير المركز الدولي
لسياسة الهجرة والتنمية، أستراليا

● حاجة البلدان المتقدمة إلى العمال الأجانب 73

جورج ماطي
عضو الأكاديمية

● الخوف في الربط، والحل في التنمية 73

ريشار ستون
عضو الأكاديمية

● الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الهجرة 75

فيرْنون والْترْز
عضو الأكاديمية

● الهجرة من/وإلى روسيا في عالم متقلّب 76

أناطولي كروميكو
عضو الأكاديمية

● التنمية الاقتصادية وموجات الهجرة 76

عبد اللطيف العراقي
الرئيس المدير العام للبنك الشعبي،
المغرب

● شبكات التبادل الخاصة غير الخاضعة لمراقبة الدول 77

روني جان ديبُوي
عضو الأكاديمية

● الأزمات الاقتصادية والسعي إلى الفوز الانتخابي والسياسات الاحتمائية 78

محمد برّادة
اقتصادي، أستاذ الاقتصاد
بجامعة الحسن الثاني، وزير المالية سابقاً، المغرب

● النمو في الجنوب، الخيار الوحيد لضبط تزايد الهجرة 79

حبيب المالكي
عضو الأكاديمية ومدير الجلسات

● لا ينبغي أن يكون حوار الثقافات حوار صُمّ 80

لورد شالفونت
عضو الأكاديمية

● كيف المحافظة على التجارة الحرة، بما يشبه برنامج مارْشال، في فترة عالَمية المنشآت الصناعية ؟ 80

موريس لوري
الرئيس الشرفي للشركة العامة،
باريس

3 – مناقشات 83

4 – تأبين العضو الراحل محمد عزيز الحبابي، عضو الأكاديمية المتوفى يوم الإثنين 5 ربيع الأول 23/1414 غشت 1993

● كلمة السيد محمد علاّل سيناصر 125

● كلمة السيد عبد المجيد مزيان 129

● خطاب اختتام الدورة 135

حبيب المالكي
مدير الجلسات

خطاب افتتاح الدورة

حبيب المالكي
مدير الجلسات

حضرات السيدات والسادة،

باسم الله أفتتح الدورة وأرحّبُ بالسادة الأفاضل الذين لبّوا دعوة أكاديمية المملكة المغربية ليشاركوا في أشغال الدورة الثانية لسنة 1993 المعنية بموضوع «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة».

لقد حرصت أكاديمية المملكة المغربية، بتوجيهات من مؤسّسها وراعيها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، على تنظيم نشاطها العلمي في تفاعل دائم مع عالم يتسابق مع التاريخ، حاملاً في طياته تساؤلات كبيرة تهمُّ حاضر ومستقبل الإنسانية، عالَمٍ متغيّر نحاول مُسايرته لكن لا ندري إلى أين يسير. ولقد أصبحت أكاديمية المملكة المغربية مرجعية حيةً تعالج القضايا الراهنة من منظور علميٍّ شموليٍّ يفتح المجال للمفكرين والخبراء لإثراء وتطوير مختلف فنون المعرفة.

إن قراءةً أولى لبحوث السادة الأفاضل تؤكد مجموعة من الحقائق : الحقيقة الأولى تتعلق بأهمية ودِقّة ومستقبلية الموضوع الذي اختاره صاحب الجلالة ليكون موضوع الدورة الحالية، وذلك على أساس الربط بين سياسة تقليدية عاجزة عن مواجهة مشاكل العصر، والمتجلّية في النزعة الحمائية وبين قضية الهجرة التي هي قضية نوعية تضفي بُعداً جديداً على العلاقات الجهوية والدولية.

الحقيقة الثانية – وهي قاسم مشترك لجلّ البحوث – تقضي بضرورة مراجعة مجموعة من المفاهيم والنظريات التي أصبحت غير قادرة على تشخيص الوضع الحالي. فنحن لازلنا نفكر اقتصادياً بمنطق العشرينات، ولا زلنا نفكر سياسياً بمنطق الخمسينات،

غير أن العالم عرف زلزالاً جيوسياسياً مَهولاً وثورة في التواصل ذات أبعاد لا زالت مجهولة إلى يومنا هذا.

وأخيراً الحقيقة الثالثة : ماهي آفاق الغد القريب ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين ؟ هل تنحصر هذه الآفاق في إقامة الأسوار للتفريق بين الشعوب في إطار استراتيجية ترتكز على التخويف لتجعل من الانغلاق والأماني العاملْين الأساسيّيْن المتحكميْن في العلاقات الدولية ؟ إن الشمال يزرع اليوم بذور عاصفة الغد، وينفخ في اتجاه رياح سوف تؤدي بالسفينة إلى المجهول. كما أن الجنوب أصبح فقيراً رغم ثروته الحقيقية المتمثّلة في موارده البشرية التي لم تُستثمر في إطار استراتيجي شامل بارتباط مع الحاجيات الآنية والمستقبلية للاقتصاد والمجتمع. فإذا كانت درجة المسؤولية تختلف من الشمال إلى الجنوب، فإن المسؤولية في النهاية مشترَكة ما دام المصير مشتركاً.

هكذا يتجلى أن موضوع هذه الدورة هو موضوع الساعة في المرحلة الانتقالية التي نعيشها. فالاختيار المَلَكي هو نداء للانفتاح على أنفسنا كي ينفتح الآخر علينا. إنه نداءٌ لوضع أسس ثقافة جديدة تأخذ بعين الاعتبار البُعد الإنساني والبعد البشري للعلاقات الجهوية والدولية، مع الدفاع على مصالح كل الأطراف، بواسطة الحوار والإصغاء والتواصل، وكذلك من خلال الاحترام المتبادَل، لنساهم شمالاً وجنوباً في صنع القرن المقبل.

حضرات السيدات والسادة،

تنعقد دورة أكاديمية المملكة المغربية هذه المرة وقد فقدنا عضواً من أعضاءها عزيزاً علينا، ألِفنا جدَله الغنيّ العميق المنطلق من قدرته على النفاذ إلى أصول القضايا وصياغة أسئلتها الأساسية. استفدنا كثيراً من أبحاثه ومداخلاته في مختلف أنشطة الأكاديمية فأضفت على فضائها الفكري طابعاً متميزاً. فنحن نعرف أن للرجل الراحل بصماته في تاريخ الفكر المغربي والفلسفة العربية المعاصرة، وذلك دون أن ننسى اهتماماته الفنية والأدبية المتجلية في آثاره الشعرية والقصصية والروائية. إن عَزاءنا في فقدان الأستاذ الزميل المرحوم محمّد عَزيز الحبابي يتمثل في نتائج ما بذره في تربة الفكر المغربي طيلة إشرافه على التدريس والتأطير وتكوين الجيل الجديد الذي يضطلع اليوم بالمسؤولية في الجامعات المغربية. إن مجهودات وآثار هذا الجيل الجديد من الباحثين تعبّر عن عمق الروح الفكرية التي بلورتها اجتهادات الراحل، كما تعبِّر عن خصاله الفكرية القائمة على الإيمان باحترام الرأي ومواجهة الحجة بالدليل والبرهان، وكلُّها فضائلُ عَمِل المرحوم طيلة عمره على تبنّيها والدفاع عنها إلى آخر يوم في حياته، فلنتذكّرْ زميلنا العزيز في

جلسَتنا الافتتاحية هذه، ولنسأل له الرحمة والغفران من ربّ غفورٍ رحيمٍ.

حضرات السادة والسيدات،

في هذين اليومين، سنعكف كأعضاء وخبراء على دراسة الموضوع من خلال تقديم ومناقشة ستة عشر عرضاً في ثلاثة محاور :

أولاً : الأبعاد الجديدة للهجرة في إطار التحولات الدولية تجارياً واقتصادياً وقانونياً وعَقَدياً. وسيتناول الكلمة في هذا الإطار السادة : بِيمالْ كوشْ ومحمد فاروق النبهان وجوناسْ وِيذْكْرِينْ وأحمد صدقي الدّجاني وعبد المجيد مزيان.

المحور الثاني يتجلى في دراسة نموذجين اثنين لسياسة الهجرة، وسيتناول الكلمة فيهما السيدان : أنَطوِلي كْرومِيكو وريشَارْ سْتُونْ.

المحور الثالث يتعلق بالأسس والوسائل القادرة على وضع علاقة جديدة بين التنمية والتشغيل والهجرة في إطار علاقات جديدة جهوياً ودولياً، وسنستمع إلى مُداخلات السادة : عبد اللطيف العراقي ورُوني جَانْ دِيبْوِي ومحمد برّادة وحبيب المالكي ولورْدْ شالْفونْت وموريسْ لورِي.

وقد عهدت أكاديمية المملكة المغربية إلى الخبير السيد حسن أبو أيوب أن يقدم عرضاً تمهيدياً يكون مدخلاً لدراسة الموضوع.

وفي الختام، أتمنى للمشاركين مقاماً طيّباً وتوفيقا كاملاً في إسهاماتهم، والسلام عليكم.

1 - البحوث

التكْييف القانوني للإجراءات الحمائية
في إطار حقوق السيادة

محمد فاروق النبهان

ارتبطت فكرة السيادة في الفكر القانوني بنشأة الدول وتطورها، والدولة ليست مجرد كيان مادي، وإنما هي كيان معنوي يملك أهلية قانونية، وتتمثل هذه الأهلية في صفة السيادة، والسيادة صفة في الدولة، تمكنها من مباشرة «حقوق السيادة» التي ترتبط بحماية المصالح السياسية والاقتصادية والحقوق الثقافية والقانونية.

ومن الطبيعي أن تتعدد الآراء الفقهية في تعريف مبدإ السيادة، وفي تحديد اختصاصاتها وأبعادها السياسية والقانونية، نظراً لتداخل المفهوم القانوني مع المفهوم السياسي، وإذا تغلبت الصفة القانونية على معنى السيادة أصبحت حقوق السيادة من الحقوق الثابتة التي لا يجوز التنازل عنها والمساومة فيها، وعندئذ لابد من أن يقع التصادم بين الالتزام القانوني الذي تمثله حقوق السيادة وضرورة مراعاة المصالح الاستراتيجية للدولة، المتمثلة في إقرار اتفاقات اقتصادية وسياسية تنتقص من حق السيادة، ولا تناقض من حيث الغاية مع المصالح العليا للدولة.

ولا نريد أن نخوض في جدل قانوني حول تفسير المصطلحات، فالمصطلح أداة للتقريب والتوضيح، وهو مؤشر على دلالات لفظية، ويخضع هذا المصطلح للتفسير الذي يلائم الوقائع والأحداث، وليس هناك أضرّ على الحقوق من أن تكون حبيسة دلالات لفظية أو شروح قانونية، تغفل الغايات المرجوة من إقرار هذه النظريات، فالسيادة ليست لها دلالة جامدة، وهي وصف معبّر عن قدرة الدولة على ممارسة سلطة فعلية فيما تعتبره خاضعا لها أو حقا من حقوقها.

ومن يملك القدرة القانونية على فعل شيء لا يعني أنه يستطيع أن يمارس هذه

القدرة في الوقت الذي يريد، وبخاصة إذا تزاحمت المصالح وتداخلت الحقوق وتباينت القدرات الفعلية، وفي ظل هذا الواقع يصبح مفهوم السيادة خاضعا لمصالح سياسية واقتصادية، بحيث يقع الاعتراف للدولة بالأهلية القانونية المتمثلة في حق السيادة، وفي نفس الوقت تمارس الدولة هذا الحق بالكيفية التي تراها مناسبة لمصالحها.

وبالرغم من أن القانون الدولي قد أقر أحكاماً عامة تُعتبر هي الأساس الأخلاقي والقانوني لمشروعية القرارات الدولية، فإن معظم هذه الأحكام ما زالت حبيسة المنظمات الدولية التي تنظر من خلال النوافذ الزجاجية إلى ما يجري في الساحة الدولية من تجاوزات تناقض كليا روح المواثيق المكتوبة، وتجسد بطريقة واقعية حجم الفجوة بين السلطة القانونية والسلطة الفعلية.

ويؤكد «أرسْطو» في موطن التفريق بين الطبيعة والانسان، أن ما يصدر عن الطبيعة إنما هو واحد في كل مكان، فالنار تحترق في اليونان على النحو الذي تحترق فيه في فارس، أما ما يصدر عن الإنسان فليس واحدا على وجه التأكيد، وهذا ما ينطبق بطريقة واقعية على العلاقات بين الدول والأشخاص، فليست الدول متماثلة في إمكاناتها وبالتالي فليست متماثلة في حدود تمسكها بما تعتبره حقا من حقوق السيادة فيها، وقد تضطر راضية أو مرغمة على التنازل عن بعض حقوق السيادة، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، لحماية مصالح ضرورية، وبخاصة إذا خضعت الدولة لضغوط اقتصادية تكبل حركتها وترهق اقتصادها وتنشر الفوضى بين أبنائها.

لقد أقرت الأمم المتحدة مبدأ السيادة الدائمة للدول على مواردها الطبيعية[1] وأعلنت أن للبلدان المتخلفة الحق في أن تقرر بحرية كيفية استخدام مواردها الطبيعية... والانتفاع بهذه الموارد لكي تكون في وضع أفضل يمكنها من تنفيذ خطتها المتعلقة بالإنماء الاقتصادي وَفْقاً لمصالحها الوطنية، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يراعى عن طريق الاتفاقات التجارية تيسير إنماء الموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة منها لسدّ الحاجات المحلية في البلدان المتخلفة واشترطت ألا تتضمن هذه الاتفاقات التجارية شروطا اقتصادية أو سياسية تشكل خرقا لحقوق السيادة.

ومن الطبيعي أن تنظر الدول الصناعية لهذا المبدإ القانوني من خلال مصالحها الاقتصادية، ففي الوقت الذي أعلنت فيه تأييدها لمبدإ السيادة على الموارد الطبيعية للدول، من منطلق أخلاقي وإنساني وقانوني، فإنها وقفت موقف الحذر من هذا الاتجاه، وأكدت خوفها على مصالحها الاستثمارية التي يمكن أن تخضع لمبدأ «التأميم» الذي تباشره الدولة حماية لمواردها الطبيعية.

والتأميم إجراء تباشره الدولة ذات السيادة الدائمة على مواردها، ويراد به نقل ملكية بعض المشروعات الاقتصادية من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية المجتمع، وهذا حق مشروع لا يمكن إنكاره، إذا ارتبطت به مصلحة عليا مشروعة، أو كان من متطلبات الأمن الضروري للأمة، ومشروعية هذا الحق لا يلغي حق الآخرين بالتعويض العادل الذي يجعل هذا الحق منسجما مع قواعد العدالة، وكلمة التعويض العادل لا تتضمن إقرار الاستثمارات الاحتكارية التي قامت على أساس استنزاف ثروات الشعوب المستضعفة التي استسلمت مذعنة مستذلة لكل أشكال الاستنزاف الاستعماري لمواردها الاقتصادية.

ولا يمكن للنظام العالمي الجديد أن يقدم نفسه لشعوب العالم، سواء في شمال أو جنوب، إلا من خلال تعاطفه مع قضايا الشعوب في تطلعها المشروع للحياة الكريمة القائمة على أساس احترام خصوصيات هذه الشعوب الثقافية، والاعتراف الفعلي بسيادتها المطلقة والدائمة على مواردها الطبيعية، ووضع التشريعات القانونية التي تكفل لها الإشراف على جميع أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري، وبخاصة فيما يتعلق بالتشريعات التي تنظم عمليات الاستثمار الخارجي، بحيث تكون هذه التشريعات معبّرةً عن مصالح الأمة في حرصها على ثرواتها، من غير تدخل أجنبي أو وصاية مفروضة.

ومن حق الدولة أن تصدر جميع التشريعات الحمائية التي تضمن لاقتصادها الازدهار، سواء تعلقت هذه التشريعات بالنظام الضريبي على السلع المستوردة، أو مراعاة أسبقيات التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بتشجيع الإنتاج الوطني وتشغيل اليد العاملة.

ومن أبرز مظاهر السياسة الحمائية للموارد الطبيعية ما يلي :

أولاً : مقاومة الهجرة المستمرة للأدمغة العلمية، عن طريق توفير الظروف الملائمة لهذه الكفاءات الوطنية لكي تؤدي دورها الوطني في صنع أسباب التقدم، ومن حق كل مواطن أن يجد موقعه المناسب في وطنه، من غير إذلال ولا تجاهل، والكفاءات البشرية هي المورد الأهم الذي يجدر أن تعتز به الدولة، وتحافظ عليه، واستنزاف الأدمغة عن طريق الهجرة هو الاستنزاف الأثقل تكلفة والأشد خطرا، ولا حياة لأمة إذا فرطت في أغلى ما تملكه من ثرواتها، ومن حق الدولة أن تضع القوانين الحمائية للحفاظ على كفاءاتها العلمية.

ثانياً : إخضاع الاستثمارات الأجنبية لتشريعات عادلة، تراعى فيها : أولاً حماية

المصالح الوطنية، وثانياً : تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق إقرار بعض الحقوق التي تدفع المستثمرين للاستثمار. ولا تعارُضَ بين الأمرين، فحماية المصلحة الوطنية لا تتعارض مع سياسة الاستثمار الأجنبي، الذي يحقق مصالح مطلوبة.

ثالثاً : مراقبة عمل الشركات المتعددة الجنسية، التي تمارس في بعض الأحيان سياسة الهيمنة على اقتصاد الدولة، بسبب ما تملكه من إمكانات مادية واتصالات خارجية، وبعض هذه الشركات يعمل في إطار التنسيق مع الدول التي تنتمي إليها، وغالبا ما تسمح هذه الشركات لنفسها أن تتجاوز التشريعات الوطنية، أو أن تتحايل عليها، لحماية أهداف مشروعة وغير مشروعة، ومن واجب الدولة ذات السيادة أن تفرض على هذه الشركات أن تتكيف مع مخططات التنمية الوطنية، وأن تخضع للتشريعات التي أقرتها الدولة لحماية اقتصادها.

رابعاً : وضع نظام ضريبي مَرِنٍ يحقق أهدافه في تشجيع الصناعات الوطنية التي تسهم في تطوير مخططات التنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالتشغيل، ومشكلة البطالة هي المشكلة الأهم التي تتطلب وضع سياسة تنموية، تُعْنى بقضايا التشغيل، وإيجاد الفرص المناسبة لتطوير مجالات العمل وتوسيع إمكانات التشغيل في الفلاحة والصناعة.

وإننا ننظر إلى القانون الدولي كوحدة متكاملة لا تقبل التجزئة، ولا يمكن للشرعية الدولية أن تكون صادقة إلا عندما تعبّر عن الضمير الدولي من خلال صوته الخافت الذي لا يُسمع إلا عندما تستجيب النفوس لنداء الضمائر الحية. والشرعية الدولية تستمد قوتها من مصدرين : أولهما دفاع هذه الشرعية عن كفاح الشعوب في سبيل حريتها وكرامتها، وثانيهما تحرر هذه الشرعية من قبضة السياسات الفولاذية ذات النفوذ والهيمنة، والتي تحكم سيطرتها على القرارات الدولية والسياسات القومية، مخترقة كل مفاهيم السيادة، متحدية كل الأحداق التي تُطِلّ عليها من خلف الأستار، خائفةً وَجِلةً، يدفعها الألم والكبت لكي ترفع صوتها بالإنكار والإدانة، ثم ما تلبث أن ترتدّ على أعقابها مطرقة الرأس مستسلمة، مؤكدة بذلك أن حق تقرير المصير الذي أقرته المواثيق الدولية سيبقى مطوقا بقيود تجعل منه أملاً يائساً.

إن حق تقرير المصير ليس مجرد مطاردة فرقة عسكرية تحتل أرضا وتذل شعبا، وإنما هو قرار بتصفية جميع أشكال الاستعمار القديم والحديث، والاعتراف بحق الشعوب في ممارسة سيادتها الكاملة في اختيار مصيرها، والتعبير عن إرادتها، ووضع السياسات الاقتصادية التي تمكنها من التحكم في مواردها الطبيعية وثرواتها وتجارتها وصياغة كل أنواع التشريعات الحمائية التي تضمن لها السيطرة الكاملة على اقتصادها، لكي يستخدم في خدمة

وسياسة الهيمنة التي تمارسها التكتلات الدولية كالسوق الأوروبية المشتركة والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية والجهوية، تؤكد أن الاقتصاد العالمي يتجه بطريقة سريعة نحو هاوية خطيرة تتمثل في بروز نزعة فردية أنانية ستحكم قبضتها على الدول النامية وتجعلها أسيرة سياسة الإذعان متخلّية بذلك عن كل مظاهر السيادة الاقتصادية، متنازلة عن حقوقها المشروعة في حماية مصالحها في كل ما يتعلق بمواردها الطبيعية وتجارتها الخارجية.

والقضية الأساسية تكمن في صراع الشمال والجنوب، وهو صراع حقيقي، ومن المؤسف أن هذا الصراع ليس أخلاقيا، فالصراع أمر طبيعي عندما يكون بين قوتين متكافئتين، ويقع التنافس بينهما لتحقيق مصالح مشروعة، وعندما يكون هذا الصراع بين شمال وجنوب، بين تكتلات القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وبين تجمعات الشعوب المستضعَفة المثقلة بديونها، والمستذلة بسياسات الهيمنة السياسية والاقتصادية، فلا يمكن أن يوصف هذا الصراع بالأخلاقية، ولا يعتبر من باب التنافس المحمود، فالأقوياء مطالَبون بأن يقفوا مع الضعفاء ليخففوا عنهم آلامهم، وليمسحوا عن عيونهم دموع اليأس والفقر، فإذا ضاقت نفوس الأقوياء بالضعفاء أذلّهم الله بفتنة عاتية، وسلّط بعضهم على بعض، لكيلا يتمادوا في ظلمهم وطغيانهم.

ومن واجب الشمال أن يقف مع الجنوب، لا من خلال المصالح المادية والاستراتيجية، ولكن من منطلقات المسؤولية الأخلاقية، لإشعار هذه الشعوب المستضعَفة بوجودها الإنساني. فالعدل القضائي بين الأقوياء والضعفاء ظلم كبير، ولابد من أن يتعامل القوي مع الضعيف من منطلق العدل الأخلاقي، وإذا كان من حق الشعوب النامية أن تمارس سيادتها الاقتصادية على مصالحها التجارية ومواردها الطبيعية بوضع التشريعات الحمائية فإن السوق الأوروبية لا يمكن أن تتجاهل حقوق الشعوب المجاورة التي بَنَتْ اقتصادها على أساس التكامل مع حاجات دول هذه السوق، سواء فيما يتعلق بسياسة الهجرة أو السياسات الفلاحية والتجارية والصناعية.

والعالم اليوم بعد توقف الحرب الباردة وصراع العملاقين يقف أمام امتحان صعب، وهو امتحان حضاري وأخلاقي، ويتمثل في صياغة النظام الأمثل الذي يحقق الأمن والسلام في العالم كله، ولا يمكن للسلام أن يتحقق إلا في ظل العدل الذي جاءت الشرائع السماوية لإقراره بين الأقوياء والضعفاء، وبين الأغنياء والفقراء.

والعدل اليوم ليس مطلبا أخلاقيا، وإنما هو حق ثابت، والحقوق التي أقرتها الشرائع السماوية لإحلال السلام في الأرض لا تقبل المساومة، وهي جزء من النظرية القانونية والأخلاقية، ومن أبرز هذه الحقوق في العلاقات الدولية مايلي :

أولاً : حق جميع الشعوب في خيرات الأرض، وأهمها المطالبُ الرئيسية التي لا تستقيم الحياة إلا بها كالغذاء والماء ومصادر الطاقة والموارد الطبيعية الضرورية لحياة الإنسان، ويجب أن تكون أسعار هذه المواد خارجة عن دائرة السياسات الاحتكارية.

ثانياً : اعتبار الحضارة المعاصرة تراثا إنسانيا أسهمت الشعوب المتعاقبة على إنمائه وإغنائه بما أضافته من آراء واجتهادات ونظريات وأفكار، وبناء عليه فلا يجوز أن يكون نتاج هذه الحضارة خاضعا لمنطق الاحتكار، ومن حق كل الشعوب أن تستفيد من التكنولوجيا المعاصرة، لأنها جزء من تراث الإنسانية.

ثالثاً : الاعتراف بمبدأ السيادة المطلقة للشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي، على أن تلتزم بأمرين، احترامِ حقوق الإنسان، ومراعاة مبادىء العدالة. وبمقتضى هذا المبدإ يحق لكل دولة أن تضع القوانين والتشريعات الملائمة لها، وأهم هذه القوانين ما يحمي مصالحها الاقتصادية.

رابعاً : إدانة كل أنواع المساعدات الاقتصادية المرتبطة بشروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية تخل بمبدأ السيادة.

خامساً : وضع خطة متكاملة لتنمية حقيقية تقوم على أساس التكافل بين الشمال والجنوب، في سبيل مقاومة المظاهر السلبية والأمراض الاجتماعية، كالجهل والأمية والأمراض والبطالة.

سادساً : تقوية المنظمات الأُمَمِية، ورفع الوصاية عنها، وتخويلها مهمة القيام بدور التنسيق بين الدول، بما يضمن توفير الظروف المناسبة لنجاح مخططات التنمية في الدول النامية، في إطار الاعتراف بمسؤولية الدول المتقدمة عن توفير الأسباب لمساعدة الدول الضعيفة، سواء في مجال المساعدة التكنولوجية أو في مجال إعطاء امتيازات لاقتصادها.

إن عالمنا اليوم يشعر بحاجته إلى تغيير هذا الواقع الذي نعيشه، لأن هذا الواقع مثقل بالأزمات والاختناقات، والمستقبل الذي نتطلع إليه نريده أن يكون أكثر أمناً وسلاما، تؤكد البشرية من خلاله تكافلها في مقاومة الأمراض وتناصرها في القضاء على الجرائم، لكي يتحقق التعايش والتساكن بين الشعوب في إطار صيغة ملائمة لسلام دائم.

---

(1) صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات بشأن هذا الموضوع، ومن أبرزها قرار رقم 523 بتاريخ 12 يناير 1952 وقرار رقم 626 بتاريخ 21 دسمبر 1952.

تأمّلات في الهجرة وسياساتها ومستقبلها

أحمد صِدقي الدجَاني

الحمد لله الذي علّمنا، وجعلنا شعوباً وقبائل لنتعارف، وجعل لنا الأرض ذلولاً ودعانا أن نمشي في مناكبها ونأكلَ من رزقه، وننتشر فيها ونبتغي من فضله ونذكره كثيراً. والصلاة والسلام على أنبيائه ورسله الذين أحبوا أوطانهم، وكثير منهم هاجر في سبيله. وأستفتحُ بالذي هو خير.

موضوع دورتنا هو «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة». وقد طرحه علينا راعي أكاديميتنا جلالة الملك الحسن الثاني في وقت يشهد فيه عالمنا انتقالاً واسعاً للسلم وهجرة كبيرة بين أرجائه، في ظل ثورة الاتصال، ويتنامى فيه دور الشركات العابرة الأوطان في المبادلات، وتكتسب هذه المبادلات الصبغة العالمية، ويدور فيه حوار مكثّف حولَ الاحتمائية الاقتصادية وسياسات الهجرة. ومن اللاّفت أن الحوار الدائر حول سياسات الهجرة يجري في ظل مناخ يشتد فيه خوف بعض الأمم من الهجرة إلى درجة اعتبارها «أكثر المخاطر الراهنة التي تشهدها». كما أن اللاّفت أيضا أن هذا الحوار محكوم في الغالب بنظرة اقتصادية جزئية يحكمها قانون العرض والطلب ومنطق الربح والخسارة والرؤية المادية للعالم والإنسان، الأمر الذي يدعونا إلى رؤية الموضوع بنظرة شاملة والتأمل في جوانبه المختلفة.

لقد شدّني من جوانب الموضوع الجانبُ المتعلق بالهجرة وسياساتها ومستقبلها. وسأتناوله في هذا الحديث من خلال التأمل في ظاهرة الهجرة في الاجتماع الإنساني في حاضرها وماضيها، ثم التأمل في سياساتها الراهنة وما يتصل بهذه السياسات من مشكلات، وأخيراً التأمل في مستقبل الهجرة برؤية مؤمنة.

تأمل في ظاهرة الهجرة

الهجرة في لسان العرب هي الخروج من أرض إلى أرض. وأصل المهاجرة عند

العرب خروج البَدَوي من باديته إلى المُدن. والمهاجر كل خارج من بلده من بَدَوي أو حَضَري وسكن بلداً آخر. عناصر الهجرة إذن إنسان يهاجر من أرض هي موطنه الأول إلى أرض أخرى في عالمنا الواسع قد تصبح موطنه الجديد. وقد تكون الأوطان داخل حدود دولة واحدة هي «وطنه» التي يحمل «جنسيتها»، فهذه هجرة داخلية هي التي تحدّث عنها البند الأول من المادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : «لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة». وحين تكون الأرضان في دولتين فهذه هجرة خارجية من وطن إلى مهجر قد يصبح وطناً جديداً، وهي التي تحدّث عنها البند الثاني من المادة «يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه». وقد تكون هذه الهجرة الخارجية في إطار ما نص عليه البند الأول من المادة الرابعة عشرة من الإعلان «لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد». والمهاجر هنا هو لاجيء فهو «مهاجر لاجيء».

واضح أن الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي، في منظور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي عمل فردي عائلي يمارس فيه الإنسان حقاً من حقوقه ويتخذ هو وعائلته قراراً بشأنه. وهذه الهجرة تختلف عن التهجير المنظَّم الذي ينقل جماعات من الناس من مواطنهم إلى مواطن أخرى، ويدخل فيه عنصر «الإجبار» بشكل مباشر أو غير مباشر. فالتهجير فعل تعسُّفي قسري تستخدم فيه وسائل غير مشروعة للتأثير على الفعل الإرادي، وهو فعل «جمعي» يتعامل مع الفرد كرقم وَفق مفهوم النظام الشمولي، وهو فعل عدواني يقوم على اصطناع تناقضٍ بين الإنسان المواطن ووطنه الذي نشأ فيه ليستدرجه إلى مواطنة جديدة في وطن قوم آخرين يستهدفهم بالطرد «وباستعمارٍ استيطاني» لوطنهم يقع في مهاوي العنصرية. وقد عرف الاجتماع الإنساني «الهجرة» منذ كان كما عرف في مراحل من تاريخه «التهجير» الذي برز في أشد صوَره حدة في «الاستعمار الاستيطاني» في العصر الحديث.

نتعرف على ظاهرة الهجرة كما تبدو في عالمنا المعاصر، فنجد أن هناك أكثر من ستين مليوناً من البشر في العالم هم في «حالة حركة» غادروا مواطنهم في دولهم لأسباب مختلفة إلى دول أخرى في هجرة خارجية. وهذه الدول الأخرى قد تكون مجاورة لدولهم وقد تكون بعيدة جداً في قارات أخرى، كما نجد أن هناك أضعاف هذا العدد من البشر هم في «حالة حركة» غادروا مواطنهم إلى مواطن أخرى داخل حدود دولهم، وتركز أكثرهم في المدن، في هجرة داخلية من البادية والريف إلى الحضر. ويعيش معظم هؤلاء

في أحياء سكنية أقاموها على أطراف المدن، يُطلق عليها من يراها من الخارج اسم «مدن الأكواخ» أو اسم «الأحياء العشوائية»، وهي «تستوعب بين ثلث وثلثي سكان مدن العالم الثالث» حسب ما أورد جُورْجْ هارُودِي ودَافِيدْ ساتَّرْذْوِيتْ في مقالهما «مواطنون بلا مَلاذ» (رسالة اليونسكو يناير 1991). ويعيش اليوم في مدن «العالم الثالث» حوالي ألف وثلاثمائة مليون نسمة، وهذا العدد من سكان الحضر أكثر من نظيره في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان مجتمعة، ومن المحتمل أن يرتفع خلال عقد التسعينات بحوالي خمسمائة مليون. وقد كان عدد سكان المدن في الشمال عام 1950 يزيد مائة وخمسة وخمسين مليوناً عن عدد سكان المدن في الجنوب. وأصبح الفارق عام 1970 ثلاثين مليوناً فقط. ومنذ ذلك التاريخ شهدت «الدول النامية» كما أورد مَهْدِي أمَانِي في مقاله «الانفجار الحَضَري» برسالة اليونسكو يناير 1991 «موجة هجرة لم يسبق لها مثيل من المناطق الريفية إلى المدن، فتضاعف عدد سكان المدن خمسة أو حتى ستة أضعاف. ومن المتوقع أن يصل في نهاية هذا القرن العشرين إلى 1,9 مليار نسمة، أي ضعفي مجموع سكان المدن في الدول المتقدمة. وسيقترب عدد سكان الريف من ثلاثة مليارات نسمة وتستمر هجرتهم المتصلة إلى المدن الكبرى، فيعيش نصفُ سكان العالم تقريباً في المدن». وقد بدأت بعض المدن الكبرى تشهد تفاقم ظاهرة عيش بعض المهاجرين إليها في شوارعها. وهناك صحيفة تصدر كل أسبوعين في نيويورك منذ نوفمبر 1989 باسم «أخبار الشارع» من أجل الذين لا مأوى لهم.

الصلة بين نوعي الهجرة الداخلي والخارجي وثيقة في أنحاء عدة من عالمنا، بحيث يكون التمييز بينهما غير واضح. وذلك بسبب حداثة إقامة حدود سياسية تفصل بين مجتمعات تم تقسيمها بصورة تحكمية من قِبَل دول مُهيمنة خارجية، كما هو الحال في المنطقة العربية والقارة الأفريقية. وقد لاحظ أدِيرانْتِي أدِيبُوجُو في دراسته عن «أفريقيا المهاجرة» (رسالة اليونسكو يناير 1992) أن التيارات الأساسية للهجرة الداخلية هناك تشمل هجرة ريفية—ريفية، وهجرة ريفية—حضرية، وهجرة حضرية—حضرية، وهجرة حضرية—ريفية، وأن التيار الريفي—الريفي لا يقتصر على الهجرة الداخلية بل الواقع أن أغلب الهجرة بين الدول هي من نوع الهجرة الريفية الريفية. ونستطيع أن نستحضر أمثلة كثيرة على تداخل نوعي الهجرة في مناطق التخوم القائمة اليوم بين الدول العربية، أو القائمة بين دول عربية وجارات لها في دائرة الحضارة العربية الإسلامية التي لم تعرف الحدود السياسية الفاصلة بين أجزائها إلا حديثاً مع إقامة الدول الوطنية الحديثة فيها وفق النموذج الغربي. ومن بين هذه الأمثلة حالة الحركة بين أهل وادي النيل في جنوبه

وشماله، وبين قوم الكرد في دول أربع في أرجاء موطنهم الواحد، وبين قبائل البدو في بادية الشام عبر حدود عدة دول.

حين نتذكر تاريخ ظاهرة الهجرة في عالمنا نجد أن الاجتماع الإنساني عرفها في مراحله المتعاقبة، فهي قديمة قِدَمه فرديةً كانت أو عائليةً أو جماعيةً. وقد حفظ التراث الإنساني قصصها فاستقرت في الذاكرة التاريخية للأمم. ومن القصص التي خلدت للهجرة الفردية «السلمية» قصة هجرة سيدنا إبراهيم عليه السلام أبي الأنبياء، وقصة ذي القرنين الذي بلغ مغرب الشمس وبلغ مشرقها في سياحة فريدة، ومثيلاتها من القصص التي جاءت في الكتب السماوية. وهناك قصص أخرى لرحالة من أمثال ابن بطوطة وابن جُبير وماركُو بُولُو، وشخصيات أسطورية حفظتها السِّير الشعبية مثل شخصية السِّندباد في «ألف ليلة وليلة». كما أن هناك قصصاً لهجرات عائلية وجماعية «سلمية» حدثت عبر الحقب إلى مختلف أرجاء عالمنا.

ما أسباب ظاهرة الهجرة في ماضيها وحاضرها ؟ لماذا يهاجر الناس ؟

تعددت أسباب الهجرة منذ القديم. فهناك أسباب سياسية واقتصادية ودينية وأمنية وسكانية. وفي التاريخ الحديث «تأثرت أشكال الهجرة واتجاهاتها ودوافعها تأثرا شديداً بعملية الاستعمار التي أثّرت بدورها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والسكانية» على حدّ قول أدِيرَانْتِي أدِيبُوجُو، وحين نتأمل في مثل «افريقيا المهاجرة» نجد أن الاعتبارات الاقتصادية هي في المقام الأول الدافع لقرار الهجرة. وهناك من يهاجر بسبب الكوارث الطبيعية أو فراراً من الحروب والاضطهاد. وهذه الأسباب جميعها نجدها في أمثلة الهجرة الأخرى.

سبب آخر يقف وراء هذه الأسباب جميعها ويتفاعل معها هو النزوع الإنساني للإنشاء في الأرض والسياحة والسفر والهجرة. وهو نزوع فِطري كما يبدو يقوى عند جيل الحداثة بين الشباب ويستحق هذا السبب أن نتأنّى في وقفتنا أمامه لأهميته في فهم ظاهرة الهجرة، فالحَدَث الشاب تَوَّاق لاكتشاف الجديد وركوب المغامرة «والإتيان بما لم تستطعه الأوائل». وهو راغب في تجاوز مجتمعه والتعرف على مجتمعات جديدة في إطار ظاهرة «الاعتكاف والعودة» التي شرحها أرْنُولْد تْوِينْبِي في دراسته للتاريخ. وهو يحفظ عمن سبقوه تمجيدهم للسفر والارتحال والتنقل وما رسخ في الذاكرة الأدبية من أقوال شواهد، مثل قول الطغرائي الشاعر في لاميته الشهيرة :

إن العلى حدثتني وهي صادقة	فيما تحدث أن العِزّ في النقل
لو أن في شرف المأوى بلوغ مُنى	لم تبرح الشمس يوماً دارة الحمل

وكذلك ما رسخ من أقوال في فوائد السفر مثل : سَافِرْ ففي الأسفار خمس فوائد.

ويقوى هذا النزوع إذا تفاعل مع الدافع الاقتصادي، فإذا بلسان حال الشاب قول الطغرائيّ :

فيم الإقامة بالزوراء لا سكني بها ولا ناقتي فيها ولا جملي
ناءٍ عن الأهل صِفر الكفِّ منفرد كالنصل عُرِّيَ متناه عن الخلل
أريد بسطة كف استعين بها على قضاء حقوق لِلعُلَى قبلي
حب السلامة يثني همَّ صاحبه عن المعالي ويُغري المرء بالكسل

وتتداعى إلى الخاطر أعمال أدبية وفنية كثيرة عبرت عن هذا النزوع، منها فِيلْمٌ سينمائيٌ إيطالي ظهر في أوائل السبعينات اسمه «المحيط» يصور حياة شعب في أرخبيل جزر في جنوب المحيط الهادي ينطلق فيها الحدَث الشاب راكباً قارباً وحده ليكتشف أرضاً خالية في جزيرة لم تُسْكنٍ من قبل، فيقيم بها بيته ويعود إلى قومه ليتزوج ويحمل زوجه إلى البيت الجديد. وقد وُفِّق مخرج فِيلْم «كِيتْ كَاتْ» المصري العربي وهو يقوم حواراً بين الشباب الجالسين في المقهى في حي شعبي عشوائيّ بالقاهرة عن الهجرة وأحلامهم ومخططاتهم، وفيهم الأمّي وخِرِّيج الجامعة.

إن جلّ المهاجرين في عالمنا هم في سن الشباب بحكم قوة النزوع للهجرة فيهم. ويلاحظ دارسو ظاهرة الهجرة أن النزوع لها يقوى مع ارتفاع المستوى التعليمي للشاب. فما أكثر ما تكون الهجرة بهدف متابعة التعليم. ويسهم نوع التعليم الذي يتلقاه الفتى الحدث في تحديد الجهة التي يتطلع إليها حين يصبح شاباً. وقد أبدع مخرج فيلم «كيت كات» في مشهد حوار الشباب حول الهجرة حين أبرز كيف أن الشاب الجامعي الذي تلقى تعليماً مطبوعاً بالطابع الغربي يميز نفسه عن شباب حارته الذين يفكرون بالهجرة إلى أقطار عربية، بأنه سيهاجر إلى أوروبا أو أمريكا، معبّراً عما أراده كاتب الرواية إبراهيم أصْلاف التي تحمل إسمَ «مالك الحزين».

تُسهم الظروف السياسية لكثير من الدول في تقوية النزوع للهجرة لدى الشباب، حين تعاني هذه الدول من تقييد حرية التعبير فيها وتلاحق الشباب الناشط سياسياً. الأمر الذي يدفع شباباً كثيرين ممن تعرضوا للملاحقة أو السجن أن يهاجروا ويطلبوا اللجوء السياسي في دول أخرى. وهكذا نجد أن النسبة الأكبر من اللاجئين السياسيين هم من جيل الشباب. وهؤلاء يتجهون في هجرتهم إلى دول مجاورة تقبلهم أو إلى دول غربية تسمح باستقبال اللاجئين السياسيين.

الأرض التي يخرج منها المهاجر هي منطقة طرد سكاني بفعل أسباب اقتصادية وسياسية وطبيعية وأمنية وسكانية. والأرض التي يتجه إليها هي منطقة جذب سكاني بفعل توافر بعض ما افتقده المهاجر في موطنه الأول. وواضح أن المدن على صعيدَيْ الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية منطقة جذب قوية، فعالمنا المعاصر يشهد ما يوصف بأنه «انفجار حضري». وقد خصصت رسالة اليونسكو عدداً عنوانه «المدينة تنفجر» (يناير 1991). وكثيرة هي المشكلات الناجمة عن تضخم المدن، وواضح أيضاً أن الدول الغنية الصناعية منها والمنتجة للنفط، التي تحتاج أيدٍ عاملة ومهارات فنية هي أيضاً منطقة جذب قوية للهجرة الخارجية بخاصة. وقد استفادت هذه الدول من الهجرة إليها في مراحل معيّنة من تطورها فائدة كبيرة، تماماً كما واجهت في الوقت نفسه مشكلات تتصل بسياساتها تجاه المهاجرين. وقد اتسمت بعض هذه المشكلات بالحدة حين ارتفعت معدلات البطالة في هذه الدول بسبب «الانكماش الاقتصادي».

يَلفت النظرَ في عالمنا المعاصر الذي يعيش ثورة الاتصال أن نسبة عالية من شباب الدول الصناعية «ينتشر» في مختلف أنحاء المعمورة في «سياحة». وينجذب قسم كبير من هؤلاء إلى مناطق في دوائر حضارية أخرى. وينتهي الأمر بالنسبة لأعداد محدودة منهم إلى أن يصبحوا «مهاجرين» مقيمين في دول أخرى. وتتحرك أعداد أخرى من هؤلاء في إطار «المنظمات غير الحكومية» التي انتشرت في الدول الغربية، ويبقون على صلة بأوطانهم أثناء إقامتهم شبه الدائمة في الخارج. ويتضح من دراسة حالات ممن أصبحوا مهاجرين من هؤلاء أن العامل الاقتصادي لم يكن العامل الحاسم في دفعهم إلى الهجرة، وأن «جذباً حضارياً» تفاعل مع نزوعهم الفطري للهجرة فدعاهم إلى الاستقرار في منطقته. ومن المتوقّع أن تتزايد أعداد هذه الفئة من المهاجرين في عالمنا إذا لم تُواجَه بسياسات معادية وهي تقوم بدور إيجابي في تحقيق هدف «التعارف» بين الأمم والشعوب شأن المهاجرين بعامة.

تأمل في سياسات الدول تجاه الهجرة

السِّمة الرئيسية للمجتمعات الإنسانية وثقافاتها هي أنها متحركة تستجيب للتطور تغتني بالتفاعل فيما بينها. وأمثلة المجتمعات المنعزلة هي استثناءات، إن لم تكن من قبيل الأساطير، على حد قول مُورُو بيرِيني في مقاله «هُوية ذات وجهين» (رسالة اليونسكو يونيو 1992)، وهي في مجتمعات قلّما تمتعت بالرفاهية المادية الثقافية. ويطالعني وأنا أكتب هذه السطور خبر عن قيام بعثة أمريكية من جامعة إلّنويْ بالبحث في سيناء عن بقايا الإنسان الإفريقي القديم الذي هاجر إليها منذ مليون وأربعمائة ألف سنة في

طريقه إلى آسيا وأوروبا (الأهرام 1992/11/22). والحق أن جل المجتمعات نالها التاريخ بتحركات ارتحال من نزوح وهجرة ولقاءات سكان نَجَمَ عنها اختلاط بعضهم ببعض وانتشار معلومات ومعتقدات وقيم كما يلاحظ بيرِيِنْي. وفي عالمنا اليوم يحدث ذلك على صعيد واسع كما رأينا ويطرح علينا قضية سياسات الدول تجاه الهجرة.

الحوار محتدم حول هذه السياسات في مختلف أنحاء عالمنا وهو يجري في ظل مناخ مفعم بالخوف من الهجرة، تتردد فيه تعبيرات «مخاطر» و «غزو» و «دفاع» و «تهديد» و «تحصين»، وتتفاقم فيه عِلّة «كراهية الأجانب والفزع منهم» ومرض «العنصرية» الرهيب، ويتتالى فيه اتخاذ «إجراءات» تتسم بالانفعال وتمس الكرامة الإنسانية وتنتهك حقوق الإنسان. وما أكثر الأمثلة على هذه الإجراءات التي لا تكاد دولة تنجو من إثم اتخاذها في العالم.

حين نتأمل في هذه السياسات تجاه الهجرة، نجد أن القاسم المشترك بينها أمران :

أولهما تحكم النظرة الاقتصادية الجزئية فيها، وافتقارها في غالب الأحيان للنظرة الشاملة. وهذا ناجم عن نظرة مادية إلى العالم والإنسان على السواء تنتج منها «منظومة ترى أن العالم مادة استعمالية لا قداسة لها ويمكن توظيفها» – على حد تعبير عبد الوهاب الميري في دراسته «في النماذج المعرفية» – «وأنه لا توجد قيمة مُطلَقة لأي شيء حتى الإنسان». وقد أصبح تصور العالم بفعل تحكم هذه النظرة الاقتصادية الجزئية معتمدا على قانون العرض والطلب واعتبارات الربح والخسارة. إن استحضار لتصريحات المسؤولين الرسميين حول عودة مواطني دولهم في أعقاب «زلزال الخليج» يذكّرنا بأمثلة على تحكم هذا القانون وهذه الاعتبارات. والأمر نفسه يصدق وبشكل أحدّ على الهجرة التي نجمت عن ذلك الزلزال وزلزال أوروبا الشرقية الذي سبقه.

ثانيهما : تأثر هذه السياسات بإعلام الأزمات الذي يغذّي كراهية الأجانب ويحرك مشاعر العنصرية البغيضة. وقد تخصصت في نشر هذا الإعلام ما يعرف «بالصحافة الصفراء» التي نراها في عدد من الدول، وكذلك «أقلام» بعينها نجدها في صحف كثيرة تتفنن في تشجيع العداء للأجانب وإثارة مشاعر العامة ضدهم بنشر الشائعات والمبالغة في تشويه الحقائق. (والوصف لمحرر مجلة «تايْم» في العدد الصادر يوم 1991/5/20).

واضح اليوم أن قضية سياسات الدول تجاه الهجرة هي أكثر ما تكون سخونة في «دائرة الغرب الحضارية» فيّ دول الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وقد سلطت بحوث ندوة أكاديميتنا «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»

أضواء على هذه القضية في الدورة الثانية لعام 1992. والحق أن «المثل الغربي» يصلح لدراسات هذه القضية، لأن دولاً كثيرة في العالم تتأثر به وتنقل الخطوات الرئيسية لسياساتها تجاه الهجرة عنه من جهة، ولأن دائرة الغرب الحضارية هي اليوم منطقة جذب سكاني من جهة أخرى، ومعلومةٌ الأسبابُ الكامِنة وراء هاتين الحقيقتين، وقد سبق أن فصلناها في بحثنا في تلك الندوة.

نتعرف على هذا «المثل» من خلال واقع الإحصاءات، فنجد أن أوروبا ذات الثلاثمائة وخمسة وعشرين مليون نسمة، تستقبل حوالي ثمانية ملايين وخُمس المليون نسمة من خارج دول الجماعة الأوروبية، وخمسة ملايين نسمة من بعض أعضائها في الداخل يهاجرون بخاصة من البرتغال وإيطاليا إلى بقية دول غرب أوروبا. كما نجد أن 45% من المهاجرين القادمين من الخارج جاءوا من تركيا ويوغوسلافيا السابقة، و25% جاءوا من دول المغرب العربي بخاصة، أي حوالي مليونين وستمائة ألف، ولا يشمل هذا العدد مَنْ تجنَّس من العرب هناك، ويُقدّر عدد هؤلاء بمليون.

وهناك أعداد محدودة أخرى من عرب آخرين جاءوا من لبنان واليمن ومصر. وقد أورد هذه الأرقام عَلِي البَازْ في دراسته «المشكلات المعاصرة للهجرة» التي قدمها للحوار العربي الأوروبي الخامس في عمّان يوم 1993/9/1. ويقول «الشيخ رُوجِرْ هِينُوسْ» في بحثه «الهجرة العربية في أوروبا» المقدم لهذا الحوار «إن أربعة أخماس المهاجرين الذين دخلوا بصورة شرعية يتركزون في ثلاث دول هي ألمانيا وغالبيتهم من الترك، وفرنسا وغالبيتهم من الغرب والمملكة المتحدة وغالبيتهم من شبه القارة الهندية». وهو يشير أيضا إلى وصول أعداد كبيرة من شواطىء المتوسط الجنوبية إلى شواطئه الشمالية في هجرة غير مشروعة يقدرها مكتب العمل الدولي عام 1992 بستمائة ألف في إيطاليا وثلاثمائة ألف في إسبانيا.

يتضح من هذه الإحصاءات أن نسبة المهاجرين في القارة الأوروبية –شرعيين وغير شرعيين – هي 3% من مجموع السكان. كما يتضح من بنياتهم أنهم جاءوا في الغالب من دول خضعت للاستعمار الغربي إلى عهد قريب، وللثقافة الغربية فيها مكانة خاصة، وكثير منها مجاور لأوروبا.

لعل أبرز ما في «المثل الأوروبي» في قضية سياسات الدول تجاه الهجرة، هو حالة الخوف التي تعتري الدول الأوروبية من الهجرة إليها منذ حدوث زلزال أوروبا الشرقية. ويصوّر هذا الخوف أَنْدْرِيهْ جُونْدَرْ فْرَانْكْ في مقاله «المفارقات الاقتصادية في أوروبا» (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 131) حين يقول : «ويقدّر عدد المهاجرين الذين

يهددون بغزو أوروبا الغربية بتقديرات مختلفة تتراوح ما بين مئات الألوف إلى عدة عشرات من الملايين. وتستعد الآن البرلمانات الوطنية ومؤسسات المجموعة الأوروبية بالفعل لتحصين الأثرياء داخل سُورٍ لحمايتهم من الفقراء. ويقول أحد النازحين — وربما لا يكون ذلك مجرد نكتة — «إنه يجب أن يُبنى السُّور من حديد ولكن بارتفاع مضاعف». ثم يمضي قائلاً «إن المهاجرين الموجودين الآن وتَوَقُّعَ قدوم مزيد منهم، أثار موجة من ردود الفعل اليمينية المتطرفة، إذ أخذت جماعات حليقي الرأس والنازيين الجدد بل وعصابة «كُو كْلُوكْسْ كْلاَنْ» الأمريكية في التكاثر والانتشار وخاصة في شرق ألمانيا، وقد مارسوا بعض الاعتداءات بالفعل ضد اللاجئين والمهاجرين وسط إعجاب المتفرجين والتصويت لصالح اليمين المتطرف. فالجميع يشتكون ويحتجون بأن «هؤلاء الناس أو الحيوانات يأخذون منازلنا ووظائفنا»، كما يشتكون من الأجانب اليهود والغجر. ويوضح آخر مسح سنوي للرأي العام حول مسألة الهجرة ظهر في يوليو–تموز 1993 في نشرة الجماعة الأوروبية أن 52% من الأوروبيين الذين سُئلوا بشأنها يفكرون أن هناك أجانبَ كثيرين جداً من خارج الجماعة في بلادهم في الوقت الحاضر. وترتفع النسبة إلى 56% في فرنسا وبلجيكا، و57% في اليونان، و60% في ألمانيا، و64% في إيطاليا.

تقترن حالة الخوف من الهجرة في الأوساط الأوروبية — كما يُبرز المثل الأوروبي — بانتشار مرض «العنصرية» فيها. ويجري التعبير عن «التفرقة العنصرية» في التصويت لصالح «أحزاب اليمين المتطرف»، وفي ممارسة أعمال عنف جماعية في بعض الدول، وممارسة الشرطة الرسمية نفسها إزاء المهاجرين في دول أخرى. وفريستها الرئيسية في هذه الفترة ما اصْطُلح على تسميته ب «الأقليات»، دينيةً كانت أو قومية. ويلاحظ عَلِي الْبَازْ في دراسته أن العدالة لم تأخذ مجراها في محاكمة المتّهَمين بممارسات عنصرية، وأنّ خُطَبَ شخوص سياسية وممثلي دول بعينها تُغذي يومياً هذه العنصرية. وقد تحركت قوى أوروبية فعالة لمواجهة ظاهرتي كراهية الأجانب والعنصرية في الأوساط الأوروبية، وكان لها دورها في إصدار «تصريح ضد العنصرية والكراهية» تَمَّ توقيعه عام 1986 من قبل البرلمان الأوروبي والمجلس وهيئة الجماعات الأوروبية «Declaration against racism and xenophobia» وأساس هذا التصريح — كما يقول الشيخ هِينُوسْ — هو مشروع قرار برلماني ينطلق من الاعتراف بوجود اتجاهات تغذية الكراهية والخوف وحركات وأعمال عنف موجهة ضد المهاجرين لِيُذَكِّر بأن «احترام الكرامة الإنسانية والبعد عن كل أشكال التفرقة العنصرية هما من التراث الثقافي والقانوني المشترك لكل الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية». وينبه إلى «إسهام العمال الإيجابي في تطوير الدول الأعضاء التي

يقيمون شرعياً فيها». وقد أدانت الجهات الموقّعة على التصريح «كل أشكال عدم التسامح ضد أشخاص أو جماعات تتم على أرضية الاختلافات العنصرية أو الدينية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الوطنية». وعبّرت عن تصميمها على متابعة مساعيها لحماية كرامة كل عضو في المجتمع وفرديته ورفض أي شكل من أشكال عزل الأجانب. ويكشف نص هذا التصريح عن المدى الذي وصلت إليه الظاهرتان، تماماً كما يشير إلى وجود إرادة لقُوى فعالة لمواجهتها ومعالجتها.

يُظهر لنا هذا المثل الأوروبي كيف تغيرت النظرة إلى الهجرة في الأوساط الأوروبية خلال ثلاثة عقود. وشتّان بين ما كانت عليه في الستينات ثم في السبعينات ثم في الثمانينات. ويلاحظ الخبراء أن ثلاثة أسباب رئيسية كانت وراء تغير جوهري فيها وهي الأزمة الاقتصادية التي أصابت أوروبا في السبعينات، وانخفاض معدَّل الولادات في أوروبا، وتدفق الهجرة غير الشرعية والباحثين عن ملجأ في السنوات الأخيرة. وقد لخّص خبيرٌ الوضعَ بوصف عِقدِ الستّين بأنه عقد العمال المهاجرين، بينما كان عقدُ السبعين «عقداً لم يشمل أُسَر هؤلاء العمال»، وجاء عقد الثمانين ليكون «عقد حق اللجوء». وأضاف معبّراً عن حالة الخوف بأن عقد التسعين يمكن أن يتحول ليكون «عقد الهجرة غير الشرعية». ويقول هِيتُوسْ الذي شرح هذا التغير إن القضية اليوم ليست مجرد محاربة العنصرية والكراهية، إنها إيجاد جواب مناسب عن سؤالين : أولهما كيف يمكن توفير فرصة لأولئك الأجانب المهاجرين الذين ساهموا في تطوير أوروبا، للعيش بكرامة في المجتمع الذي استقروا فيه ؟ والآخر ما الذي يمكن أن يخفف الضغط عن الهجرة إلى أوروبا، التي أصبحت قارةً تَشبّع فيها سوق العمل في ظل ركود عميق مستمر ؟

الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي مراجعة السياسات الراهنة تجاه الهجرة، وسياسات أخرى تؤثر عليها. والحق أنه إذا كانت السياسات الراهنة تجاه الهجرة يجمع بينها قاسم مشترك عرضنا بالحديث له، هو تحكم النظرة الاقتصادية الجزئية والتأثر بإعلام الأزمات، فإن هناك فوارق بينها تقوم بحكم أسباب تاريخية وعقَدية وسياسية. فهناك دول تنظر إلى المهاجرين على أنهم «أقليات عرقية ودينية»، فتتبنّى سياسات «التفرقة الإيجابية» باسم «الحقوق الثقافية» في إطار عمل منفصل، فلا تسمح لأولادهم مثلاً بالالتحاق بمدارس رسمية حكومية. وهناك دول تنطلق من مفهوم المساواة وليس من مفهوم الأقلية، فتتجه سياساتها إلى تمثُّل المهاجرين واستيعابهم ودمجهم. ونجد دولة تعتبرهم «عمالاً ضيوفاً» ليس إلا، فلا تشعر بضرورة تقنين وضع مستقر لهم إلا في

مطلع التسعين، كما نجد دولاً كانت تصدّر المهاجرين والعمال، فإذا بها تُفاجَأ مؤخراً بتدفق الهجرة إليها، وهذا ما دعاها إلى أن تتبنى قوانين تعالج موضوع الهجرة. وتنعكس هذه الفوارق على موضوع «الجنسية»، فمن الدول من يتعامل مع هذا الموضوع انطلاقاً من «حق الدم»، فلا يمنح الجنسية إلا للمواليد الذين وُلِدوا لآباء من القومية نفسها السائدة في الدولة. ومنها من يعتمد «حق الأرض» فيمنح الجنسية لمن يولد عليها، ومنها من جعل الجنسية درجات وفرّق بين جنسية صغيرة وأخرى كبيرة. ولافتٌ للنظر أن جميع الدول الأوروبية تقوم بمراجعات لشروط التجنس والجنسية في ضوء ما جدّ بشأن الهجرة.

حين نستحضر السياسات تجاه الهجرة في دوائر حضارية أخرى في ضوء هذا «المثل الأوروبي» نُصاب بصدمة أعنف، لأن الدولة الحديثة التي قامت في تلك الدوائر نقلت سياسات الدول الأوروبية التي كانت تحكمها في الفترة الاستعمارية بدون أن نأخذ في الاعتبار في غالب الأحيان حقائق الواقع في منطقتها وقيم حضارتها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل جاء تطبيقها لهذه السياسات متعسفاً يفتقد بعض الضوابط التي نراها في التطبيق في الدول الأوروبية. وهكذا نجد أنفسنا مواجَهين بأشكال من انتهاكات حقوق الإنسان تخالف ما جاء في الإعلان العالمي، وما تعارفت عليه هذه الدوائر من تقاليد وأعراف، وما تأمر به أديانها من «معروف» وتنادي به من قيم ومثل عليا. ومن أمثلة ذلك حرمان أبناء المواطنات اللواتي يتزوجن من جنسيات أخرى من حمل جنسيات البلاد التي وُلِدوا فيها وترعرعوا ولا يعرفون لهم وطناً آخر، وخضوع هؤلاء الأبناء لأشكال من التفرقة على صعيد الإقامة والتعليم والصحة والعمل والتنقل. ومن أمثلة ذلك عدم الالتفات لحقوق «المواطنة القومية» إلى جانب «حقوق المواطنة الوطنية»، فيعامل ابن الدائرة القومية في الدول القائمة فيها خارج دولته على أنه «أجنبي»، وكذلك ابن الدائرة الحضارية، على ما كان عليه الحال في أوروبا قبل أن تعالج دولها هذا الأمر وتسير في طريق الاعتراف «بالمواطنة الأوروبية». ويبلغ التعسف في تطبيق هذه السياسات مداه حين تُحْرَم الدول من وجود قيادات قادرة على الرؤية المستقبلية، فتتحكم فيها «مكتبية» تتفنن في تعقيد الإجراءات والتمسك «بالحرف» دون «الروح».

نعود إلى «المثل الأوروبي» لنتعرف على سياسات أخرى تتبعها دوله في مجالات عدة تُؤثر تأثيراً-قوياً في جذب المهاجرين إلى دول أوروبا.

تواجهنا أولاً السياسات الاقتصادية الغربية تجاه المناطق المختلفة في عالمنا. ونجد أن هذه السياسات تؤدي إلى خلل في الاقتصاد العالمي وتسهم بدور كبير في استفحال

أزمات اقتصادية في تلك المناطق، الأمر الذي له نتائجه على هجرة الناس منها إلى الدول الغنية الغربية. ويضرب أنْدْرِيه جُونْدَر فْرَانْك مثلاً بما يجري في أوروبا الشرقية ويقول «إن الاحتمالات القصيرة والمتوسطة المدى ملبّدة بسُحُب التعجيل بإفقار أوروبا الشرقية والوسطى ودول الاتحاد السوفييتي السابق، عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية أولاً ثم بسياسات الاقتصاد السياسي التي تزيد من تفاقم أحداثها الإقليمية. وهناك على الأقل أربع نتائج خطيرة متعلقة ببعضها البعض تلوح في الأفق أمام أوروبا والغرب بعامة وتُهدده، وبخاصة مع وجود ركود آخر في الاقتصاد العالمي في أوائل التسعينات. وهذه النتائج هي : هجرة سريعة الخُطى من الشرق والجنوب إلى الغرب، ومكاسب سياسية لليمين المتطرف، ونزاعات وصراعات عرقية وقومية، وتفسخ الدول المحلية ونشوب الحروب بين ما يخلُفها من دول جديدة. وكثيراً ما يتم تفسير كل نتيجة من هذه النتائج على أسس ثقافية أو عَقَدية أو سياسية، ورغم ذلك فالارتباط بينها وثيق، وهي ناشئة في نهاية المطاف عن الأزمة الاقتصادية العالمية، والعواقب غير المقصودة للسياسات المرتجلة التي تُتَّخذ لمواجهة هذه الأزمة. وقد أشار آلاَنْ سِيمُونْزْ في حديثه عن الملايين الستِّين الذين يغادرون مواطنهم إلى هذه السياسات وأوضح مسؤوليتها المباشرة في الهجرة من الجنوب إلى الشمال قائلاً : «هناك اتجاه لإلقاء اللوم بشأن الهجرة من الجنوب إلى الشمال على فشل التنمية في الجنوب». والحق أن عقد الثمانينات وهو «عقد التنمية» تميز بالركود الاقتصادي وبالمستويات المتناقضة للدخل الحقيقي للفرد في إفريقيا وفي منطقة الكاراييي وأمريكا اللاتينية. وسيُنظر إلى هذا العقد تاريخياً أيضا باعتباره فترة من التحول الدرامي نحو «عالمية» الأسواق، وما يرتبط بذلك من تنسيق عالمي للسياسات الاقتصادية القومية. وشرح سِيمُونْزْ هذه السياسات بقوله : «والاتجاهات الأساسية السائدة حاليا تشمل عامية الإنتاج (التجميع النهائي لأجزاء صُنِعت في أماكن متفرقة من العالم)، وعالمية الأسواق الاستهلاكية (السِّلع التي تُجمع في بلد واحد تباع في بلاد أخرى كثيرة)، وانتشار برامج التصحيح الهيكلي (لصالح التنمية الموجهة للتصدير)، وظهور تكتلات دولية تجارية (أوروبا واتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وكتلة المخروط الجنوبي للتجارة في أمريكا اللاتينية الخ...). ومن الواضح أن التحول إلى العالمية لا يتم بطريق المصادفة، إنه نتيجة سياسات مقصودة من البلدان المتقدمة ومن المؤسسات الدولية الكبرى ومن العديد من البلدان الأقل نمواً التي تسير في ركاب أحد اللاعبين الكبار». ويبّن سِيمُونْزْ أن التفريق بشكل حادّ بين «الرابحين» و«الخاسرين» في التنمية الاقتصادية هو أحد الآثار الأساسية للتحول إلى العالمية، ضارباً المثل للرابحين بدول ساحل المحيط الهادي، وللخاسرين بدول إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية. وانتهى إلى القول

«إن ما يبدو واضحاً هو أن التنمية في عصر العالمية الجديدة ستكون غير متكافئة لأسباب متأصلة في البلدان ذاتها. وستستمر حتماً في توليد ضغوط كبيرة للهجرة الدولية وستتغير الأماكن التي يخرج منها المهاجرون بتغير الظروف العالمية».

الرأي الغالب اليوم في هذه السياسات الاقتصادية أنها قصيرة النظر وبحاجة إلى مراجعة. وقد نبّه عِصَامُ الدّين جَلاَل إلى «مخاطر قِصَر النظر في التجارة العالمية» في مقاله يوم 1993/8/8 بجريدة الأهرام القاهرية، قائلاً : «عندما خرج الرئيس بُوشْ بإعلانه عن «النظام العالمي الجديد» العادل والشامل كحافز مبرر للتعامل العسكري الساحق مع أزمة الخليج، حذّرنا من أن النمط المقترح يعاني من قصور جذري لأنه نمط غير قياسي وغير قابل للشمولية في التطبيق لفشله في استيعاب طبيعة التحولات المستقبلية للأمن العالمي وقابلية الدول العظمى الاقتصادية والسياسية على تحمل أعبائها، وطرحه لوعود وأحلام للعالم الآخر لن يمكن تحقيقها أو الالتزام بها. والحقيقة أنه يبدو أن الدول المتقدمة تقدّمت في كثير من النواحي، ولكنها ما زالت متخلفة في مجال استيعاب عمق وأبعاد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تجابهها وسائر العالم. والحاجة ماسّة إلى أن تتخطى قصر النظر وضعف القيادة التي يبدو أن مرحلة الانتقال تتميز بها». وأوضح عِصَام الدين جَلال «أن التعامل مع متغيرات الاقتصاد العالمي خير مثال لهذا القصور، حيث تطرح توجهات من بينها «مأزق أوروغواي» تقصر بشكل مفزع عن استيعاب عمق المتغيرات المعاصرة. وأول هذه المتغيرات هو أن نصف سكان العالم – استجابة لضغوط مختلفة – في المعسكر الشرقي وفي الصين وفي أمريكا الجنوبية وفي إفريقيا، تخلّت دولهُم طائعة أو مضطرة عن مساراتها المنعزلة عن الاقتصاد العالمي الصناعي. وهي تعمل في إصرار الآن لتدخل كشريك فعّال فيما يبدو أنه استجابة لضغوط الرأسمالية ومطالبها. وبصرف النظر عن مدى توفيق أو عدم توفيق جهود بعض الدول، وبصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي قد تدفعها بعض هذه الدول فإننا في الحقيقة على مشارف ثورة لا تقل خطورة عن ثورة المعلومات والتكولوجيا التي مكنت الدول الصناعية من سيادة القرون الثلاثة الماضية. وكمؤشر على عمق هذا المتغير علينا أن نتذكر نجاح الصين بكل مشاكلها وكوريا الجنوبية في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مدة لا تزيد على عشر سنوات، وأن دول جنوب شرق آسيا تمشي بخطى ثابتة على نفس الطريق، وأن دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ثم أفريقيا وجنوب آسيا ليس لها خيار مهما تعددت العقبات وتذبذبت المسارات عن ملاحقة الركب». وهكذا يجد بالرؤية المستقبلية أننا على مشارف ولادة نظام اقتصادي عالمي حقيقي وليس مجرد اقتصاد ممتد للاقتصاد الحاكم

الغربي، ومن ثَمَّ فإن استراتيجية الاقتصاد الممتدّ التي طبقت فيما يُسمى ب «النمور الأربعة» وسمحت بنقل استثمارات ووظائف بَدَت هامشية للدول الصناعية لكي تكون استراتيجية قابلة للتطبيق في هذا النظام العالمي الحق بحكم حجمه أولاً، ولأن الاقتصاد الممتدّ لابد أن يتحول إلى اقتصاد منافس بصرف النظر عن المستهدَف القصير النظر، ولأن نظرية التقسيم الوظائفي الحالية التي يطرحها اقتصاديو الغرب هي استراتيجية قصيرة المدى بطبيعتها. ولابد للدول الصناعية أن تراجع سياساتها الاقتصادية في ضوء هذه الرؤية المستقبلية. ولعلها ترجِّح اختيار إقامة اقتصاد عالمي مشترك متوازٍ عادل، لأنه في صالحها كما هو في صالح الجميع، ولأن نمو التجارة العالمية يتحكم فيه نمو الاقتصاد العالمي وليس التحكم في معدلات الرسوم الجمركية. والحق أن إمكانات نمو الاقتصاد العالمي قائمة وغير محدودة. وهذا النمو سيتحقق بعدالة توزيع الاستثمارات وتعميم المعرفة والتقنية. ولن يتحقق أبدا بتوجهات «البوارج البحرية وقوارب الصواريخ» و«التهميش وعدم المشاركة».

تُواجهنا ثانياً سياسات بعض الدول الأوروبية ذات الماضي الاستعماري في مجالي التعليم والتثقيف الموجهة للأمم والشعوب التي استقلت وتحررت من الاستعمار القديم. فهذه السياسات تحُثّ حكومات الدول المستقلة حديثاً على الاستمرار في تبني المناهج التعليمية التي وَضعت خطوطها الرئيسية الإدارةُ الاستعمارية قبل الاستقلال. ومعلوم أن هذه المناهج تركز بخاصة على تعليم لغة الدولة الأوروبية ذات النفوذ الأقوى في هذه الدول وتاريخها، وأحياناً ما تسميه «حضارتها»، وذلك منذ المرحلة الابتدائية للتعليم. كما أن هذه السياسات تحثّ على الاستمرار في تعميم ثقافة هذه الدولة الأوروبية، من خلال نشر صحافتها وأفلامها السينمائية وبرامجها التلفزية وأدبها.

واضحٌ أن هذه السياسات تعبّر عن رغبة في نشر لغة الدولة وثقافتها أداءً لدور «عالمي» تريد الدولة القيام به. وهي تضع في اعتبارها ما يعود به هذا النشر من فوائد اقتصادية وسياسية عليها، من خلال توسيع الأسواق أمام إنتاجها المادي والمعنوي وتقوية نفوذها السياسي. وواضحٌ أيضاً أن النتيجة الحتمية لهذه السياسات فيما يخص قضية الهجرة أن الشبابَ المهاجر من هذه الدول المستقلة حديثاً يجعل وِجهتَه هذه الدولةَ الأوروبية التي يتقن لغتها ويعرف جيداً ثقافتها، وصورتُها عنده من خلال ما تعلّمه وتثقّف به أنها أرقى وأكثر تقدماً. وهو واجدٌ قبولاً له في أوساط أصحاب الأعمال لاتقانه اللغة وتأثره الثقافي، ولقبوله بنوع من الأعمال لا يقوم بها أقرانه من مواطني الدولة، ولاضطراره إلى قبول أجْرٍ قليل إذا كانت هجرته «غير مشروعة» على حد قول

المصطلح المستخدم. ونحن نرى اليوم هذه النتيجة الحتمية، وقد أصبحت واقعاً في عدد من الدول الأوروبية التي تعلن خوفها الشديد من تفاقم ظاهرة «الهجرة غير الشرعية»، وتتابع في الوقت نفسه سياساتها في مجالي التعليم والتثقيف الموجهة لتلك الدول الأفريقية والأسيوية واللاتينية، وتدخل في منافسة مع دول أوروبية أخرى على هذا الصعيد، ولا تجد أمام هذا التناقض بين نتائج هذه السياسات على صعيد الهجرة وما تخطط له من التخلص من بعض المهاجرين إلا أن تتخذ «إجراءات» تتسم غالباً بالانفعال ولا تقدّم علاجاً شافياً. وهكذا تبدو الحاجة ماسة للعلاج الشافي الذي يربط بين السبب والنتيجة.

تواجهنا ثالثاً سياساتُ دول الغرب الإعلامية الموجّهة لبقية الدول في مختلف الدوائر الحضارية الأخرى في عصر ثورة الاتصال. وهي في الغالب استمرار للسياسات في مجالي التعليم والتثقيف يجري التعبير عنها بوسائل الإعلام الحديثة، وبأسلوب يتميز بالتشويق والإثارة. وبديهي أنها تؤدي إلى النتيجة الحتمية نفسها على صعيد قضية الهجرة.

تواجهنا أخيراً سياساتُ دول الغرب تجاه الأوضاع الداخلية في الدول الأخرى التي تؤدي إلى توجّه قطاعات واسعة في تلك الدول إلى الهجرة بنوعيها الداخلي والخارجي. والانطباع السائد عن هذه السياسات الغربية أنها أسيرة ازدواج المعايير، وتفتقر إلى بعد النظر. وهي تُسهم في تغذية التطرف في أوساط الشباب، الذي من نتائجه اندفاعهم إلى الهجرة.

واضحٌ أن جميع هذه السياسات بحاجة إلى مراجعة.

تأمل في مستقبل الهجرة برؤية مؤمنة

نتأمل –في ضوء ما سبق– مستقبل الهجرة في عالمنا برؤية مؤمنة. والرؤية هي «إدراك بحاسة وتخيُّل وتفكُّر وعقل». وتكون مؤمنةً حين تنطلق من الإيمان بالله سبحانه فيحكُم هذا الإيمان مِنْهج التطور والبحث والدراسة. وفي المستقبل يبرز دوماً عنصرا الحِلْم وإرادة الفعل متفاعلين مع الإحاطة بالواقع القائم واستحضار سَنن الماضي.

ستبقى الهجرة ظاهرة دائمة في الاجتماع الإنساني، كما كانت دوماً. ومن المتوقع أن تتسع وتكبر مع عيشنا في عالمنا في ظل ثورة الاتصال بكل ما يتصل به من تطورات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية وفكرية. كثيرةٌ هي الثمار الطيبة لهذه الظاهرة على صعيد الفرد وبخاصة في مرحلة الشباب وعلى صعيد المجتمع وعلى صعيد العالم. وهناك مشكلات تنجم عنها على هذه الصُّعُدِ في الوقت نفسه مطلوب معالجتها.

الأصل في التعامل مع هذه الظّاهرة هو بالنظر إلى عالمنا باعتباره عالماً واحداً حافلاً بالتنوع في قاطنيه من البَشَر الذين خلقهم الله من أصل واحد وجعلهم أقواماً

وخالف بين ألسنتهم وألوانهم وأجيالهم ليتعارفوا، وجعل لهم الأرض ذلولاً ليمشوا في مناكبها وينتشروا فيها. وهذا يعني إفساحَ المجال كي يسيحوا في الأرض، ويعود من شاء منهم إلى موطنه ويهاجر من شاء إلى موطن آخر، في حركة منسابة تتناغم مع انسياب التجارة بين أنحاء عالمنا.

إن عالمنا بحاجة ماسة إلى هذه النظرة التي تكفلُ شفاء مرض العنصرية الوبيل. وتُظْهِر العنصريةَ بوجهها البشع في الاجتماع الإنساني حين توجد مجموعات من البشر تستخدم لغة الامتياز والتفرد ولا تحترم حرية الآخر وثقافته، فتعزل نفسها باسم معايير عرقية، وتتعالى بغير حق، وتصبح أسيرة الكراهية والعنصرية المؤسسية كما يقول فْرِيدِرِيكُو مَايُورْ المدير العام لليونِسْكو : «شكل بغيض بصفة خاصة لأنها تحاول تبرير استيعاب الآخرين بلغة المصطلحات الفلسفية والقانونية التي تدّعي التحضر» (رسالة اليونسكو، فبراير 1992).

لقد حكمت هذه النظرة التي جاء بها الوحي الإلهي المواد الخاصة بالهجرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومطلوب أن تحكم عملية مراجعة سياسات الدول تجاه الهجرة، وأن يُربّى الناس عليها وعلى النظر بها.

والحاجة ماسة أيضا إلى استحضار الخبرات التاريخية بشأن التعامل مع المهاجرين في كل المجتمعات، والإفادة منها في إبداع أساليب تعامل مناسبة لأوضاعنا المعاصرة. ويَلفت النظرَ في بعض هذه الخبرات ما كان يقوم بين الأقوام والمهاجرين من «أحلاف» و «موالاة» تحدد واجباتهم وتحفظ حقوقهم. ولابد لأساليب التعامل من أن تتحد في قوانين «الجنسية» و «الإقامة» و «التنقل» و «العمل»، وأن تضع نصب عينيها في المقام الأول كرامة الإنسان، وأن تأخذ في الاعتبار أطلس المجتمعات بأقوامها ومِلَلِها وأنماط حياتها وشرائحها الاجتماعية وحدودها السياسية، وأن تعترف بالتنوع وتحتفي به وتحرص على ما فيه من غنى، وأن تعتمد المبادرة في طرح «المثل الطيب»، ولا تبقى أسيرة فكرة المعاملة بالمثل. وهذه الأساليب كفيلة بتجاوز المعنى السلبي لمصطلح «الأقليات»، وإبراز معنى تآلف الأقوام والملل وتكافلها. ومعلوم أن مسألة الأقليات ظهرت في الغرب أواخر القرن الثامن عشر الميلادي حيث أخضعت الحدود السياسية الجديدة للدول القومية بعض الجماعات العرقية لجماعات أخرى عربية أو قومية. كما يوضح دِيرْدِرْ مِيتْشَلْ في مقاله «ماهي الأقلية ؟» (رسالة اليونسكو، يونيو 1993). وقد عرّف هذا المفهوم عالِمُ الاجتماع لُوِيسْ دِيرْثْ عام 1945 بقوله : «إن الأقلية جماعة من الناس تتميز عن غيرها تبعاً لخصائصها البدنية أو الثقافية في المجتمع الذي تعيش فيه، بمعاملة مختلفة ومتباينة، ومن

ثَمَّ تعتبر نفسها خاضعة لمعرفة جماعية. وتبعاً لهذا التعريف فإن وجود أقلية مَّا يفرض وجود أغلبية تقابلها تتمتع بوضع قانوني أعلى وامتيازات أكبر. ومعلوم أيضاً أن الاجتماع الإنساني شهد في تاريخه الطويل دولاً كثيرة لم تعرف هذا المفهوم واعتمدت مفهوما آخر أساسه المساواة الإنسانية في ظل التنوع».

إنّ لنا أن نثق بقدرة الإنسان على إحسان التعامل مع موضوع الهجرة، وأن نتعاون على تعميم النظرة الصحيحة لها ليزدهر العمران في عالمنا.

الاحتمائية الاقتصادية في بلاد الجنوب
بين العقيدة والتجربة

عبد المجيد مزيان

يقول «فرانسوا بيرُو» في كتابه الشهير «اقتصاد القرن العشرين» بأن «الحياة الاقتصادية المعاصرة ليست اقتصاداً للسوق المبني على التنافس الحر، بل هو اقتصاد علاقات سافرة أو متسترّة بين أقوياء مسيطرين وضعفاء خاضعين».

قد يقال إن مثل هذا الخطاب عن جَور الاقتصاد العالمي كان شائعاً في الستّينات، أي في فترة احتضار الاستعمار المباشر الذي تخلصت منه البشرية، لكن تحوُّل طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب إلى نسيج جديد من التبعيات المتسترة لا زال هو قاعدة النظام العالمي.

ولا زلنا نسمع الرد بكل ازدراء على من يريد البحث عن مظاهر الاستعمار الجديد، بأن العلاقات الاستعمارية قد مضى عهدها، وأن أمم الجنوب قد أصبحت مسؤولة تمام المسؤولية عن أوضاعها الاقتصادية، وهي تمارس حقها المبدئيَّ في تقرير مصيرها التنموي بكامل إرادتها وحريتها.

والحقيقة أن الخروج من اقتصاد الاكتفاء، إلى اقتصاد التبادل العالمي لم يكن من المسؤوليات التاريخية التي تُنسب إلى أمم الجنوب.

وإنه لمن تَكرار الحقائق البسيطة أن يُقال بأن عالَمية الاستعمار هي عالمية التحولات الاقتصادية العظمى، بكل ما جرّته من تفكيكات، وما أحدثته من بناءات وعلاقات في جميع أنحاء العالم.

وقد ذهب الاستعمار بأساليبه التقليدية، لكن التبَعيّات بقيت قاعدة التعامل الاقتصادي المعاصر بين الشمال والجنوب. وإذا كانت هذه التبعيات منسوجة في

شبكات معقّدة هي وليدة التجارب المختلفة، فإنها قلّما تُنسب اليوم إلى استمرار تسلط الأقوياء، بل يُبرّر وجودها بانتصار عقيدة الحرية الاقتصادية التي تُعطي الفُرص لجميع المنتجين، مع ضمان البقاء للأصلح والأكثر إبداعاً.

فهل سيُعدّ، حسب هذا المنطق كلُّ تخلّف أو كل انهيار اقتصادي، مثل انقراض النظم الحِرَفية، وتفكك عالم الزراعة التقليدية وكل أنواع مبادلاتِ نُظُمِ ما قبل رأس المال العالمي من فقدان الحرية الاقتصادية ؟ وهل يُحسَب كل ازدهار اقتصادي نتيجةً مباشرة للعمل بعقيدة الحرية الاقتصادية ؟

لو كانت الحقيقة نظرياً وتجريبياً بهذه البساطة لأصبحت الليبرالية بجميع مضامينها الاقتصادية والسياسية هي المذهب والتطبيق في جميع العالم، ولكانت عالمية الليبرالية عالمية انسجام أُمَمي، وعدالة اقتصادية تنبسط على كل الإنسانية.

لا تهمنا هنا، كل الدراسات النقدية التقليدية التي وُجّهَت للّيبرالية من لدن الفلسفات المختلفة، ولكن الذي يهمنا هو التطور التاريخي الحي، وفي الحاضر الصعب الذي تتحمله الإنسانية في ظل عالَميّة لم تفكَّ سيطرتها على الأمم الضعيفة، أُمَمِ الجنوب منذ قرنين.

من المؤكد في عالَم اليوم أن المحور الذي يدور عليه كل تيار اقتصادي نظرياً وتجريبياً هو محور التنمية. لقد ضاعفت الأمم القوية نموها بفضل تكاثف إنتاجها ومبادلاتها، واستعمال الجوانب التي توافقها من الحرية الاقتصادية. وإن هذه الحرية التي يستفيد منها ذَوُو الاقتصاد القومي هي التي ضاعفت التبعيات وأسباب العجز عند الأمم الضعيفة.

فهل تُعدّ الاحتمائية انضباطاً تقشفيا تلجأ إليه الأمم الضعيفة وحدها لتنهض باقتصادها، بينما تمارس الأمم القوية حريات اقتصاد السوق دون أية قيود احتمائية ؟ إذا كانت الاحتمائية هي بالإجمال مجموعة الوسائل التقليدية التي تمكّن من تنمية الاقتصاد الوطني، من حماية جمركية، وتشجيعات على التصدير، ومراقبات على التبادل النقدي، فإنه لا يخلو أي بلد مهما كان تمسكه بالليبرالية من سيادة احتمائية، خصوصاً بالنسبة لمنافسيه الذين هم من ذوي المستوى الاقتصادي، وإن كانوا من نفس المجموعة، كما نشاهده اليوم في صراع التصديرات الزراعية وحروب العُمْلة داخل الجماعة الأوروبية.

كل هذا لأن التنمية تبقى قضية وطنية بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية من جهة، كما أن التبادل حتمية اقتصادية يتزايد تأكيدها من جهة أخرى.

هذا وكثيرا ما تتردد علينا بإلحاح مقولاتُ مؤرخي الاقتصاد بأن الغرب كان مسؤولاً عن استغلال العالم، ولكنه كان أيضاً مسؤولاً عن تطوير العالم.

لنطرح جانباً مسألة الاستغلال بالاكتساح الديموغرافي الذي هو قمة الاستعمار، ولنضع التقييمات الأخلاقية بين قوسين، حتى نتوقف عند طبيعة الاستغلال الاقتصادي وطبيعة التطوير الذي أحدثه الغرب في العالم المعاصر. لقد عاشت كل البلاد الغربية تَنَاوُباً بين السياستين : سياسة التبادل الحر، وسياسة الاحتماء من التنافس. ولا توجد قاعدة مطَّرِدة تجعل الاحتمائيين دائمي التمسك بمنهجهم ولا الليبيراليين مُصرِّين على الوفاء بعقيدتهم. بل إن التجربة، تجربة التنمية الصناعية، والبحث عن الأسواق وعن مصادر المواد المغذِّية لهذه الصناعات وفي مقدمتها المواد الطاقوية هي الموجّه الأساسي للسياسات الاقتصادية التي تتلون بالنظريات.

يقول رجل الدولة الفرنسي «جولْ فيري» – ويُعَدُّ من مُنَظِّري العقيدة الاستعمارية – إن الاستعمار بالنسبة للبلاد المؤهَّلة لإنشاء الصناعات الكبرى، هي في الأساس قضية أسواق.

فالتصنيف التقريبي الذي سيبقى سائداً لمدة قرن بأكمله هو أن المستعمِر صانع، وأن بقية العالم، في أحسن الظروف، سوق للصناعات. ولكن الأوضاع الاقتصادية لا تخضع دائماً لهذا التصنيف في بساطته المصرّح عنها في عهد طفولة الاستعمار.

لقد استفحلت الأزمات، وتعقدت علاقات التبعية تحت مظلة العالمية الجديدة التي أحدثت ملابسات في المفاهيم عن الاحتمائية، وعن حرية السوق، وعن مقاييس التنمية. نريد من خلال هذه العلاقات المعقدة أن ننتبه إلى بعض وجوه الضغوطات التي تعاني منها أمم الجنوب.

ولنبدأ من الوجه الأول والأهم، وهو مسألة التنمية. قلنا إن التحرر من الاستعمار المباشر لا يعني اختراع كيانات سياسية جديدة بتشريعات مبتدعة ونظم اقتصادية متخلصة من وطأة التاريخ الاستعماري الطويل.

فكيف وقع تطوير العالم على يد الغرب، حسب تعبير مُنظّري الاستعمار ؟

لقد وضعت أغلبية الوطنيات الجديدة أُطُرها التشريعية ونظمها الأساسية، بعد الحرب العالمية الثانية، في جو من الاعتزاز بالنصر حرّك العالم بأجمعه إلى الأخذ بمبادىء الحرية والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية كمبادىء إنسانية شمولية وخالدة وكانت أمم الجنوب هي الأكثر تَحَمُّساً لهذه المبادىء لأنها كانت هي الأكثر تضررا من الاستبداد الاستعماري.

وجاءت التنمية كمطلب أُولي للتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية، وكدافع لتدقيق العدالة الاجتماعية، وكانت بذلك الاحتمائية الاقتصادية عند أمم الجنوب حتمية لا مناص منها. وفي إطار التعاون الجديد وتنويع العلاقات كانت هذه الاحتمائية تجريبية، وتربوية في بعض الأحيان كما يسميها بعض الاقتصاديين.

وتأججت الصراعات العقائدية حول التنمية، وكان على البلاد الحديثة العهد بالاستقلال أن تنوع سياساتها ومناهجها بين الاحتمائية المنضبطة بالتخطيط الصارم والتقشف، وبين الاحتمائية المحدودة في ظل الليبرالية، أو باللجوء إلى الحلول الوسطى وعدم الانحياز الذي كان يعني مبدئيا أسبقية التجربة على العقيدة في الميدان الاقتصادي.

فهل جَنَت أمم الجنوب نمواً وتحررا مع تنوع العقائد والتجارب ؟ ولنبدأ بالمثال الاشتراكي حيث كان التقاطع مع الاستعمار فيما يبدو أكثر صرامة، والاحتمائية أشد تدقيقا.

ولا يمكن هنا أن نتباطأ في الاعتبارات العقائدية المعروفة، ولكن لابد من الرجوع في كل مرة إلى المبادىء الكبرى، لتتبع صعوبات التطبيق من جميع نواحيها. فالتضحية بالديموقراطية السياسية وبالحريات الفردية من أجل تطبيق سياسة التقشف وتحقيق سرعة النمّو الصناعي، أحدثت عند أمم الجنوب نماذج من السلوكات الاجتماعية والاقتصادية لابد من التعرض لبعضها، للاطّلاع على هذا النوع من الاحتمائية من حيث المنهج والمحصول.

فمنها الحُلم بإنشاء صناعات ثقيلة وضَخْمة كضمان للقوة والحرية الاقتصادية، اعتماداً على الآراء التي تدّعي بأن هذا النوع من الصناعة قادر على إحداث تحويل جذري في المجتمع وفي الأوضاع الاقتصادية بكاملها، وفي ذهنيات وسلوكات المواطن الذي قد يُنقل بسُرعة من فلاح وحِرَفي تقليدي إلى صانع معاصر مبدع، يُمارس التقنيات والمعارف العلمية، ويكتسب كل صفات المُعاصرة. وجاءت هذه الأحلام بالصناعة المصنَّعة للضخ من أموال الدولة ومواردها الطبيعية بالقسط الأكبر، وخُلقت شبكات من النظم الاحتمائية والتبعيات. وانجرّت عن ذلك مشاكل غير منتظرة في الأموال وفي الأحوال الاجتماعية والسياسية.

فمن ذلك، التطرفُ في التأميمات لضمان حماية الدولة لأوْسع عدد ممكن من القطاعات. وانجرّ عن التأميم المُسرف تضخيم التنظيمات الإدارية التي تثقل كاهل الدولة، وتجعل البيروقراطية المعرقل الأول للمبادرات الاقتصادية. وشُلت حركية الدولة نفسها بتشتيت مسؤولياتها وذوبانها في قنوات من الممارسات اللاّمنتظرة.

ومنها التطرف في إعطاء الأسبقية للسياسات الاجتماعية إلى درجة انحجاب السياسة الاجتماعية الحقيقية بالممارسات الديماغوجية. ويُرى ذلك خصوصاً في تضخيم عدد الأُجَراء كوقاية من البطالة، مما أدى إلى الانهيار الاقتصادي للمؤسسات. فكان الخوف من البطالة في الانطلاق، مؤدّياً إلى تعميم البطالة في نهاية المطاف.

ونشير إلى أن النّظم السياسية التي يفترضها مثل هذا المنهج التنموي، تكون حتماً نظُما تضحي بحقوق الأفراد، مما يكبح روح المبادرة والاختراع، حتى عند من ينشط داخل أجهزتها. ويكون ادّعاء التضحية بالحاضر لصالح المستقبل في مثل هذا المنهج سبباً في مضاعفة سلطة الدولة وتشديد مركزيتها. ولقد زرعت «السّتالينيّة» نماذج كثيرة من هذه السلط عبر أمم الجنوب، كما هو معروف.

ولا تعني هذه البناءات المتشددة في قمع النزوعات الفردية في الاقتصاد أن التشريعات الصادرة لحماية الإنتاج الوطني كانت كلها مشتقة من المنهج المباشر للسياسة التنموية، ولا أن هذه الاحتمائية تربوية كانت أو عقائدية هي السبب الوحيد في كل هذه الانحرافات عن المقصود التنموي، بل إن منطق السلطة، والنظرة الوحدوية الاستبدادية، والتخوف من المحيط العالمي، قد أوحى بكثير من التنظيمات التي لم تُفِد التنمية في شيء، بل أفسدت على المنهج التنموي كثيراً من مخططاته وتطبيقاته.

وإذا تتبعنا من خلال التجارب الحاضرة بعض الأوضاع التي آلت إليها هذه الطريقة المنقولة عن الاشتراكية، فإننا نجد فيها متاعب نوعية خاصة بأمم الجنوب، إضافة إلى متاعب الدول الاشتراكية كلها.

قد نجد بالنسبة لانهيار العملة مثلاً عن كثير من دول الجنوب والمتفتحة على اقتصاد السوق، وخصوصاً إذا كانت في حالة اضطراب سياسي، تسارعاً في الانجراف يُقدَّر بِنِسَب خيالية، ولكنها ظاهرة أشد تأزماً وأكثر تعميماً في بلاد الجنوب الآخذة بالمنهج الاشتراكي. ونشاهد في الفترة الحاضرة التي هي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق أن الأسواق الموازية للعملة آلت إلى اللاّمحتمل بالنسبة لهذا الانهيار، وأن الدولة قد عجزت نهائيا عن حماية عملتها، ولو نظريا، لأن الحماية المصرفية أصبحت لا تعني في هذه الأحوال إلا الردع الذي لا يفيد شيئا، وذلك لأن جل مواد التجهيز مفقودة في السوق المحلية، ولا تفي باستيرادها الضروري واللامشروع إلا المبادرات الخاصة مع إسرافها في المضاربات. وفي هذه الأحوال التي هي الانتقال السريع من تشديد وسائل الحماية إلى العجز عن تطبيقها يُصبح من السهل على المضاربين إتقان وتضخيم الاستيرادات التفصيلية المعبّر عنها باستيرادات الحقائب التي تفسد السوق المحلّية، وتفسد

أجهزة المراقبة نفسها. وأظهرت التجربة في كثير من بلاد الجنوب أن الأوضاع الاجتماعية تتعرض في هذه المراحل الانتقالية إلى تحولات غير منتظرة، يكون من الصعب التغلب عليها بوسائل الدولة وحدها، فتُترك إلى الصدفة والفوضى في العلاقات. فمنها قضية العمل مع البطالة، وقضية الأجور مع الأسعار، ومستوى المعيشة مع التنمية.

إن هذه القضايا، وإن كانت تعدّ من أمهات المسائل الاجتماعية في جميع الدول، سواء كانت من الدول المناسخة عن الاشتراكية أو من الدول المتأصلة في الليبيرالية، فإنها تُعَدّ عند أمم الجنوب التي تمارس الانتقال إلى اقتصاد السوق هي قمة أزماتها لما يترتب عنها من صراع حادّ له أخطاره السياسية، خصوصا بعد عجز النظام عن التدخل الناجع إثر إسراف في التدخل. فالتقنينات التي هي تحديدُ الأسعار دون جدوى، وحظر الاستيراد مع عجز الدولة عن سد الطلب، وترسيم لقيمة العملة مع وجود سوق موازية للعملة، تصبح تقنيناتٍ ضئيلة التأثير على الواقع الذي هو التهاب الأسعار، وعجز الأجور عن سد الحاجيات الضرورية للمواطن، وفساد الأجهزة الإدارية التي لها اتصال بهذه الأزمات. ثم إن المتعاملين الجدد الذين ينشأون في مثل هذا التدهور من تُجّار للاستيرادات المحظورة مبدئيا، ومضاربين بِحُرّية الأسعار يزدادون غِنًى فاحشاً بينما يزداد الأُجَراء وعلى رأسهم الموظفون فقراً وسقوطاً في الاعتبار الاجتماعي.

أما المديونية التي كثيراً ما تضيع أموالها في استثمارات قليلة الإنتاج، أو في مصاريف غير إنمائية عند بعض أُمم الجنوب، فلها توابعها الاجتماعية. فإما البقاء في احتمائية التقشف التي تَفرض الاستمرار في تدعيم المواد الأولية مع المخلفات الاقتصادية التي هي شلل المؤسسات واستنزاف أموال الدولة، وإما الخضوع لإملاءات الهيئات الدولية المطالبة باسترجاع الديون وتقنين المساعدات بشروط تحرير الأسعار وإلغاء التدعيم والانسجام مع اقتصاد السوق، مع ما يُنْجَز عن هذه الإملاءات من هَزّات اجتماعية وسياسية. ومآلها الصراع الداخلي من معارضات عنيفة وقمع. وهي أحداث لا تهم هذه الهيئات في شيء ولكنها تخلق جراحات عميقة في الأمة، وتخزّن أسباب الأزمات.

لايُظن أن هناك مميزات وحدوداً صارمة بين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي تسود بلاد الجنوب المنسلخة عن الاشتراكية وتلك التي كانت قوية الاتصال بعالم الحرية الاقتصادية. فالأزمات قد تتشابه في كثير من الأحيان، وذلك لأنه لا يوجد أي بلد ينتسب للجنوب، لم يسبق له معاناة مع الاستعمارَيْن القديم والجديد. وأحسن بلاد الجنوب حالاً هي التي تقف الآن على أبواب الأقوياء للبحث عن تعاون أقل ضغوطاً، وأكثر ضماناً لتنمية محررة تنقلها من التبعية إلى الشُراكة الحقيقية. ولكنها مشاريع لاتزال

مأمولة فقط. وكثيراً ما يكشف اصطدام المصالح الذي هو سنة الاقتصاد الليبيرالي التنافسي، عن خيبة تجعل هذه التنمية بالتعاون النزيه ضرباً من الخيال.

وهل يمكن التخلي دون منهجية وتدرّجٍ عن سياسة الاحتماء الاقتصادي، في هذه البلاد الجنوبية المضطرة إلى التعاون مع الأقوياء ؟

ربما يكون لهذا المنهج متاعبه حسب ما قررته التجارب في مختلف الجهات. فما هي الاحتمائية التربوية ؟ أي هذه الاحتمائية التي تمارسها دول الجنوب العازمة على النمو باقتحام السوق والانتساب إلى نظامها العالمي بالتدريج مع حماية الاستقرار الداخلي ؟

نقول إن هذه الدول الجنوبية رابضة الآن على أبواب النظام الاقتصادي العالمي. وبمجهوداتها الاحتمائية، من سيطرةٍ على المبادلات المالية، وتطبيقٍ لتوصيات الهيئات الدولية فيما يتعلق بالأسعار والأجور، وانضباطٍ في مسألة المديونية، قد تؤهلها إلى اقتحام هذا النظام بكل ما فيه من منافسات وضغوط على الضعفاء. لكن عالم الأقوياء قد لجأ إلى التكتلات احتماءً من اكتساحات الجنوب، وما تجره عليه، حسب الرأي السائد، من زعزعة لوحدته الهشة. نرى ذلك في قضايا الهجرة، وقضايا دخول السوق الأوروبية، وقضايا الاستيرادات الزراعية.

هذا ولا تكافُؤَ في المبادلات ما دامت المواد الأولية، والمنتوجات الزراعية — وهي أساس كل التصديرات التي تملكها دول الجنوب — تُحدَّد أسعارها في سوق الأقوياء، بهدف التخفيض بينما نرى منتوجات التجهيز التي تفتقر إليها دول الجنوب لتنميتها تُحدَّد بهدف التصعيد الفاحش الذي لا تكبحه المنافسات.

وحتى في حالة النمو الظاهر مثلما هو شأن بعض البلاد النفطية فإنه نموٌّ بمقياس واحد ضئيل، وهو مقياس الدخل القومي، بينما تُفتقد في هذه الأحوال مقاييس النمو بالتمكن الصناعي والتقني، والتحول الحضاري الشامل الذي ينقل المجتمع إلى اكتساب قدرات الإبداع والمنافسة في قمة الهرم الدولي، ما دامت هذه هي قاعدة الوجود في النظام الاقتصادي العالمي الحاضر. وإن تخزين الأموال وتبذيرها في التسلح، لا يمكن أن يُعوّض ذخائر الطاقة التي هي كنوز الأمة على مدى الأجيال.

وإذا كانت هذه هي أحوال دول الجنوب الأحسن حظًّا من خضوع لتبعية خارقة وشلل في قدرات النمو، رغم الثراء الظاهر، فإن أغلبية دول الجنوب الراغبة في النمو ولو بعقلانية وصرامة، وتكيّف مع البيئة العالمية، وهي صاحبة الاحتمائية التربوية المنهجية،

كما أشرنا إليها، تعترضها الآن مصاعب كبرى في مسارها الإنمائي. فمن أهم هذه المصاعب تنافر الاقتصادَيْن المحلّي والعالمي لأجَلٍ لا يمكن التحكم فيه. وتوصف هذه الظاهرة بأنها أول أمراض الانفتاح عند أمم الجنوب. فإذا جاءت المؤسسات العالمية برؤوس أموالها وخبرتها إلى بلد من بلاد الجنوب، فإن مثل هذا الاستثمار يعني بالدرجة الأولى استغلال اليد العاملة الرخيصة، واكتساب السوق. ولن تكون لمسات المعاصرة التي يستفيد منها المجتمع المحلي إلا في سطحيات اجتماعية، لأن عدد العمّال وطاقتهم الاقتصادية لا تتعدى مستوى الأُجَراء الضعفاء الذين يقل تأثيرهم الاجتماعي. لكن طبقات أرباب الصناعات، والوسطاء، والمقاولين الذين ينشطون في القنوات الخارجية والداخلية معا يخلقون داخل المجتمع المحلي تياراً اجتماعيا واقتصاديا له قواعدُ حياة وسلوكات وأخلاقيات جديدة، تنعزل بسرعة وعنف عن حياة المجتمع المحلّي الذي ينعزل فيه الفلاحون والحِرَفيون وأغلبية الأجراء.

وإن هذا التباين الاجتماعي الذي يتلخص بمنظار الإدراك الشعبي في تفاحش غِنى الأغنياء، وتدنّي فَقر الفقراء إلى عتبة اللامحتمل، لا يخلو من مخاطر آنية أو آجلة، لأنه تناقض يُخزّن الرفض والصراع كما يشاهد في كثير من بلاد الجنوب.

أما قضايا الديمغرافيا، بما يترتب عنها من بطالات وهجرات فستبقى دوماً خارج الآمال في التعاون العالمي، فهي إذاً قضايا للجنوب تضاعف من مصاعبه التنموية وتشدد احتمائية الشمال.

وتعني هذه الاحتمائية التي اعتمدتها أغلبية البلاد المتقدمة التخوف من زعزعة الأُسس الحضارية التي تُميّز الغرب، مع كل دعايات التهويل، ويزداد هذا الموقف تأزما مع ظهور العنف ببلاد الجنوب، مما يحقق اليقين بوجود الفاصل المتين بين العالمين، عالم الأقوياء وعالم الضعفاء. كيف يمكن مع هذا النوع من العالمية التي يحتمي فيها الأقوياء بصرامة التقاطع في أي ميدان شاؤوا، أن تعالج بلاد الجنوب قضايا التنمية والهجرة بتلازم المشكلتين، وبانسجام مع عالم الحرية الاقتصادية ؟

فهل ستتحول الذهنيات من صراعات ومنافسات الوطنيات والكُتل إلى تعاون إنساني، يعني قبل كل شيء إعانةَ أممِ الشمال لأممِ الجنوب ؟

وإذا كان الخوف من الاكتساح البشري عن طريق هجرات الجنوب واقعاً لا يُتغلب عليه في ذهنية شعوب الشمال، فهل يمكن إيجاد صيغ لتنمية تعاونية تساهم في الاستقرار الديمغرافي داخل بلاد الجنوب ؟

لانظن أن هذه التساؤلات عن تعاون عالمي منسجم سنجد لها أجوبة إيجابية في عالم اليوم. ولا يبقى على أمم الجنوب إلا أن تجد لقضاياها الديمغرافية حلولا محلية في مخططاتها الإنمائية، وبالتعاون داخل عالم الجنوب نفسه ولكن اقتحام مثل هذه الحلول الانعزالية لن يمحو جراحات الصراع بين الحضارات.

لقد اضطُر العالم العربي لتقبّل هجرات العرب الفلسطينيين لأن قوة الأقوياء نقلت يهود أوروبا بالملايين إلى فلسطين واضطر المغرب العربي بسبب استعمال اليد العاملة المغاربية في الصناعات الأوروبية واستخدام المقاتلين في جيوش الاستعمار إلى التعامل مع هذا الواقع الديمغرافي الذي وضعه تاريخ الغرب الأوروبي بآثاره الباقية على أمم الجنوب.

نحاول مع هذا أن نحجُب عن ذاكرتنا التاريخية اكتساحات الاستعمار للقارات بفائض أوروبا البشري، مع ما صَاحب هذا الاكتساح من قضاء على الحضارات المستضعَفة ونقل للعبيد، وتشريد للسكان.

وكأن بين ماضي البشرية القريب الذي هو الماضي الاستعماري، وحاضرها الذي هو حاضر التسلط، حواجزَ حقيقية وكأن لا مسؤولية في عالمنا عن العجز والفوضى إلا مسؤولية الضعفاء.

وإذا كان لبلاد الجنوب مصاعبها النوعية فإن مشاكل الاقتصاد العالمي تنتقل إليها، لأنها لا تستطيع الاحتماء من الهزات العالمية الدائمة أو المزمنة، كفوضى الإنتاج والاستهلاك والانجراف المالي والبطالة وتأزم الفوارق الاجتماعية. هذا ولا يمكن أن يقال بأن الاحتمائية المنهجية التي تعتمدها دول الجنوب هي أنجع السياسات الإنمائية، لأنها تخترع وتجرّب كل وسائل الدخول إلى اقتصاد السوق. وهل يضمن هذا الدخول التحرر الاقتصادي ؟

بل يُطرح السؤال المبدىء الذي يعترض الكثير من المفكرين في الاقتصاد، وهو هل هناك تحرر اقتصادي في عالم المنافسة وحرية الأقوياء ؟ وهل سينتقل الاقتصاد العالمي حقا كما يُصرَّح به في المحافل الدولية إلى اقتصاد تعاون، في ظل عالمية عادلة حقاً ؟

إن اقتصاد السوق ليس حتمية طبيعية، ولا تلقائية جاء بها التطور التاريخي خارج الصراع، ولا اختياراً علميا، كما هو المزعوم، وهو أبعد ما يُتصور عن الأخلاق والعدالة الإنسانية، بل هو نظام فرضته ظروف الصراع التاريخي الطويل بين الأمم والحضارات.

وإن أمم الجنوب لا تستطيع، ولن تستطيع أن تملك وسائل الاحتماء ثم الاستقلال والتنمية الحقيقية إلا خارج شبكات التبعية، و بتغيير أنواع العلاقات مع عالم الأقوياء.

سبق أن قلنا بأن الحُلم بعالمية عادلة مبنية على التعاون بين الأقوياء والضعفاء لم ينتقل بعد من الخيال إلى الممارسات. بل لا زالت الاستراتيجيات ومعناها الدقيق هو الخُطط الحربية، تُحدِّد مناطق نفوذ الأقوياء، وتثبّت الاستيلاء على حقول الطاقة وتقيم الأسوار ضد الاكتساح الديمغرافي لأمم الجنوب، وتتأهب لصد كل أنواع الرفض بالحروب الوقائية. وليست حروبُ آسيا الشرقية، وحروب الشرق الأدنى والخليج إلا حلقات من سلسلة القمع الذي يمارسه الأقوياء على أمم الجنوب.

إن خطاب الحوار والتعاون والتبادل العادل بين أمم الشمال وأمم الجنوب يُتلى من أعالي المحافل الدولية، ومن منابر الفكر الأخلاقي، لكنه خطاب لم يُغير شيئا من طبيعة الفوضى العالمية.

ولا مناص لأمم الجنوب من خوض معترك التنمية بقدرات فائقة على تحمل المصاعب.

فالاختيار الأول، وهو التماس التنمية عن طريق التعاون العالمي، يعني كما رأينا الأخذ بمنهج التتلمذ والتدريج. وأكبر المجازفات في هذا المنهج هو الاصطدام مع واقع بقاء الصفّين الشمالي والجنوبي منفصلين إلى صفّ المبادرات والإملاءات، وصفّ التبَعية والخضوع. ويقابل اليأس في هذا الاختيار، أمل خروج أمم الجنوب من تشتيتها التقليدي، ووطنياتها التي فصّلها الاستعمار إلى وحدات وتكتلات تضمن القوة والصعود إلى مستوى الندِّية والشراكة القادرة على تفكيك التبعيات. وهو فيما يبدو من الآمال التي تتعارض مع مصالح النظام الأحدى الساهر بكل انتباه على بقاء التشتيت ومنع التكتلات المحررة بالجنوب.

أما الاختيار الثاني وهو اختيار رفض أساليب التنمية التقليدية، ورفض الانضمام إلى النظام الاستهلاكي، فيتطلب نضالات وابتكارات فكرية وعملية معاً.

وذلك لأن رفض المحيط العالمي بمخلفات القرون وبناءات الحضارات المتداخلة والمتصارعة لا يمكن أن يُحقق في إطار النظم الحالية. فلابد هنا أيضاً من إنشاء الوحدات الضامنة لابتكار الأنظمة المقابلة لنظام الإستهلاك. لقد لجأت فلسفات الرفض حتى الآن إلى إثارة الشعور الأخلاقي العالمي. ولقد تحقق ذلك في رفض الاستعمار القديم.

لكن الرأي العام والأفكار السائدة الآن في مجتمع الأقوياء لازالت صراعية بالنسبة لكل ظاهرة يُظن فيها مراجعة الأسس الحضارية لبناء تعاون إنساني جديد. ولا يزال الغرب يعيش على ذهنية الإقصاء لكل غيرية لا تعكس قِيمه.

لقد كانت الماركسية بالأمس القريب «مملكة إبليس» في الوجدان الشعبي، كما كان «الخطر الأصفر» مبعث الأهوال في القرون الماضية، كما أن الاسلام لازال قديماً وحديثاً، وحتى بعد تفكيك وسائل قوته على يد الاستعمار مصدر الأهوال بديمغرافيته وثرواته المزمنة.

والحقيقة أن انتقادات الفكر الإسلامي لاقتصاد الاستهلاك ومبادلات الإبخاس بين الأقوياء والضعفاء، لا تختلف عن انتقادات رجال الفكر والأخلاق في البقاع الأخرى من العالم، لأنه لا يتعدى المطالبة بمراجعات تنقل الإنسانية من استغلال المستضعفين، وتسعى إلى الانسجام المنشود للنوع الآدمي، كما هو معروف في أسس العقيدة الإسلامية التي هي عقيدة التوحيد الشمولي ألوهيةً وكوناً وإنسانيةً. وإذا كانت هذه الأفكار لا تلتقي دوماً مع منهجيات التنمية المعروفة لأنها تتعدّاها إلى المراجعات فإنها ليست بمعزل عن طموحات أمم الجنوب بأكملها.

ولا يُظن أن «الأفْرو – أسْيَوية» كما كان يُعبِّر عنها بعض المفكرين الإسلاميين في الستينات كانت مسلكا قديماً، وقديماً فقط، للتحرر من التبعيات والبحث عن منهج جديد للتنمية. فمسلك عدم الانحياز إلى الاشتراكية والرأسمالية، وإن كان فَقَدَ أهمَّ وسائله بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، فإنه لم يفقد بعدُ فكرته الأساسية التي هي استنهاض أمم الجنوب لبناء تكتلات جديدة تستطيع أن تفرض تعاوناً وتبادلاً إنسانيا أكثر عدالة من نظام حرية الأقوياء. ولعل أهم عقبة هي تغيير الذهنيات وذلك لأن الوجدان الشعبي الذي يُملي السلوكات السياسية ويعزل نخب الفكر والتجديد والتعاون الإنساني الصادق، لا يزال في عالم الأقوياء، وجدانَ خوف واحتماء من أمم الفقر واللاّحضارة التي هي أمم الجنوب.



المفاوضات التجارية الدولية
والاجتماعية الاقتصادية وأثرهما على الهجرة والثقافة

محمد علاّل سيناصر

إن الترابط المتزايد بين الأمم والشعوب ظاهرة واسعة وجلية إلى حدّ بعيد منذ الحرب العالمية الثانية. وهذا قد يبدو شيئا مّا معروفا ولا يحتاج إلى تحليل. لكن ما يميز الحالة الراهنة، ومنذ أمد، أن عناصر الترابط المذكورة تقوّى نسيجها وبشكل لم يفهم دائما لدى المحللين وأن نتائجها تبرز على مستوى السياسات وسلوكات السلطات العمومية.

فَعَلَى سبيل المثال نتذكر أن العجز الحاصل في المخزون العالمي للحبوب، إن لم نقل إشكال نفاذه أواخر 1972، دعّم بروز أولوية جديدة إلى حيّز الوجود ضمن المهمّات الداخلية والدولية التي تهم تحديد النسل والتزويد العالمي بالمواد الغذائية. ونتج عن ذلك تصاعد للقلق تجاه النمو الديموغرافي الذي أجبر الدول النامية على اتخاذ إجراءات من شأنها أن تمسّ في الجوهر الحياة العائلية في القرى وفي الجهات الريفية النائية. كما ازداد الاهتمام أكثر بالإنتاج الفلاحي وبمسألة المخزونات العالمية من الحبوب. وأدى الخوف من نفاذ المخزون الدولي هذا إلى أن أصبح المنتجون والمستهلكون أكثر حساسية لمستوى المحصول السنوي العالمي للحبوب وذلك بالتأثير على دخل هؤلاء ومستوى عيش أولئك.

ونتذكر أيضا في هذا السياق أن رفع ثمن البترول بأربعة أضعاف سعره في خريف 1973 أدّى إلى تغيير المحيط الاقتصادي لكل دولة داخل الاقتصاد العالمي وكانت النتيجة في العديد من الحالات التدهور بشكل فادح.

وقد تنبأ الباحث «رسْتوفْ» في كتابه المشهور الذي صدر سنة 1978 بعنوان

«Getting from here to there» (الانتقال من هنا إلى هناك) بالأزمات التي ستهز العالم في الثمانينات انطلاقا من أشكال الطاقة وما لها من تأثير على الأنظمة الديموقراطية وصعوبات قدرة مواجهتها للأزمات.

فالترابط الدولي وعنصره الاقتصادي بالخصوص ليس جديدا بل ظهرت من جرّائه عدة ميادين أخرى دعمت ذلك الترابط وعملت الدول على تأسيسها. والجميع يعرف أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، مثلاً، تأسست بعد نجاح «برنامج مارْشال». وأقامت المنظمة عملا جماعيا جد معقد حول المشاكل المشتركة في العالم الصناعي المتقدم، كرست مسطرات لتحليل سنوي للآفاق الاقتصادية لكل عضو من أعضائها كما أنشأت لجنات مختصة لتبادل الآراء فيما يتعلق بموضوعات متميزة.

فاللجنة المختصة في الشؤون المالية في منظمة التعاون هذه أصبحت أداة تدخل في الأزمات المالية وأزمات الميزانيات التجارية، أما لجنتها المختصة في الإعانات من أجل التنمية فتهدف إلى تنسيق الجهود بين الأعضاء وترمي إلى منح إعانات التنمية في كل القارات.

وهذه الحركة المؤسساتية العالمية تفسر إقدام الدول الصناعية على تحرير التجارة الدولية بوسيلة المفاوضات المتسلسلة في إطار «الكات» التي هي موضوع بحثنا. فهذه الأدوات، التي تستهدف التعاون مرتبطة بنشاطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة ومن جهة أخرى مرتبطة بإنجازات الأبناك الجهوية من أجل التنمية (في أمريكا اللاتينية وفي آسيا وإفريقيا) وبما حققته المجموعات المالية من أجل الإعانة للدول النامية وخصوصا للمناطق التي تدعمها بعض الدول نظرا لأسباب متميزة (فرنسا ومستعمراتها القديمة في إفريقيا، والولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية). فما يجب الاستناد إليه يكمن في أن الأداة الاقتصادية الدولية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية ورغم سلبياتها تعتبرُ إنجازا لم يسبق له مثيل في التاريخ.

وبهذا تأكد مفهوم «المجتمع الاقتصادي الدولي» وترسخ أيضا مفهوم «المصالح الجهوية» التي تحاول تجاوز المصالح القومية الضيقة.

غير أن الإطار القومي لا زال سائدا رغم تأثير التعاون الدولي عليه في مجالات حيوية كالتجارة والنقد والمساعدات. فإذا كانت الأمور على هذا النهج في الدول الصناعية فلأن النمو الاقتصادي يتأثر «بدمقرطة» السيارة الخاصة وبالمواد الاستهلاكية الدائمة وبالهجرة نحو ضواحي كبريات المدن وانتشار الخدمات العمومية والخاصة التي يسهلها التزايد السريع للدخل الحقيقي للأفراد.

أما في الدول النامية فقد كانت المخططات الوطنية جوهر الإشكال لأنها تتحكم في مدى توزيع موارد الاستثمارات المعبئة وجودة كل من رجال الأعمال الخواص وأطر الإدارة الذين يَصِلون إلى مراكز المسؤولية والقرار، ولأنها أيضا تتحكم في قدرة السياسات في تحريك روح الصالح الوطني.

فلقد أصبح هذا الإطار أكثر ضيقا من حيث تصاعد ضرورة التعامل مع الخارج، وهذا ما برهنت عليه صعوبات الدول النامية التي (حسب تفاوت توفرها على المواد الطبيعية) تئن تحت وطأة التكيف السريع مع الوضع العالمي الضروري أكثر من ذي قبل إن أرادت تفادي الاقتحام وسط الأعاصير...

فالمسيرة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية تغيرت تدريجيا وجوهريا.

وهكذا يَسُود عالم اليوم، في ميدان المعاملات التجارية، منطقُ التبادل الاقتصادي الحرّ الذي يفرض ترويج المنافع والأموال وتدفق الثروات والخدمات بشكل لا مثيل له في تاريخ البشرية وبحجم لا نظير له قبل هذا العصر.

وقد تكون هذه الظاهرة تأكيداً واقعيا للنظرية الليبرالية ولعواقبها الثقافية كما نرى في الفكر السياسي على الخصوص حيث تجددت مصداقية الديموقراطية كمبدإ للحكم. وهذه النظرية فرضت وجودها على أنقاض الإديولوجية الاشتراكية المنهارة وأصبحت تُقَدّم إلينا كنسق للإنتاج والحكم اكتسب عالمية لا تزال تُشاهَد آثارها رغم كل ما يقاومها أو يعارضها هنا وهناك، بما في ذلك التكتلات الجهوية التي تبدو أحيانا مَعْبَراً ضرورياً لترسيخ الاقتصاد العالمي الحر بواسطة ترسيخ حرية السوق شيئا فشيئاً على مستوى الجهات والتكتلات المحلية، الأمر الذي جعل من معارضة هذه الفكرة وهذا الواقع ظاهرة تخدمها في الأساس، وتدعمها في الواقع وتعززها في أعماق الشرائح والبِنيات الاقتصادية، حتى حقَّ في هذا الميدان ما رآه أبو تمّام في غيره حين قال : «وإذا أرادَ اللهُ نشر (فضيلة) طويت أتام لها لسان حسود»، إذ أن الفكرة تنتشر اليوم بفضل ما تَجِد من مقاومة وإن كان لهذه المقاومة مفعول مهم نراه واضحا في تقهقر التبادلات التي انخفضت من سنة 1992 إلى سنة 1993 بنسبة 1,6%.

لذلك نرى غالبية الدول والمجموعات الاقتصادية، كأوروبا مثلا تؤيد مبدأ التبادل الحر من جهة، ومن جهة أخرى تعارض بعض جوانبه وتخلق مشاكل في المفاوضات التجارية الجارية في إطار الكاط «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية» حيث تدافع المجموعة الأوروبية على مواقف أثارت الانتباه نظرا لخصوصياتها ونظرا للتوقعات المحتملة

فيما يمكن أن تكون عليه العلاقات السياسية بين أمريكا وحلفائها أعضاء المجموعة الأوروبية والتي سادها التوتر وكثرت حولها الرهانات.

فمن الجدير بنا أن نبرز في سياق تحليل الإشكال المطروح موقع الاحتمائية في خضم المفاوضات الحالية وما تحمله من دلالات (I) بحيث إن التبادل الدولي أصبح أكثر من أي وقت مضى يفرز المركز الأساسي الذي تحتله «الخصوصية الثقافية» (II) والتي تبرهن عن تناقضات المجتمع الدولي في هذه الحقبة الحاسمة من الوضع العالمي الذي يسعى منتظم الدول إلى تجديده اعتمادا على الليبرالية والتبادل الحر (III).

I الاحتمائية في المفاوضات :

أفرزت المفاوضات في نطاق الكاط أن للمجموعة الأوروبية نوعين من الحمائية الاقتصادية وأحيانا الثقافية دفاعا عن بعض قطاعاتها الإنتاجية ومصالحها الثقافية. وهكذا نرى أن الدفاع عن الحمائية في الواقع موقف لا معنى له خارج المفاوضات التي تهدف أساسا إلى تحرير المبادلات من كل ما يضايقها من عادات وقرارات.

فقضية الحمائية اليوم تكتسي صبغة خاصة كمرحلة في الحوار التجاري العالمي الذي يجد نفسه أمام رهانات تشمل المحاور الأربعة التالية :

1 – تحسين المنافذ إلى الأسواق بإزالة أو تقليص الحقوق الجمركية على المنتوجات.

2 – تقوية قواعد السلوك في المعاملات والمبادلات الدولية من خلال وضع مدونة للسلوك في مجال الأثمان ومدونة لنظام الدعم القومي للأثمان وحماية المِلْكية الفكرية ومحاربة التزوير الصناعي، وأخيرا وضع قواعد متينة في مجال حل النزاعات التجارية الدولية.

3 – تطهير تجارة المنتوجات الفلاحية انطلاقا من كيفية التعامل مع أشكال الدعم لمدخول الفلاحين في الدول المنتجة وفرض القواعد المتعلقة بنظام الأثمان والالتزامات في الإيراد والتصدير.

4 – تحرير المبادلات في قطاع الخدمات الذي يعتمد على وضع «الاتفاق – الإطار» في هذا القطاع مع نهج السبل اللازمة أثناء المفاوضات الفرعية كالنقل والأموال والأدوات السمعية البصَرية التي تكتسي طابعا ثقافيا يتجاوز حدود مجرد الصناعة أو الخدمات.

ولعل إصرار أمريكا في إدماج الأدوات السمعية البصرية في المفاوضات لا ينطلق

بتاتا من تصور يميز أو يضع القطيعة بين الجوانب التجارية والثقافية. فالرهانات الثقافية في هذه المسألة ليست وليدة اليوم بين أمريكا وأوروبا وأظهرت أكثر من ذي قبل أن الهيمنة الثقافية الأمريكية و«نمط الحياة الأمريكي» (American way of life) كانا في مركز الانشغال لدى الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية وانفردت فرنسا أحيانا بالتنديد بهما خاصة في عهد الجنرال ديكولْ.

وقد ظهرت مميزات الهيمنة هذه بصفة حادة في المجال اللغوي والعلمي والإبداعي وتصدت لها انتقادات بعض المفكرين كرد على ظاهرة ما سمي بـ «مَرْكَنَة أوروبا» (Américanisation de l'Europe) وكمواجهة لما اعتبره أولئك بنتاج الغزو الثقافي الأنجلو سكسوني عموما.

ومن الأهمية بمكان أن نعتبر سلوك الطرفين في المفاوضات كنسق وكمحطة جوهرية في العلاقات الدولية الحالية.

II التبادل الدولي والخصوصية الثقافية :

من المعلوم أن الجانب الثقافي ظهر مرتين في المفاوضات مع القطاع الفلاحي من جهة والقطاع السمعي – البصَري من جهة أخرى. لأن القطاعين شكّلاَ حجر عثرة بالنسبة للمفاوضات بين أمريكا وأوروبا، وبالخصوص فرنسا، بحيث إن المجموعة الأوروبية أكدت على أهمية القطاع الفلاحي، لا كمجرد حقل إنتاجي، بل كنمط للعيش وكنسق حضاري تتشبث به أوروبا للحفاظ على هويتها، كما أنها أي المجموعة الأوروبية، تعتبر ضرورة مواصلة دعمها للقطاع السمْعي البصَري كـ «استثناء ثقافي» يجب أن يتميز بالنسبة لباقي عناصر المفاوضات اعتماداً على خصوصيات تدفع أصحابها إلى الدفاع عن هويتهم الوطنية أو الثقافية التي أصبحت مهدّدة بالحمولة الثقافية التي تنساب عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة.

فقد انتشر الاعتقاد بأن نشاط التبادل المتعدد الأطراف على المستوى العالمي سيتضرر كثيرا من جراء النزوع إلى المبادلات التجارية الدولية على أساس جهوي نتيجة تعدد الاتفاقيات التجارية الجهوية.

فمن تلك الاتفاقيات الجهوية «القرار الموحَّد» (Acte Unique) الأوروبي الذي يستهدف بناء سوق موحدة لبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكذا منظمة «ألِينَا» التي تجمع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في سوق حرة موسّعة شمال – أمريكية.

وفي نفس الوقت تجتمع المجموعتان على مائدة «الكات» لإيجاد حل توفيقي من

أجل تحرير أكبر لحجم المبادلات الدولية في إطار جولة الأوروكواي. وأدى ذلك إلى اتفاق ديسمبر 1993 الذي صادقت عليه 117 دولة على أساس برنامج تبادل حر، والذي يقضي أيضا بإنشاء مؤسسة جديدة هي «المنظمة العالمية للتجارة» للسهر على ألاَّ تسير المناطق التجارية الامتيازية، التي أنشأها الاتفاق، نحو احتمائية جهوية تتعارض ومبدأ اندماج الاقتصاد العالمي.

فمن هذا المنطلق نتساءل فيما إذا كانت نزْعتا «الجهوية» و«الشمولية» تتعارضان في هذا الإطار ؟

إن الشروط التي خضعت لها المبادلات التجارية منذ الحرب العالمية الثانية تبرهن أن ظاهرتي التكتل وتعددية الأطراف تسير بصفة متوازية في محيط يطبعه الانفتاح المتزايد للاقتصادات بكل أشكالها.

ويمكن اعتبار ظاهرة تكثيف المبادلات التجارية من المميزات الأساسية للتحولات التي عرفها النصف الثاني من القرن العشرين.

وهذا ما حدا بالأعضاء الأوائل في «الكات» إلى القضاء تدريجيا على الحواجز التي تقف سدّا منيعاً ضد تحرير المبادلات. فالمبدأ المركزي في «الكات» هو عدم التمييز والذي تتممه المقتضيات المتتالية التي يصادق عليها خلال «الجولات» أو سلسلة المفاوضات الشبه الدائمة قصد التخفيض من التعرفة الجمركية. وقد تقلصت هذه الأخيرة منذ أواخر الأربعينات حيث كانت بمقدار 40% وأصبحت الآن بمقدار 5% في حين أن حجم المبادلات التجارية الدولية تضاعف ثلاث عشرة مرة. لكن هذا لا يعني أن وتيرة المبادلات الدولية لا تتخللها تراجعات من حين إلى آخر تفسرها الاحتمائية التي تؤول إليها الدول التي تعرف تدهوراً في نسبة نمو اقتصادها.

ومن الآثار الناجمة عن تزايد حجم المبادلات الدولية إنجاز إعادة البنيات التجارية الهامة. ومن مقوماتها تكييف وسائل الإنتاج الداخلية للدول لتدفق السلع من الخارج وما لذلك من أثر على النظام الإنتاجي ككل، ومنها إقبال بعض الدول على المرور باقتصاداتها إلى بناء فضاء اقتصادي جهوي. فالفضاءات الجهوية القائمة هنا وهناك (المجموعة الأوروبية، بلدان آسيا الجنوبية الشرقية...) أحدثت نسقا جديدا من التنافس ذي بعد لا نظير له من قبل.

ومن هنا اتضحت شيئا فشيئا سمات الاقتصاد العالمي القائم على ثلاثية الأقطاب : أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، بيد أن التيارات التجارية الأخرى تواصل

حركتها. كما أن انفتاح الدول الأوروبية خلال الثلاثين سنة الماضية لم يستثنِ أي بلد من المنطقة.

وهكذا فإن أوروبا الغربية (بما فيها المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE والجمعية الأوروبية للتبادل الحر AELE) دعمت موقعها الخارجي. فهي تحتوي على ستٍّ من الدول العشر الأوائل المصدرة عالمياً ويزيد حجم صادراتها من السلع بشكل واضح سنة عن سنة منذ 1960. ونلاحظ نفس الوثيرة بالنسبة للولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ فيما يخص الواردات حيث كانت النسبة 3% سنة 1960 و10% سنة 1980 و16% سنة 1990. مما لا يَدَعُ للولايات المتحدة مجالا واسعا في كسب مزيد من الأسواق، إذ أن هذه القوة العظمى لا تغطي إلا 11% من الصادرات العالمية، أي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الكتلة التي تشكلها الدول الأوروبية، وحتى أمريكا وكندا لا يشكلان من تلك الصادرات إلا 15% (و16% إذا نحن أضفنا المكسيك التي تدخل تقليديا في إحصائيات أمريكا اللاتينية).

والخلاصة الواضحة كمعطى يفرض نفسه هو بزوغ اليابان كقوة اقتصادية وتجارية مع مجموعة دول آسيا الجنوبية التي ظهرت بمثابة محرك أساسي لتنمية المبادلات في العالم منذ السبعينات.

فقد استفادت هذه الدول من نمو اقتصادي متين وساهمت بذلك في تقوية التبادل التجاري الجهوي انطلاقا من اختيارها الأساسي : الاعتماد على اقتصاد موجه نحو الصادرات.

فاليابان وحده يشكل 8% من حجم الصادرات العالمية أي الرتبة الثالثة العالمية من بين الدول المصدرة. كما تشكل الدول الصناعية الجديدة (الآسيوية) 12% مما يجعل تلك المناطق الآسيوية تبلغ 20% من المبادلات العالمية أي ضعف ما كان عليه الأمر قبل ثلاثين سنة والذي أصبح موجها بالخصوص نحو القطب التجاري لأمريكا الشمالية.

وهكذا فإن شمال أمريكا وأوروبا الغربية وآسيا الشرقية والجنوبية التي تشكل الأقطاب التنموية الأساسية هي أيضا مناطق تأثير تجاري تَتَنمّى فيها التجارة الجهوية بشكل سريع وأحيانا أسرع مما هو عليه الحال في علاقتها بباقي العالم. ويبرز بذلك أن أوروبا القارية التي كانت تظهر كمنطقة حرة تجارية أصبحت أقل انفتاحا على العالم الخارجي بحيث إن 70% من صادراتها تتجه نحو دول داخل حدودها، وإن ما يقرب من هذه النسبة من الواردات أيضا يأتي منها.

فإذا استثنينا هذا التيار التجاري الجهوي فإن أوروبا لا تشكّل فعلاً إلا 13% من حجم المبادلات التجارية العالمية.
وعلى نفس النهج فإن كتلة شمال أمريكا تعتمد على تجارة داخلية فيما بين أقطارها ولا يصل حجم مبادلاتها الخارجية إلا 12%.

ويمكن اعتبار أن نصف حجم المبادلات العالمية تقوم به أقطار داخل الأسواق الجهوية للأقطاب الثلاثة المذكورة آنفا. وهذا الاتجاه لا يتعارض مع التيار العالمي للمبادلات التجارية.

فالتيارات الجهوية شيء بديهي لأسباب يحددها الجوار والحقوق الجمركية والتقارب الثقافي بحيث إن «جهوية المبادلات» يمكن اعتبارها الخطوة الأولى نحو «عالمية» تلك المبادلات. ولكن هذا لا يبعد خطر تشتيت المجهود العالمي إذا ما أصبحت تلك المناطق الجهوية تنساق في اتجاه بناء اقتصاد منغلق على أساس الاكتفاء الذاتي.
وهذا الاتجاه هو الذي يعطي مدلوله الحقيقي للمواقف الجهوية داخل مفاوضات «الكات».

ورغم ما يمكن اعتباره احتجاجات قد تضعُف أو تقْوى حسب اختلاف الحالات الخاصة، فإن مسيرة التبادل الحر أصبحت القاعدة العامة التي تجعل البلاد الأوروبية وغيرها من البلدان ذات الخصوصية والشخصية القوية تكتسي صبغة استثناءات تزكي القاعدة التي يسير عليها العالم في اتجاهه نحو اقتصاد دولي موحد خاضع لناموس التبادل الحر.

وهذا ما يؤكد ميلاد منطقة جديدة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في إطار اتفاقية ALENA، أي اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا، علاوة على الاتفاقات الجمركية العامة في إطار الكاط. وفي هذا المضمار، نلاحظ أن أمريكا تسعى لدعم الارتباطات لشمالها بجنوبها، رغم الفوارق الثقافية التي تميز الجنوب عن الشمال، فيما نرى أوروبا تتردد في توسيع رقعة المعاملات مع جنوب البحر الأبيض المتوسط وتبني حمائيتها الاقتصادية أساساً في حمائيتها البشرية، الشيء الذي يبين أن علاقة الحمائية بالهجرة لا تمس الحمائية كظاهرة تفاوضية قد يُتجاوز عنها في مسار المفاوضات فقط، ولكن تمس بالأساس وأكثر من ذلك الأزمة الاقتصادية والثقافية التي تعانيها أوروبا وبالتالي فلا علاقة لسياسة الهجرة بالحمائية الاقتصادية التي تحولت في مضمونها وشكلها تحت ضغوط الواقع الدولي اليوم أو على الأصح فليست هناك علاقة

مباشرة بينهما، اللهم إلا إذا ذكرنا أن الحمائية الأوروبية تقترن الآن بأزمة أخص تعطي صبغة دفاعية وانغلاقية للموقف الأوروبي.

وتفرض المقارنة نفسها من حيث إن ما تقتضيه مواقف ومطالب أوروبا تجاه أمريكا يقوض ولو نسبياً قدرة المجموعة الأوروبية ومصداقيتها على بناء تعاون مع الدول السائرة في طريق النمو والتي تربطها بها مواثيق الشراكة، وعلى البحث عن صيغ متجددة لتلك المواثيق اعتمادا على مستلزمات الوضع العالمي الجديد.

ومن هذا المنطلق كان أبرز ما عرضته «جولة الأوركواي» على الأنظار هو مستوى التناقضات الدولية التي تجلت فيها الثقافة كمحرك للأزمة في العلاقات.

III الثقافة وتناقضات المجتمع الدولي :

ومما يدل على هذا أن الحمائية كمقارنة لنفوذ سياسي يستصحب التحرر الاقتصادي، تقتضي مقاومة النفوذ الإمبراطوري ولا تقتضي سياسة تتعلق بالهجرة. أجل إن الزعامة الأمريكية أصبحت في الوقت الراهن واقعاً ملموساً في العلاقات الدولية ونزعة هيمنتها توازي فرض الليبرالية بكل أشكالها : الاقتصادية المتمثلة في التبادل الحر والمبادرة الخاصة، والسياسية في فرض الديموقراطية على المجتمعات وممارسة حقوق الإنسان كشريطة للتعامل العادي مع الأنظمة السياسية لإخضاع المجتمعات إلى اتباع التعددية ونبذ أشكال قهر التعبير الحر.

وبفضل هذا يتم تجاوز المقاومة الاقتصادية المتمثلة في النزوع إلى الحمائية التي تضع حداً للّبرالية. والواقع أن العلاقات الدولية سائرة نحو انفتاح أكبر في إطار تبادل حر أوسع، وذلك لسبب أساسي يرجع إلى تميز الإمبراطورية الجديدة عن الإمبراطورية القديمة، وذلك بالاستقلال النسبي الذي أصبح معترفا به للأسواق الدولية رغم كل ما للقوى السائدة من هيمنة عليها. وهذه الظاهرة تدخل في تقييم التطورات التي أصبحت قادرة على التخلص من نفوذ السلط السياسية المختلفة بفضل التدويل الذي يعرفه رواج أموالها، وبالتالي يُطْرَح السؤال : هل من الممكن تدويل الاقتصاد والتجارة مع المحافظة على الهويات الثقافية ؟

ذلك أن العنصر الثقافي يعبر عن «الهوية» التي يزداد التشبث بها كسند للسيادة القومية، بحيث أضحت مسألة الهوية موقع التعبير عن المقاومة الحقيقية وأصبحت الذرع الواقي والحامي لإثبات الخصوصيات القومية للجماعات البشرية.

لهذا فإنه من المثير أن تكون المفارقة الموجودة الآن هي تعارض المسيرة نحو تبادل

حر شامل يتجاوز الحدود القطرية القومية من جهة، والتشبث من جهة أخرى بخصوصيات الهوية الوطنية التي تبحث عن الوسائل الضرورية لدعم وتثبيت كيانها.

ولهذه المقاومة الثقافية أثر على قضية الهجرة، لأن اللجوء إلى الدفاع عن الهوية الثقافية قد يؤدي إلى فرض الحمائية المفرطة التي تصبح حمائية ديموغرافية. فالمهاجر حامل لتصورات ومعتقدات وثقافة تظهر كحاجز بينه وبين الهوية القومية في البلد «المضيِّف». ولهذا السبب يكتسي هذا الميول طابع الخطورة القصوى في وضع القوانين التي تمنح بمقتضياتها الجنسية وتضع حدا فاصلا بين المواطن والأجنبي...

وهنا يكمن سر التناقض السافر، إن لم نقل المفارقة بين مسيرة العالم نحو وضع جديد قائم على التبادل الحر وفتح الأبواب لحركة السلع والخدمات بما فيها الأموال، وحركة النزوع إلى تكاثر الحواجز والحدود فيما يهم الأشخاص التي أصبحت مشكلة، لأن العراقيل في هذا الباب تمس بحق التنقل الذي هو عنصر أساسي للحرية في مفهومها الليبرالي، لا سيما وأن التشدد في هذا الباب يمس بالأساس الأشخاص المتنقلين من الجنوب إلى الشمال.

إن تشديد حزام الحمائية على تيارات الهجرة تبرره بعض الأمم الصناعية بالحفاظ على أمنها اقتصاديا واجتماعيا ضد مجتمعات صعب عليها ضمان توازناتها الداخلية، وبضرورة إجبار تلك الموجات البشرية على البقاء في ديارها... وهذا يفرض علينا من جديد الاجتهاد لتنمية المجتمعات الجنوبية بتحديد مجالات التعاون الدولي مع ترشيد الوسائل الوطنية من أجل ذلك.

وبهذا تكون قضية الحمائية الاقتصادية تتعثر أمام العنصر الثقافي من جهتين، إذ تجعله من جهة مبرراً لمقاومة الأسواق التي ترفض الحدود، ومن جهة أخرى مبرراً لإقامة حدود داخلية بين العنصر الأصيل، والعنصر الدخيل، وفرض استثناءات خطيرة على حق الناس في التجول والتنقل، علاوة على المجهود الضروري للحفاظ على التعددية الثقافية الدولية بالحفاظ على شروط ومقاومات الإبداع في كل مكان.

2 – الملخّصات

حسن أبو أيوب

الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة

في الوقت الذي تجتمع فيه دورة الأكاديمية هذه، توجد الحكومات والأوساط الاقتصادية في حالة طوارىء لخوض معركة «جولة الأوروكواي»، وهي من أهم المفاوضات المتعددة الأطراف التي وقعت في تاريخ الإنسان المعاصر.

إنها تتعلق بمصالح دولية هائلة وبمصير الحياة الاجتماعية في كل بلد أواخرَ هذا القرن. أما المناخ فيتّسم بأزمةٍ اقتصادية لا تجدي فيها العلاجات التقليدية، وبعالَميةٍ متزايدة للمبادلات. وقد شجّع هذا المناخ على طغيان النزعة الحمائية، وعلى الحدّ من تنقل الأشخاص، وظهور النعرة القومية والعنصرية ضد المهاجرين، مما يذكّرنا ببعض ملامح فترة ما بين الحربين العالميتين.

وما أكثر النظريات الاقتصادية التي اجتهد في وضعها المتخصصون، وعمل بها أحياناً الحكّام. فمن «آدم سْميث» إلى «ريكاردو» إلى «ستيوارت مِلّ» إلى «هِكْشِر أوهلسْ» إلى مدرسة كامبردج إلى «ليونْتيف» و«مايْكل بورْتر» وغيرهم...

ومنذ نشوء «الكات» أخذت البلدان الصناعية في نهج سياسات اقتصادية متناقضة تماماً مع سياسات البلدان النامية. فالبلدان الصناعية أزالت في الخمسينات كل الحواجز الإدارية والكمّية في المبادلات، بينما أغلقت البلدان النامية حدودها التجارية واعتمدت بدائل للاستيراد عِوَضَ اتخاذ إجراءات أكثر شجاعة لتقوية التصدير. وكان الفكر السائد حينئذ في هذه البلدان أن أي انفتاح سيكون انفتاحاً على المستعمِر القديم لاسيما أن موازين الأداءات لم تكن في أحيان كثيرة لصالحها.

هذا التفاوت الاقتصادي بين نموذجَيْ السياسة الاقتصادية في الصنفَيْن السالِفَي الذكر يفسّر إلى حدّ مّا مشكلات البلدان النامية في المجال الاقتصادي، سواء فيما يخص المديونية أو تعثر الدخل أو الخصاص في المواد الأساسية.

وجاءت السبعينات وتداعت قوة الاحتمائية في هذه البلدان تحت ضغط «برامج التقويم الهيكلي» الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية، واتُّخذت من قِبَل الأطراف كل على حدة إجراءات تحرّرية في التجارة الخارجية. وهكذا نلاحظ ظاهرة جديدة على الصعيد الدولي، متزامنة مع مفاوضة الأوروكواي، وهي تلاقي السياسات التجارية مرفوقاً بانهيار

استراتيجيات التفاوض وتكوّن تحالفات متقلبة الأطوار في كل من الموضوعات الخمسة عشر التي يتكوّن منها جدول الأعمال.

وما أكثر الخطابات التي تَرِد على أفواه المتخصصين والمسؤولين حول محاسن أو مساويء هذه النظرية أو تلك، أو حول فوائد الاحتمائية تارة ومضارّها تارة أخرى. لكن لابد من تنحية كثير من المفاهيم «القَبْلية» التي هيمنت على الفكر منذ قرون، والتي تقول بأن البيع أو التصدير يُعدّان من قبيل ما يجب أن ينصرف إليه الجهد، أما الشراء فهو شرّ لابدّ منه ! ولو أن هذه المقولة تتناسى أن من لا يشتري لا يستطيع أن يبيع ! وكذلك القول بأن شراء المنتوج الوطني يساهم في الرغد العام، والاستيراد يكاد يكون عملاً لا وطنياً.

وثمة أفكار أخرى لا تزال سائدة وتدل على التعاون بين الواقع الاقتصادي الدولي والآليات المستعملة في السياسات الوطنية. إن انفتاح الاقتصادات على الخارج – وقد ازداد في العقود الأربعة الأخيرة – وتدويلَ الرأسمال مع ترسّخ الشركات العابرة الأوطان، وانخفاض تكلفة النقل وتقدم الاتصال من بُعد، كل ذلك أدّى إلى تغير في سمات الاقتصاد العالمي.

وفي هذا المناخ، فَقَدت مفاهيمُ السيادة الاقتصادية، والحدود الاقتصادية الوطنية، والاستقلال الاقتصادي الخ... كثيراً من معانيها القديمة. وانهارت تدريجياً القدرةُ التفاوضية للدولة/الأمة، وحلّت محلّها حتميات الترابط بين الدول. ودليل هذا أن أي دولة لم تستطع أن تبادر وحدها إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والقضاء على أزماتها الاجتماعية. وقُل مثل ذلك في السياسة الهِجْرية التي اتسمت بمحاولات غير مجدية أقدمت عليها الدول.

في هذا أيضاً نجد نفس الأفكار الجاهزة. النموذج الكلاسيكي الجديد هو في الغالب المرجع الذي ينهل منه الاقتصاديون المتخصصون في موجات الهجرة رغم ما دخل على هذا النموذج من تعديلات مستقاة من النظرية الماركسية (الفائض السكاني النسبي، مثلاً).

إذا كانت الهجرة قد ظهرت بظهور الإنسان، وسبقت نمط الإنتاج الرأسمالي، فإن المعرفة العلمية لظاهرة الهجرة وديناميتها بقيت حتى الآن محدودة.

إن تدويل صيغة الإنتاج الرأسمالي، واستحالة نقل كثير من الأنشطة الإنتاجية إلى الخارج – وغير هذا كثير – كل ذلك أدى إلى حركات جديدة للسكان وجَعَل من

الشغل سِلعة كالسّلع.

ومن الملاحظ في هذا الشأن أن الآليات التي استعملتها الدول في سياساتها الهجرية استُوحيت من تلك التي استُعملت في التجارة التقليدية. فتحديد العدد السنوي للمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ في العشرينات، وفي الوقت نفسه أخذ الأوروبيون يمضون الاتفاقيات الثنائية الأولى لترتيب حركة الهجرة. إنها بداية السياسات الوطنية المرتَّبة للتحكم في حركات الهجرة، فتارة تتشدد تلك السياسات وتارة تتساهل، بحسب ما يطرأ على سوق الشغل.

وهنا أيضاً تُطرح عدة أسئلة : ماهي درجة المنافسة بين العمال النازحين وبين العمال المحليين الأصليين ؟ هل الهجرة نتيجة خلل في سوق الشغل في البلد «المصدّر» للهجرة أم نتيجة اعتبارات لا علاقة لها بالاقتصاد ؟ هل نجحت السياسة الزجرية لمعالجة الهجرة في إيقاف اليد العاملة الوافدة أم أدّت إلى ظهور سوق شغل موازية ؟ هذه الأسئلة وغيرها يجب أن تُدرس في مناخ سوق الشغل الدولية، حيث يمثل المهاجرون حوالي 15% من السكان العاملين، وفي هذه الحال هل يصحّ أن نشبِّه الحركات الهجرية بالحركات التجارية متناسين الجوانب الإنسانية ؟ كيف يمكن تدبير الميز الذي يشكوه المهاجرون من حيث انتماؤهم الإثني وكفاءتُهم...

كل هذه المسائل عُرضت على الأكاديمية في الوقت المناسب. وإن هذا الموضوع، إذا أضيف إلى الموضوعات السابقة المعالجة هنا، سيمكّننا من رؤية متكاملة لحاضر الإنسانية ومستقبلها، في إطار هذا النظام العالمي الجديد الذي يعتمد أساسين اثنين : دولة القانون، ونظام جديد في العلاقات الدولية.

بيمال كوشْ

الهجرة والتجارة والترابط الشامل

إن جلّ التنقلات البشرية عبر الحدود توجد في البلدان النامية، حيث تبلغ الإحصاءات 70% بالنسبة لباقي بلدان العالم، هذه الموجات الهجرية تُعدّ تعبيراً عن أزمة تضرب العالم من جرّاء الضغوط الاقتصادية والسياسية، ولها وقْع سيء على البلدان المهاجَر منها والبلاد المضيّفة على السواء، وتشوّش إذا كانت سِرية وفوضوية على الهجرة المنظمة

التي كانت دائماً عبر التاريخ سبب الغِنى والازدهار. ثم إنها تؤدّي إلى العنصرية والصراع في بلدان «الاستقبال».

لذلك أخذت كثير من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية تضع تدابير وقائية وزجرية لمراقبة الهجرة. لكن هذه التدابير لن يكون لها الوقع المرتقب.

إن إيقاف الهجرة الفوضوية لا يكون إلاّ إذا اعتمدت البلدان المهاجَر منها الإصلاحات اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، وذلك بتوفير مناصب الشغل، وتحسين الأجور وتوزيع الدخل بالعدل. كل هذه الإجراءات ستعمل لا محالة على إبقاء العمال في بلدانهم بدل المغامرة في الخارج، كما وقع في سنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا والتايلاند.

لا يمكن للتبادل التجاري أن يكون بديلاً للهجرة الاقتصادية، ولا الاستثمار في الخارج ولا المساعدة يمكنهما ذلك، وستبقى الهجرة قائمة ما دامت الفوارق قائمة بين البلدان.

ويُخشَى على البلدان الصناعية ألاّ تستطيع التغلب على الهجرة السرية، وعلى الدول أن تُقيم فيما بينها نظاماً دولياً يرشّد الهجرة ويتعهّد بتطبيقه كل الأطراف، لتصير الهجرة من جديد عنصراً إيجابياً بنّاءً يخدم الاقتصاد الشامل، والتبادل الثقافي في عالمٍ يزداد فيه الترابط بين الأفراد والجماعات.

جوناس ويدكرين

هل التجارة والمساعدة بديلان للهجرة ؟
الاتجاهات الحديثة في السِّجال الدولي

إن الفوارق بين ظروف المعيشة والأجور هي السبب في تزايد الهجرة من الجنوب إلى الشمال. وستستمر هذه الظاهرة في الثلاثين أو الخمسين سنة القادمة إذا لم تُتخذ إجراءات ذات جدوى لمعالجة هذه التنقلات البشرية.

وثمة سؤال قائم في بعض المنتديات العالمية، وهو هل يمكن للتجارة والمساعدة أن يكونا بديلين للهجرة ؟ والسّجال القائم اليوم يتعلق بوضع سياسة بعيدة المدى تهدف إلى إبقاء المهاجرين في أوطانهم بتشجيع النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب وبالعدول عن الحمائية الاقتصادية. إن نجاح «جولة الأوروكواي» سيتيح التحرّر التجاري في العالم وسيمكّن من الزيادة في نسبة التشغيل.

وثمة برامج كثيرة يمكنها نظريا أن تؤثر في موجة الهجرة، كالتنظيم العائلي، والتقويم الهيكلي، وإنماء التشغيل، وتحسين البيئة، وإضفاء الروح الديموقراطية في الشؤون العامة، وتحرير الديون... وغيرها مما يمكن اعتماده بحسب الظروف الخاصة لكل بلد.

جورج ماطي

حاجة البلدان المتقدمة إلى العمّال الأجانب

يقول المؤلف في بداية حديثه إنه كطبيب يحبذ فتح الحدود كلها أمام كل من يريد عبورها، وذلك انطلاقاً من مبدإ إنساني صرف. ويدرس الهجرة المغربية إلى فرنسا، مناقضاً حجج معارضيها. ويفيدنا ببعض الإحصاءات كعدد المغاربة المتدربين، وقد بلغ سنة **1991** ما يقرب من **14.000**، وهو يفوق كل الأعداد حتى التي تنتمي إلى المجموعة الأوروبية. أما المتزوجون فهم **3250** مغربي متزوّجين بفرنسيات، و**1700** فرنسي متزوّجين من مغربيات. وهذه الأعداد تفوق أيضاً كل الأعداد الأخرى حتى التي تنتمي إلى أوروبا.

ويتعجب من رد فعل بعض الفرنسيين المناوئين للهجرة : فكيف يستطيع **49.000** عامل مغربي مضايقة سوق الشغل في المجال التجاري حيث يشتغل **118.000** برتغالي ؟

ويجيب على أسئلة محتمَلة تطرحها أعداد الهجرة، كسَكَن المهاجرين في أحياء خاصة بعيداً عن إمكانية الاندماج، وكدفعهم إلى ذويهم أقساطاً من أجورهم بانتظام، واستفاذتهم من تعويضات البطالة كباقي الفرنسيين ومن التأمين الصحي. والمؤلف يدافع عن المهاجر المغربي الذي اتخذه نموذجاً من منطلق إيديولوجي، كما أسلفنا. ويرى أن المعارضين للهجرة لاحُجّةَ موضوعيةً لهم وإنما يتحدّثون من منطلق عنصري.

ريشار سْتون

الخوف في الربط والحل في التنمية

يبدأ المؤلف عرضه بالحديث عن ظاهرة تسريح العمال والموظفين من مناصب عملهم

من جراء الكساد الاقتصادي، بغية تخفيض النفقات التي تتحملها المؤسسات الصناعية. والظاهرة الأخرى هي ترحيل الإنشاءات الصناعية من الولايات المتحدة إلى بعض البلدان في الخارج حيث توجد يد عاملة رخيصة. ويقول إن هذه الإجراءات يترتب عنها خوف عام ينتاب العمال والنقابات، وقلق على المستقبل.

ثم يعالج مسألة الحمائية قائلا إن الولايات المتحدة نهجت سياسة الحمائية التجارية منذ استقلالها من بريطانيا العظمى في القرن 18، وذلك لتطوير الاقتصاد وحمايته بعيداً عن بريطانيا. وكان القطاع الصناعي يدافع عن الحمائية بينما كان القطاع الفلاحي يعارضها لارتفاع أثمان المواد المنتَجة. وأدى هذا إلى تعارض شمال البلاد المصنّع بجنوب البلاد ذي الطابع الفلاحي الذي كان يوّد استيراد المنتوجات الأجنبية لقلة ثمنها.
وبذلك كانت الحمائية الاقتصادية من عوامل الحرب الأهلية الأمريكية، علماً بأن مسألة الرقّ كانت السبب الأهم.

واستفادت أمريكا في القرن 19 من الهجرات المتوالية التي نزحت إلى غرب البلاد حيث ساهمت بعددها وقلة كفاءتها في تخفيض الأجور. ومنذ نهاية الحرب الأهلية سنة 1865 إلى بداية الحرب العالمية الأولى عملت حكومة أمريكا على إبقاء الأثمان مرتفعة رغم النزاع القائم بين الجمهوريين الذين كانت سياستهم الدفاعَ عن الأثمان المحمية وبين الديموقراطيين المتشبتين بالتجارة الحرة مسْتثْنين المواد المصنوعة في مقاطعاتهم.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدركت أمريكا أن رغد العيش في العالم الحر كله يشكل أحسن طريقة لحماية رغد العيش في أمريكا نفسها. فأخذت أمريكا تقلل من التدابير الزجرية التي كانت تشمل التجارة. ثم جاءت اتفاقية «الكات» فتحررت التجارة العالمية وفي هذا الوقت بالذات اتخذت الولايات المتحدة قرارات زجرية في ما يتعلق بالهجرة فأصدرت في سنة 1953 قانوناً لإدخال المهاجرين بحصص خاصة لكل بلد. ويتسائل المؤلف هل في هذه الإجراءات ربط بين التجارة الحرة التي تنمّي الفوائد الاقتصادية للبلاد التي لها علاقات تجارية وبين سياسة الهجرة التي تحمي المستوى الاقتصادي للعمال بإجراءات من شأنها تحسين الظروف الاقتصادية لحليفاتها كالمكسيك. ثم تحدث عن ظروف إنشاء «النافطا».

وبعد أن قارن المؤلف بين فوائد الاحتمائية الاقتصادية وفوائد التبادل الحر، قال إن الجواب هو نهج سياسة اقتصادية توفر أكبر عدد من مناصب العمل. وذلك لا يمكن إلا بالسعي المطّرد إلى التنمية والإبداع.

فيرنون والترز

الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الهجرة

منذ بداية التاريخ الوطني وحتى قبل الاستقلال كانت الولايات المتحدة بلد الهجرة. ويعدّ استقبال الهجرة سمةً من سمات التاريخ الأمريكي.

إن أولى الهجرات كانت هجرة السُّود، وكان أساسها الرق. وتُعدّ أمريكا اليوم خامس بلد في العالم من حيث تَعداد السكان السود، بعد نايجيريا والبرازيل والحبشة والزايير.

في سنة 1990 صُوِّت على قانون للهجرة يُتمِّم سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بنظام الهجرة في أمريكا. ويتمحور السِّجال في الكونغريس الأمريكي على المنافسة الدولية التي يمكن للمهاجرين أن يلعبوا فيها دوراً اقتصادياً ويجعل من الولايات المتحدة بلداً قويةً في المجموعة العالمية.

إن من أسباب إقرار الكونغريس لقانون التبادل الحر في الشمال الأمريكي (اتفاقية نافطا) أن المكسيكيين يمكنهم العمل في بلدهم بأجور مقبولة بَدَلَ محاولة الدخول خفية إلى الولايات المتحدة ومنافسة العمّال الأمريكيين.

وقد أكّد قانون 1990 على ميزة الهجرة العائلية لأنها من عوامل الاستقرار الاجتماعي. وقد لوحظ في هذا الصدد أن هجرة الناطقين بالإسبانية والنازحين من آسيا أخذت في التزايد.

في الوقت الراهن، تستقبل الولايات المتحدة كل عام 750.000 مهاجر، نصفهم من آسيا، و40% من باقي القارة الأمريكية، و10% من أوروبا. ويُوجد في البلد نحو 3,5 مليون مهاجر خفي مستقرٌ، يضاف إليه 250.000 نازح كل عام.

وثمة نقاط أخرى للدراسة وهي : ما وَقْعُ المهاجرين على سوق الشغل الوطنية، وما هي الكفاءات المطلوبة بالنسبة للحاجات الاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى ضرورة مراقبة الهجرة الخفية التي تحمل معها مساوىء خطيرة كتهريب المخدرات والإرهاب.

أناطولي كْروميكو

الهجرة من/وإلى روسيا في عالم متقلّب

إننا نعيش في عالم مترابط. وفي المستقبل سيكون على بلدان كثيرة أن تستفيد من الرأسمال الأجنبي والمساعدات وكذلك من سياسة رشيدة في مجال هجرة الأشخاص.

إن روسيا التي اتُّخذت نموذجاً للبحث بعد فترة من خلوّ قوانينها من أي تنظيم للهجرة، صارت تعتمد تنظيماً صوّت عليه البرلمان. إنه قانون عنوانه : «تشغيل المواطنين الرُّوس». وجاء في هذا القانون أن من حق المواطن أن يُشَغَّل وأن يمارس نشاطاً مهنياً في الخارج. وقد وُضعت كذلك قواعد قانونية للتنقل واختيار مناصب الشغل في «الإعلان عن حقوق وحريات المواطن»، المصادق عليه في البرلمان يوم 22 نونبر 1991 (الفصلان 12 و23).

وبهذه الإصلاحات، سيكون سوق الشغل في روسيا من الدواعي للهجرة. ولا زالت روسيا مستعدة لتطوير هجرة اليد العاملة : ففي وزارة الشغل، تعمل لجنة خاصة على ضبط الهجرة إلى الخارج، مع الحرص على المحافظة على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن الروسي. وتسعى روسيا إلى الاندماج في الأسواق الخارجية للشغل، وسبق لها أن وقّعت اتفاقات تعاون في هذا المجال مع عدة بلدان.

لقد انخفض عدد المهاجرين من روسيا تدريجياً. وتخشى روسيا الهجرةَ من/وإلى البلدان المجاورة لها أكثر من خشيتها الهجرة إلى بلدان الغرب.

عبد اللطيف العراقي

التنمية الاقتصادية وموجات الهجرة

إن الهجرة اليوم موضوع مناقشة. إنها موضوع الساعة كما يقولون، وظاهرةٌ اجتماعية وعالمية. إن الهجرة القروية أي من البادية إلى المدينة هي تعبيرها الأول. ورغم أن عالمية الفضاءات الاقتصادية جعلت من الهجرة ظاهرة متسعة الأرجاء، إلاّ أن الهجرة في مستواها العالمي وفي مستواها المحلي القروي واحدة، فأسبابها واحدة وعلاجها واحد.

تُعدّ الهجرة، أي النزوح إلى بلد أجنبي للعمل فيه، من العوامل الأساسية للتطور الاقتصادي :

– بأبعادها الاقتصادية والمالية : فالعائدات المالية التي يجلبها المهاجرون إلى أوطانهم ظاهرة إيجابية لأنها تُحقق تراكم الرأسمال وتُتيح الاستثمار. ثم إن الهجرة تُساهم في النقص من حدة الضغط على ميدان الشغل من قِبَل العاطلين في البلد الأصل.

– بأبعادها الديموغرافية والصناعية : فبالهجرة استطاعت البلدان المضيِّفة أن تحسن لُدُونَة سوق الشغل وأن تنمّي التنافس في اقتصادها الوطني.

لكن التنمية بواسطة الهجرة لها حدودها. فنهوض الاحتمائية الاقتصادية، ونشوء فضاءات جهوية ساعية إلى الانغلاق، وتحديد التنقل، كل ذلك أبرز واجبات جديدة أهمها السعي إلى تحقيق التنمية العالمية والدائمة للتقليل من البطالة والتحكم في موجات الهجرة.

ولذلك يجب أن يتحقق التعاون الدولي شرط أن تكون السياسة المتبعة هادفة إلى تطوير العالم القروي في البلدان الضعيفة.

وسيمكن للمغرب من جهته، حينئذ، أن يصير كإسبانيا والبرتغال بلداً لاستقبال الهجرة.

روني جان ديبوي

شبكات التبادل الخاصة غير الخاضعة لمراقبة الدول

يجب ألاّ تحجب مفاوضاتُ «الكات» الاستراتيجيات التي تدبّرها مؤسسات لا تخضع لمراقبة الحكومات، وهي استراتيجيات لها وقْع مهم على الشعوب.

يعرض المؤلف لظاهرتين اثنتين : 1) قيام شبكات للإنتاج والبيع، 2) تأثير التدبير الشامل للرأسمال على النظام الاقتصادي العالمي. ويحدثنا عن كتاب «روبيرْ ريشْ» الصادر سنة 1992 بعنوان «عالَمية الاقتصادي» حيث يعرّف صاحب الكتاب بالشبكات التي صارت متحكمة في الاقتصاد العالمي.

وضرب المؤلف مثلاً بسيارة يابانية كل جزء من أجزائها مصنوع في بلد مختلف، بحيث لم تعد السيارة يابانية بكاملها، و لم يعد الحديث عن بلد صانع ولا عن حدود اقتصادية حديثاً سليم المعنى.

فهذه الشبكات تخترق كل الحدود، والقيّمين عليها من مستثمرين وخبراء لا أوطان لهم، فهم يتنقلون بين البلدان بحثاً عن الكفاءات البشرية والتجهيزية ذات التكلفة المنخفضة، وهم من أكثر الخبراء معرفة بما جدّ من الاختراعات، وما يمكن تحقيقه من أرباح لشبكاتهم. أما لغتهم فكثيراً ما تكون لغة الحاسوب، وأما اتصالاتهم في أرجاء العالم فبواسطة أحدث التقنيات، ربحاً للوقت وتسابقاً مع الزمن لأن المنافسة تستوجب الحرص على السبق وعرض المبيع قبل الغير.

هذا النظام يفلت من تأثير الدولة، وله مساوىء، لأنه لا يشارك جبائياً في مدخولات الدولة التي من شأنها أن تلبّي رغبات السكان داخل الحدود الوطنية.

محمد برّادة

الأزمات الاقتصادية
والسعي إلى الفوز الانتخابي والسياسات الاجتماعية

ذكر المؤلف أولاً سمات العالَم اليوم، من جرّاء الكساد الاقتصادي والبطالة، وانهيار النظام الشيوعي كنموذج، وبزوغ قوات اقتصادية جديدة تنتمي إلى العالم المتنامي. وقال إن الدول اليوم مضطرة إلى مراجعة المفاهيم التي كانت تظن أنها صِيَغٌ نهائية متقنة الصنع والتنفيذ. ثم أسهب في دراسة الحالة الراهنة مقارناً بين أزمات السبعينات فالثمانينات فالتسعينات. وقال إن ما دأبتْ عليه الدول منذ عشر سنوات هو التحكم في التضخّم بالزيادة في نِسَب الفائدة، فأعطى هذا للشركات فرصة تحقيق أرباح عالية والضغط على النفقات، مما حدا بها إلى الاستثمار ذي المدى القريب بَدَل الاستثمار ذي المدى البعيد الذي يكون فيه التشغيل بكثرة والمنافسة بقوة. وقد دامت هذه السياسة لِسِنِين، ممّا أدّى إلى البطالة وقلة الطلب.

والحل يكمن في مراجعة السياسة الاقتصادية بتخفيظ نِسَبِ الفائدة لمدة طويلة. وهذا يفرض اتخاذ تدابير مالية صارمة معقولة في مجال التوفير والضرائب والتشجيعات. والحل السليم الحقيقي يوجد في معالجة البِنْيات الاقتصادية والمراهنة على الإجراءات ذات المدى البعيد، لا المعالجة الظرفية.

وأنهى المؤلف حديثه بقوله إن البلدان الصناعية وصلت حالة الازدهار بمبادلاتها التجارية، ثم وقفت في طريق مسدود. ولا سبيل لها للخروج من المأزق إلا بطرق ثلاث :

1) التفكير الشمولي والعمل محلياً

2) أن تسعى الاتفاقات التجارية والتكتلات الجهوية إلى ترسيخ الحلول المتعددة الأطراف.

3) إنجاح «جولة الأوروكواي» من أجل تجارة متعددة الأطراف، مفتوحةٍ ومنافِسة وشفافة.

حبيب المالكي

النمو في الجنوب، الخيار الوحيد لضبط تزايد الهجرة

السياسة الحمائية والهجرة الدولية تشكلان تحديات كبرى للمجتمع الدولي في نهاية هذا القرن.

إن العقبات التي تقف في وجه إبرام اتفاقية الأوروكواي، فضلاً عن الحواجز التي تحيط بها بلدان الشمال نفسها فيما يتعلق بدخول وحركة الأجانب، فإنها تشكل السمات الغالبة.

إننا نرى منذ نهاية الحرب الباردة تنامي خوف بلدان الشمال من تفاقم البطالة والمنافسة الأجنبية للاقتصاد الوطني، من جراء الليبرالية التي تسمح بالتدفقات التجارية والمالية والبشرية على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب.

هذه الحقيقة تتجسد في توطيد آليات الحمائية التي أدّت إلى تهميش بلدان الجنوب وتحويلها إلى عناصر غير فاعلة ولا تأثير لها في الاقتصاد والسياسة على الصعيد العالمي.

إن الشمولية والجهوية اللتين هما ردّ فعل للاقتصاد العالمي المارّ من الأزمة الراهنة يؤديان إلى اتجاهين متعارضين للتطور. فالدول تبحث عن حماية التوازنات الخارجية التجارية والنقدية وكل تقدم نحو الشمولية يقابله نزوع نحو الجهوية.

إن تهميش الجنوب الناجم عن السياسة الحمائية، نظرا لأنه يتم في ظرف يتّسم بغنى بلدان الشمال وبضعف نسبة الولادات فيها، وبفقر بلدان الجنوب والانفجار السكاني فيها، قد أدى إلى الخلل في العلاقات بين الشمال والجنوب. ومهما يكن الأمر، فإن مشكلة التشغيل لا ينفع فيها إلاّ وضع مخططات تعتمد مفاهيم جريئة كالشراكة بين الشمال والجنوب تستطيع فيها السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والأفكار التنقل بحرية بين الشمال والجنوب.

لورد شالْفونْت

يجب ألاّ يكون حوار الثقافات حوارَ صُمٍّ

تمرّ مفاوضات «جولة الأوروكواي» التابعة لمنظمة «الكات» من مرحلة حرجة سترينا هل ستقسِّمُ الاحتمائية الاقتصادية العالَمَ إلى كتلتين اقتصاديتين قويتين متصارعتين أم هل سيدخل علينا القرن الواحد والعشرون ومعه التحرر الاقتصادي والازدهار.

إن الصيغة الاحتمائية – في حالة عدم الاتفاق في منظمة «الكات» – ستكون لها عواقب سيئة لأنها ستؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتكاثرِ موجات الهجرة عبر الحدود سعياً إلى البحث عن حياة أفضل في البلدان «المضيِّفة»، كما ستؤدي إلى تجاهل أكثر من البلدان المصنّعة لمشكلات الجنوب. وستزداد تفاقماً الفوارقُ الثقافية بين الجهتين.

لكن كيفما كانت الظروف، فهناك حوار بين العالم الإسلامي وبين الثقافات اليهودية المسيحية، لابد أن يستمر. وأودُّ أن أذكِّركم بخطاب ألقاه الأمير شالرز في «مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية»، قال فيه إن الاهتمام الشعبي بالثقافة الإسلامية يتزايد في بريطانيا العظمى، لكن لا يزال الحذر – بل الخوف – يغلب على العلاقات بين الثقافتين. وعلى الغرب أن يعترف بما أعطاه له الإسلام في العصر الوسيط من وسائل مكنته من التقدم. وعلى العالم الإسلامي كذلك أن يعترف بما جاء به الغرب من قيَم لتحسين ظروف الإنسانية.

وينادي المؤلف إلى حوار للمزيد من التعارف، تنظمه المراكز الإسلامية المبتوتة في بريطانيا، وتنشّطه التلفزيون، والندوات والمنشورات من أجل بلورة الإرث الثقافي الإنساني المشترك بين المسلمين وغيرهم. وعبّر المؤلف عن استعداده لتنشيط هذا الحوار هو ورفاقه.

موريس لوري

كيف المحافظة على التجارة الحرة، بما يشبه برنامج مارْشالْ، في فترة عالَمية المنشآت الصناعية ؟

يبدأ المؤلف بتميز فترتين اثنتين مختلفتين : الأولى في النصف الأول من القرن الماضي

والثانية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. الأولى امتازت بتبادل السِّلع والخام والثانية بنقل التجهيزات إلى البلدان الأخرى. وهذه الثانية هي التي أدّت إلى عالَمية الصناعة والاقتصاد. وقد تطورت بتطوّر وسائل النقل ووسائل الاتصال الإعلامياتي. واستفادت من هذه الحال البلدان الصناعية لأنها نقلت تجهيزاتها إلى البلدان التي ترغب في شرائها أو نقلتها للاستفادة من قلة تكلفة اليد العاملة.

لكن شراء التجهيزات والمواد المصنّعة من الخارج يكلف البلدان النامية نفقات يستحيل معها تشجيع الصناعات المحلية المشغّلة للمواطنين.

ويعالج المؤلف التبادل الحرّ فيقول إن نجاحه يكمن في توجيه أحسن للمبادلات والإنتاج تَبَعاً للقدرات الخلاّقة كما كان يقول «ريكاردو»، لا تبعاً لمستويات الأجور كما هو الحال اليوم، وهي مغلوطة في البلدان السائرة في درب التصنيع. وينبغي أن تقوم البلاد المصنعة بمدّ يد المساعدة إلى البلدان المتضررة لسد الفراغ الحاصل في الفرق بين الأجور، ويمكن منح هذه المساعدة على غرار برنامج مَرْشال.

3 – المناقشات

حبيب المالكي، مدير الجلسات

شكراً للسيد وِيدْكرينْ على اقتراحاته الأخيرة التي ستساهم بدون شك في إثراء المناقشة. هذه الاقتراحات تؤكد على الصيغ المناسبة للتخفيف من حدّة تدفقات اليد العاملة، وذلك من خلال تقوية التبادل التجاري وتقوية المساعدة الأجنبية، هذا ما نتمناه جميعاً، لكن نلاحظ أن ذلك مخالف للواقع...

إن المداخلات التي سمعناها منذ صباح هذا اليوم فيها قاسم مشترك : من جه تشخيصٌ واقعي وموضوعي لحاضر العلاقات التي تربط بين الشمال وبين الجنوب، وهو واقعٌ غير مُرْضٍ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن السادة المتدخلين اجتهدوا في تقديم بعض المقترحات ذات الطابع القانوني والأخلاقي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الصالحة لتطوير هذا الوضع وتحسينه وفتح آفاق جديدة من أجل إقامة إطار جديد لما نسميه اليوم «النظام العالمي الجديد»، الذي ليس فقط نظاماً اقتصادياً، بل كذلك نظاماً ثقافياً وحضارياً وسياسياً وتواصلياً.

سنفتح باب المناقشة، وسأطلب من السادة الأعضاء الذين يرغبون في تقديم توضيحاتهم أو أسئلتهم أو في الدفاع عن وجهة نظر خاصة أن يتفضلوا بتدخلاتهم.

1 - المهدي المنجرة

إن التدخلات والدراسات التي استمعنا إليها هذا الصباح جد مفيدة، لكنني وجدت فيها نوعاً من الستاتيكية، أعني أنها ليست ديناميكية. ففيما يخص المفاهيم، نجد أن مفهوم الشغل بدأ يتغير بسرعة كبيرة لدرجة أن الخبراء يتوقعون أنه في بداية القرن 21 سيكون المعدّل لكل شخص هو أربعة وظائف خلال حياته. ونوعية الشغل كذلك بدأت تتغير، ويدور الكلام الآن في أوروبا حول تحديد مدة الشغل في أربعة أيام في الأسبوع، وفي البلدان المتقدمة نجد أن الثلث على الأقل من هذا الشغل ليس في أماكن الشغل نفسها، لكن في البيت أو في مكان آخر.

إن جميع المداخلات أشارت إلى أن هناك ضغطاً من ناحية الهجرة وأنه يجب أن نهيء في المستقبل للمهاجرين مناصب العمل في بلدانهم. ولذلك سأتكلم بأسلوب النقد الذاتي : إذا فهمنا التطور الذي يعيشه عالمنا المعاصر في الميدان الحضاري والتكنولوجي، فإننا سنجد أن أهم شيء فيه هو الطاقة البشرية، وليست رؤوس الأموال. فإذن إذا كنا منطقيين فعلينا أن نفهم أن تسويق البشر على غرار تسويق البضائع للحصول على

العُملة الصعبة هو علامة تخلّف، وأن نفهم أن العلاقة وطيدة بين تكوين الطاقة البشرية وبين توظيفها داخل بلداننا. أقول هذا لأننا لم نعط بعد أولوية كافية للتكوين، حتى بمفهومه الحاضر، لأنه إذا تغير مفهوم التكوين، فإن مفهوم العمل يتغير كذلك. إذا لم نتحمل المسؤولية داخل بلداننا فيما يخص المواطنين، فلا يمكن أن نؤاخذ الدول الأخرى على ما تفعله.

إن جميع الدراسات المستقبلية فيما يخص اليد العاملة في الدول المتقدمة، تقول إنه في غضون 10 سنوات المقبلة، ونظراً للتوزيع الهرمي للسّن، وللنقص الذي يشهده تعداد العالم المتقدم في الميدان الديموغرافي، فسيكون هناك خصاص في اليد العاملة، وليس لهذه الدول أي اختيار إلا جلب يد عاملة من الخارج.

إننا نحن سكان الجنوب إذا فهمنا جيداً هذه الظاهرة واحتفظنا باليد العاملة الموجودة عندنا وغيّرنا أولوياتنا فنهتم أولاً بالتكوين وإيجاد نموذج تنموي آخر غير النموذج التنموي الموجود عندنا حالياً، ونفكر للأمد الطويل في الموارد البشرية التي عندنا، ونُكوّن كما اقترحتُ في ندوتنا بمدريد صندوقاً للتضامن مع اليد العاملة في الخارج، وهذا ليس حلم، وإنما هو واقع تؤكده الدراسات، فإذا أسّسنا هذا الصندوق لمساعدة كل مهاجر مغربي يُراد أن يرجع إلى بلده مع ضمانة جزءٍ من مدخوله – ولا شكل أن هذا الشخص له مستوى في التكوين واكتسب رصيداً معرفياً من شأنه أن يساهم في اقتصاد لبلاد – فإننا بذلك سنكون قد حافظنا على كرامة هذا الإنسان. ولا أريد أن أدخل في مناقشة حول مواقف الدول الأوروبية، والعنصرية، فهذه أمور أخلاقية يمكن أن يتناولها من يريد، لكن يجب أن نبدأ بنوع من النقد الذاتي، ما هو مفهوم «نادي البشر» في بلداننا ؟ ما هو مفهوم «نادي المواطن» ؟ وماذا أعددنا لهذا المواطن ؟ وماهي الأشياء التي تجعله مضطراً ليهاجر إلى الخارج ؟ ألأن بلاده غير قادرة على أن توفر له التعليم والصحة والشغل إلى غير ذلك ؟ إنها مسألة أولويات، ويجب أن نحافظ على طاقتنا البشرية، وعلى هذا الرأسمال الذي له إمكانيات كبيرة في الإبداع والتغيير.

2 – موريس لوري

إن أهمية الطفرات التي تمّ التأكيد عليها في المداخلة السابقة تتيح لي فرصة التأكيد بأن العروض التي سمعناها حتى الآن تحتوي على كثير من العناصر الكمية، إلا أنها تفتقر إلى عنصر مهم أرى فيه سبب المشكلات العالمية الراهنة، وهو عنصر الزمن.

ففي التجارة الدولية على الخصوص توجد ركائز ثلاثة : التاجر والصانع والعامل الذي يستخدمه الصانع.

فالتاجر هو الذي يسير حثيثاً، وهو الذي يُتِمُّ مبادلاته التجارية. أما الصانع والعامل فهما يعملان ببطء. والصناع الجدد يحتاجون إلى أفكار جديدة ليصنعوا منتوجات جديدة ولِيُعْمِلُوا قدراتهم كلها. والحاجة ملحة كذلك لحركة أكثر ولتكيّف أكثر للحصول على قدرات جديدة ولاستبدال عمل بآخر. إن مشكلة مبتكري الغنى تتمثل في مدى قدراتهم على التكيف مع التغيرات اللازمة التي تبقى حسب رأيي أصل المشكلات التي تواجهنا اليوم.

3 – حبيب المالكي

شكراً للسيد الزميل كروميكو الذي أوضح لنا أن سياسة الهجرة الخارجية بروسيا حديثةٌ. وهذا ما يتجلى من خلال الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها روسيا الجديدة مع البلدان الأوروبية، وبدون شك أن من أهم العوامل التي أدّت إلى وضع هذه السياسة بروز تفاقم البطالة التي بلغت نسبة تفوق 5% في سنة 1993.

لقد أنهيْنا العروض التي كانت مبرمجةً لبعد زوال اليوم والتي كانت في معظمها تصبُّ في اتجاه واحد وهو التحليل المقارَن بين نماذجَ لسياسة الهجرة، نماذج متباينة ومتقاربة في الوقت نفسه: وأود أن أسأل السيد بيمال كوش انطلاقاً ممّا جاء في مداخلته صباحَ هذا اليوم : هل يمكن التأكيد بأن هناك فائضاً في اليد العاملة ببلدان الجنوب ؟

4 – بيمالْ كوشْ

للإجابة على سؤال السيد مدير الجلسات الذي أراد أن يعلم هل في بلدان الجنوب فائضٌ في اليد العاملة، أميل إلى اعتبار أن هذه المسألة من شأنها أن تُدرس بالنظر إلى البلدان المصنعة والبلدان النامية على السواء.

إذا حاولنا ربطها بالنشاط الاقتصادي أو بالدّخل، فإننا سنلاحظ أن بعض المؤسسات تأخذ اليد العاملة من القطاع الموازي، لا في أفريقيا وحدها، ولكن كذلك في أمريكا اللاتينية، وإلى حدٍّ أقل في آسيا. إنهم يجدون هناك يداً عاملة لا تشتغل. إن الدافع إلى الكلام عن فائض في اليد العاملة – لا يتعدى 40% إلى 50% – ليس سببه أن هؤلاء

العربي : هناك عدد من المهاجرين ذهبوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحوا مواطنين أمريكيين، بعضهم استفاد من الجنسية الأمريكية والمواطنة الأمريكية يحاول جهد المستطاع العودة إلى قريته في فلسطين، هل الانتعاش المادي في المهجر يساعد على هذه الظاهرة ؟ ما النسبة في مجتمعات أخرى ؟

في رحلة قمتُ بها إلى ماليزيا قبل عام تقريباً، وقف المرءُ أمام تنوع الأقوام، هناك الماليزيون وهناك مجموعة صينية كبيرة، وهناك هنود، وكلهم أصبحوا ماليزيين. إلى أي مدى نجحت تجربة تعايش الأقوام بعضِهم مع بعضٍ في القرن العشرين ؟ لأنها قبل القرن العشرين كانت هي الأساس في عالمنا. وفي الحضارة المسيحية الأوروبية، قبل بروز الدولة الوطنية، كان هذا هو الأساس. وفي الحضارة العربية الإسلامية كذلك حتى عام 1924 كان هذا هو الأساس أيضاً، وكانت الخريطة هي خريطة الأقوام والملل والشرائح الاجتماعية، يعيشون جميعاً معاً، والسياحة في الأرض كانت تُغني ولا تُفقر، والمثل الماليزي جليٌّ في هذا الباب.

سؤال ثالث يبرز بإلحاح في المعالجة. بعض الدول في الغرب خاصة، اعتمدت فكرةً للمعالجة وهي ازدواج الجنسية. وموضوع الجنسية في عالمنا بمفهومه الرّاهن بحاجة إلى تأمّل طويل. فما معنى الجنسية ؟ وهل الجنسية تنفي وجود تعدّد الأقوام وتعدّد الملل ؟ حين نسمع في الغرب أو في دوائر حضارية أخرى فكرة الاستيعاب، فكرة ما يُسمَّى بالإنجليزية assimilation (التمثّل)، ماذا يعني هذا ؟ هل هو إغناء للاجتماع الإنساني، أم أن التنوع هو الإغناء ؟

وأقف أمام سؤال ازدواجية الجنسية. كثيرون الآن هاجروا من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا في دائرة الغرب نفسها، ولكن هناك عرب هاجروا إلى الولايات المتحدة واحتفظوا بجنسياتهم العربية. هذه الموضوعات كلها في الحقيقة تخرج مباشرة عن دائرة النظرة الاقتصادية المحظة، فالموضوع إذن هو أوسع من هذا كله.

أريد أن أقف أمام ما جرى في الاتحاد السوفياتي. لقد أُتيح لي قبل الزلزال الذي حدث هناك أن أزور موسكو، ومن ثَمَّ طلبنا زيارة قزخَسْتان وهي في أقاصي الشرق. لاحظنا في قزخستان أن هناك على الأقل من سكان الجمهورية حوالي 20% من المهاجرين من خارجها، منهم من القومية الروسية، ومنهم من الألمان. تُرى، ما وضعهم الآن بعد أن حدث هذا التفكك، وكيف نبدع أساليب جديدة لنُشْعر بأن وجودهم يغني ؟

إني أُقيم حالياً في مصر من عائلات مصر الشهيرة على صُعُدٍ عدّة، عائلة أباظة، وأباظة

كما نعلم هم أولئك القوم الموجودون في جنوب الاتحاد السوفياتي سابقاً، وجاؤا وأقاموا وانتشروا وعملوا. ولا توجد منطقة في عالمنا إلا وفيها هذه الأمور. ما أريد أن أنتهي إليه هذه الأسئلة هو أن النظرة الشاملة لموضوع الهجرة يمكن أن تعالج البعد الاقتصادي، وتلقائياً هذا المهاجر الذي جُذِب، يجب أن يعود إلى موطنه ويقيم علاقة بين المَوْطِنَيْن فيكون هذا التفاعل حضارياً.

6 – لوزْد شالْفونْت

إني لا أنوي، بطبيعة الحال، أن أجيب على كل من أسئلة الزملاء، لكني أرى أنه من المفيد التعليق على واقع الحال في ماليزيا التي استشهدَ بها زميلنا كمثال للاندماج. لقد عشتُ في تلك المنطقة عدة سنين، وصحيح أن الصينيين النازحين والماليزيين والهنود كانوا كلهم مندمجين.
لم يكن ثَمَّةَ عنصرية لا من حيث الأصل العرقي ولا من حيث الانتماء الديني. لكن ظهر نوعٌ من التمايز في ماليزيا لأسباب اقتصادية. ذلك أن الصينيين النازحين كانوا يعملون بكدٍّ ثم أصبحوا يسيطرون شيئاً فشيئاً على الأعمال المهمة، وعلى أحسن الصفقات في ماليزيا. لذلك أقدمت الحكومة الماليزية على وضع سياسة تُدعى «بومي بوترا» من شأنها تفضيل الماليزيين القاطنين في البلد على حساب المهاجرين. ويبقى من صحيح القول أنه لا يوجد في ماليزيا تعسُّف عِرقي، وأنه إلى حدّ مّا حصل اندماج كامل للمهاجرين. فالعوامل الاقتصادية أدت سريعاً إلى التحسن الشامل والتحكم في سير الأمور.

7 – جورج ماطي

لي ملاحظتان : إن ما نسميه اليوم بالأزمة ليس توازناً حتمياً للإنتاج والاستهلاك، وهو موضوع اقتراحه علينا صاحب الجلالة في الدورة الأخيرة. هناك إنتاج أدنى من أجل الأدنى الحَيَوي، وهناك إنتاجُ بَذْخٍ وإنتاج أشياء كثيرة، وهو إنتاج تولّد عنه مفهوم المردودية، هذه المردودية التي أدت إلى تلوث الكرة الأرضية.

ثانيا : هناك إنتاج أدّى إلى إفراط في الاستهلاك زادت فيه قوة الإشهار وأدى هذا إلى نوع آخر من التلوث، تلوث البيت والسيارة بالآليات وتلوث الأجسام بالإفراط في التغذية. إن تغذيتنا اليوم صارت من الكثرة بحيث أصبح الإنسان مريضاً، وإني أتساءل

هل هناك توازن طبيعي حتمي، وهل ليس من المفيد التفكير في إعادة التوازن في تغذية سليمة.

الملاحظة الثانية تندرج تحت الأولى، إن بعض علماء الاجتماع يقولون إن مرض السِّيدَا (الإيدْزْ) سببُه أن الناس يضجرون من قلة العمل ومن الفراغ ولهم تليفزيون منحط، وليس لهم بعد هذا ما يعملون سوى ممارسة الجنس. ولنا مثال في التاريخ نجده عند الرومان، فالرومان كانوا لا يشتغلون، وكان لهم عبيد، لذلك علينا نحن أن نحذِّر من أن يصبح العمال المهاجرون – الذين أتمنى لهم بإخلاص عبورَ كل الحدود كما يشاؤون – عبيداً كعبيد الرومان !.

8 – المهدي المنجرة

كما قلتُ صباح هذا اليوم، فإن الغرب سيمر، بعد عشرة أعوام تقريبا، من مشكلات في التشغيل وخصاص في اليد العاملة. ولكي أجيب على ما قاله السيد ماطي سأرجع إلى النموذج الياباني. إن اليابان قد وصل فعلا إلى هذه الحالة، ففي كل 147 عرض للشغل متاح باليابان لا يوجد في المقابل إلاّ مائة طلب. وحسب آخر الأرقام التي أعلنها البنك الياباني للتنمية سكون ثمة خمسة ملايين منصب شغل يجب ملؤها من الآن إلى حدود سنة 2000. إن ما يخشاه الشبّان اليابانيون هو تلك الكلمات التي تبدأ بحرف الكاف : إنهم لا يرضون بالعمل الشاق (كِيتْسوي)، والوسخ (كِيطَانَاي) والخطر (كِيكن) والرخيص (كيوريوسوكاناي) وغير المشرّف (كَكُوكَارُوي) وذي العطل القليلة (كَيُودْجِي سُوسُوكَنَايْ). ففي اليابان اليوم مائة ألف منصب سائق / موزع لم يستطع اليابانيون ملأها، هناك إذن أصناف جديدة لمناصب الشغل يجب البحث عمن يشغلها من الخارج، وهذه حالة استثنائية، واليابان مضطر إذن أن يغضّ النظر عن الهجرة السرية.

9 – موريس دريون

لي ثلاث ملاحظات قصيرة. قبل ستة أو ثمانية شهور، على ما أظن، كان صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني قد حدّد الموضوع الذي اقترحه على الأكاديمية، وحينئذ لم نكن نخوض في المناقشات التي نحن فيها اليوم، ولا سيما في موضوع «الكات» إنه حضور جميل لصاحب الجلالة حين ينبهنا نحن والخبراء إلى المشكلات التي نحن بصددها.

الملاحظة الثانية هي أني أُعجبتُ بميزة تدخلات هذا اليوم. لقد تعلمتُ منها كثيراً، ولستُ بخبير. إن التفكير المتميز ونظامه والعروض القيمة التي سمعناها من زملائنا المغاربة لمن الأمور التي أؤكدها. وزملائنا هؤلاء يُعدّون أنداداً لأكبر الخبراء وأكبر الاقتصاديين في العالم.

ثالثا، أودُّ أن أهنيء السِّنَاتُورْ سْتُونْ، فتدخله باللغة الفرنسية سيمنعني من أن أتحدث بعد الآن عن شيء اسمه «الامبرالية اللغوية الأمريكية !»

وأخيراً، لم أسمع في كلام هذا اليوم إلا عن البلدان الكبيرة أو المناطق الكبيرة، هناك أيضاً بلدان صغيرة، وصغيرة جدّاً. وبودّي أن نتأمل حال بلد أراها مهمة، وهي حال جزيرة «موريسْ» في المحيط الهندي التي ينتمي في الوقت نفسه إلى «الكومَنْويلْت» وإلى مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية. عرفتُ هذه الجزيرة منذ عشرين عاماً، وكان مستوى المعيشة فيها جدّ متردّياً وكان السكان فيها من أفقر الناس وأتعسهم، مع وداعة في طبيعتهم ربما أخذوها من المناخ أو من مزيج متوافق للثقافات والأديان واللهجات. وعدتُ إليها هذا العام، في شهر أكتوبر، ورأيتُ الجزيرة في ازدهار، فيها 1,3% من العاطلين، ويقال إنهم ليسوا بعاطلين، ولكنهم لا يريدون أن يعملوا ! في هذا البلد الصغير، يُؤتَى باليد العاملة الأجنبية، من مَدَغَشْقَرْ أو من نواحي أخرى في جنوب الهند. وعلى كل حال، فلابدّ هناك من عمالة نازحة. إني أجهل الأسباب، لكني أود من السادة الخبراء أن ينظروا في هذه المجموعة القليلة، المنعزلة جغرافياً، التي استطاعت في عشرين سنة أن ترتقي إلى مستوى الازدهار !

10 - حبيب المالكي

سؤال أخير أوجهه للأستاذ أبو أيّوب الذي قدم لنا صباح هذا اليوم في المدخل عدة اقتراحات من شأنها أن تعين على تجاوز الوضع الراهن. وأرى من جهتي أن ثمة بُعداً آخر غاب عنا في المناقشات، وهو وقْع الحمائية الاقتصادية على سياسة الهجرة. وقد قدم الأستاذ أبو أيّوب في هذا الباب اقتراحاً تنبّهتُ إليه وهو إنشاء «مجلس أمنٍ اقتصادي»، يكون إطاراً يُعنَى بالمشكلات الكبيرة التي تتحكم في مستقبل العالم، وفي المجال الاقتصادي خصوصاً. أتمنى أن يوضّح لنا السيد أبو أيّوب ماهية هذا المشروع، وهل خطَتْ هذه الفكرة خطواتها على غِرار مجلس الأمن الذي يُعَدُّ جهازاً نشيطاً في منظومة هيئة الأمم المتحدة ؟

11 – حسن أبو أيّوب

سأحاول، في الوقت الضيق الذي مُنحتُه، أن أدلي ببداية جواب على هذا السؤال الصعب.
أذكّر أولاً بأن «الكات» تشوبه دائما «عقدة» منذ نشأته سنة 1947، لأنه ليس سوى اتفاق مؤقت أُبرم بعد أن رفض الكونغريس الأمريكي المصادقة على مبدإ إنشاء «منظمة دولية للتجارة»، ربما ليبقى حرّا في الفصل في الخلافات التجارية على أساس «الانتقامات الثنائية» (الفصل 301 والفصل 301 ممتاز من معاهدة التجارة).

لقد وُلد «الكات» بعد مخاض صعبٍ، وكان عدد «الأطراف المتعاقدة» محدوداً، ثم ظهر عجزه في وضع حلول تنطبق على الخلافات التي ينظر فيها، فكانت المؤسسة أشبه بنادٍ منها بآلية تجارية متعددة الأطراف. لكن موجة الانخراطات التي سبقت «جولةَ الأوروكواي Uruguay Round» أو تلتها للتوّ، وإدخالَ آليات جديدة كاختبار السياسات التجارية التي تتبعها «الأطراف المتعاقدة»، كل ذلك أعطى نَفَساً جديداً للمؤسسة.

إن تطبيق آلية الاختبار هذه (وكان المغرب أول بلد قبل الخضوع لها طوعاً)، أظهر فحوى المناقشات التي دارت حول مهمة «جولة الأوروكواي» وبخاصة تهافت نشاطات «صندوق النقد الدولي» و «البنك العالمي للتنمية» بالنسبة للقواعد النظامية للكات. وسأستند – على سبيل المثال – إلى أحد الشروط الأساسية لبرامج التقويم الهيكلي المتمثل في تحرير المبادلات التجارية، بإحلال حمائية اقتصادية في شكل حقوق جمركية، مَحَلَّ الوسائل التقليدية الكمِّية الضابطة للتجارة الخارجية والمطبَّقة من لَدُن أكثر الدول النامية. هذا الشرط يتناقض كلية مع مبادىء الجزء الرابع من اتفاقية «الكات» التي تتيح للبلدان النامية عدم تطبيق قواعد وتنظيمات «الكات» فيما يتعلق بحماية منتوجاتها.

ولن أُدليّ الآن بأية ملاحظة عن الأسس الفلسفية والإبستمولوجية لهذا الإعفاء المتروك لإرادة البلدان الفقيرة التي تريد التخلّي عن فوائد التدبير العقلاني لنشاطها التجاري. سأعود إلى هذا الأمر فيما بعد، لكن سأُقدّم مثالاً آخر يسمح فيه «الكات» بلُدُونَةٍ أكثر عندما يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات وقائية في الأداءات الخارجية لبلد من البلدان النامية، وذلك بمنع هذا البلد من الاستيراد أو بفرض تقسيط حادّ عليه. ورغم أن لجنة الأطراف المتعاقدة في «الكات» تسهر على الحدّ من التجاوزات المواكبة للإجراءات الوقائية هذه، فإن صندوق النقد الدولي، كما هو معروف، لا يقبل إلا على مضضٍ

الإجراءات الكمية المقلِّصة للمبادلات التي تطبقها البلدان التي يساندها هو.

إن هذه التهافتات، وأخرى غيرها، هي التي جعلت المتحاورين يضيفون إلى جدول أعمال «جولة الأوروكواي» الفصلَ المتعلق بسير نظام «الكات» (فُوكْس). وأرى، كما قلتُ في عرضي الاستهلالي، أن النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف يحتاج إلى آليةِ تنسيقٍ بين :

– صندوق النقد الدولي الذي يدبّر المسائل النقدية.

– البنك العالمي للتنمية المعني بالمسائل المالية.

– المنظمة العالمية للتجارة المعنية بالمسائل الاقتصادية. (ويبدو – حسب ما علمناه أخيراً من جنيفا – أن الاتفاق قد تم على أن يشمل محتوى «جولة الأوروكواي» إنشاء «منظمة عالمية للتجارة»، بتزكية من الكونغريس الأمريكي).

فعلاً، إن حاصل مفاوضة الأوروكواي فيما يخص النفاذ إلى الأسواق (التخفيظ المتبادل للعوائق التعريفية وغير التعريفية) سيكون بدون فائدة تذكر إذا لم يضمَن حدّاً أدنى في استقرار تصريف العُملات، إذ يؤدّي تقلّب صرف الدولار فُجأة، إلى تغيّر هائلٍ في تجارة المنتوجات الزراعية على الخصوص، مما يؤدّي إلى اندلاع الحرب التجارية التي كان تجنبها أمراً مرغوباً فيه.

لذا، يصير من الأهمية بمكان النظر بشموليةٍ إلى الثالوث «النقد – المال – التجارة». وسيظهر، في أمد قصير، أن «مجموعة السّبع G7» ستصبح متجاوَزة، لأنها تُخرج من حيِّزها عدداً من الفعّاليات الاقتصادية العالمية، وهي البلدان الأوروبية «العابرة» والبلدان المصنَّعة حديثاً وبلدان العالم الثالث. إن تَدَنّي دور «الدولة/الأمة» على الصعيد الاقتصادي العالمي سيُسرِع من وضع آلية «للتدبير الكلّي لاقتصاديات العالم». ويكفي أن نتأمل قوة المتدخلين في السوق الدولية ومدى ضغطهم على العُملات بتناولهم كل يوم 1200 مليار دولار تقريباً، لنُدْرِك مناعة اقتصاد هائلٍ كالاقتصاد الأمريكي تجاه المضاربات المدبّرة.

وثمة دافع آخر لإصلاح النظام المتعدد الأطراف، وهو مسطرات تصفية الخلافات التجارية. فتمركز سلطات التفاوض والانتقام في أيدي دولتين أو ثلاث دول عظمى تجارية لا تطيقه الأطرافُ المتعاقدةُ في «الكات» وعددها 115. وإذا أُنشِئت «المنظمة العالمية للتجارة»، فإن المجموعة الدولية ستعالج العيب الذي يشوب «الكات» الآن، وهو العجز عن تطبيق القرارات. ويتراءى في نهاية المطاف أن من نتائج «جولة الأوروكواي»

إطلالةً ممكنة لـ «دولة القانون الدولية».

وآخر دافع – أسرده في كلامي على ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف – هو إشكالية التنمية. سأعود إلى بداية الستينات، وبالضبط إلى إبّان الاتفاق على وظيفة «الكنُوسِيد» فألاحظ أن أهم علاج ابتُكر ثم اتُّخذ ضدّ التأخّر يَسْتَنِدُ إلى مبدإ غير واضح، وهو التعامل الخاص لصالح البلدان النامية. هذا المبدإ يرتكز على :

- الجزء الرابع من الكات
- النظام العام للتفضيلات.
- التمويل الامتيازي (بشروط أدنى من شروط السوق) أوبدون مقابل...

إن التفضيلات التي تمنحها البلدان المصنّعة لصادرات البلدان النامية (اتفاقية لومي، سْتابِكْسْ) صارت غير مجدية لتنمية صادرات الجنوب نحو الشمال. إن آليات ضبط أسعار المنتوجات الأساسية قد فشلت جميعها، والتمويلات الامتيازية لم تستطع تجنُّبَ هول مديونية العالم الثالث، ولا الانتقالَ البنيوي للموارد من الجنوب نحو الشمال. وثمة أمثلة أخرى يمكن ذكرها في هذا الباب، لكني سأكتفي بالإشارة إلى نتائج دراسة حديثة أكدتها منظمات مثل OCDE وفيها أن تكلفة الحمائيات الاقتصادية التي تطبقها البلدان المصنعة هي – في المعدّل – ضِعفُ حجم المعونة العمومية من أجل التنمية.

فشل هذه البرامج المعنية بالمساعدة من أجل التنمية تثير الانتباه، إذ كيف يمكن منطقيا تبرير القول بأن القواعد والتنظيمات التي أدّى اتباعها إلى مستوى النمو الذي نراه في سويسرا والسويد وإسبانيا ليست هي نفسها ملائمة للمغرب وتركيا ؟ أتستفيد البلدان الغنية وحدها من تطبيق قواعد التدبير المبنية على التخصيص العقلاني للموارد النادرة، وعدم إهدار الموارد عموماً، والتنافس السليم، وتُحْرَمُ من هذا التطبيق البلدان الفقيرة لأنها فقيرة ؟ أخشى أن تكون البلدان النامية قد خُدعت بمحتوى استراتيجيات التنمية التي نرى فشلها اليوم.

هذه «المؤسسة العليا» نراها أن تكون على رأس المؤسسات الثلاث المنبثقة عن «بْرِيتُنْ وُودْس» وأن تكون ضرورية في عملية اختيار استراتيجية بديلة لتنمية بلدان الجنوب، وربما ستُتيح رؤية جديدة من شأنها تجاوز التناقضات التي تَسم «مانحي المعونات» و«مانحي الأسواق». وهذا يعني أن البلدان التي قبلت تقويمَ اقتصادها (وكثيراً ما يكون ذلك مُرّاً) ستستطيع المطالبة بأن تكون شريكة وألا تبقى في درجة من يتلقى المساعدات لا غير. وسأستدل بذلكم الشعار المشهور : «التجارة لا المعونة» لأقول إن القدرات

التفاوضية لبلدان الجنوب ستتعزز من جهة الكتلة الحرجة لو وقع التخلّي عن «صفقة المغبون» هذه، التي لا تلائم أحداً. وإذا كان هذا فإن الكلام عن إنشاء «مجلس الأمن الاقتصادي» لن يبقى من قبيل الخيال.

12 - حبيب المالكي

يلاحظ من خلال ما قيل أن عالم ما بعد الحرب الباردة في حاجة إلى هندسة جديدة تختلف عن الهندسة التي وُضعت ونَظَّمَتْ قواعد اللعب غداة الحرب العالمية الثانية.

13 - عبد الكريم غلاب

أود أن أدلي ببعض الملاحظات حول الهجرة، والنموذج الأساسي أمامي بلادُ المغرب العربي، وبعض هذه الملاحظات لها ارتباط بالعرض القيم الذي استمعنا إليه من السيد عبد اللطيف العراقي.
قد يكون المغرب من بين أُولَى دول العالم الثالث التي يهمها أمر الهجرة والسياسات الحمائية التي تتبعها الدول والمجموعات الدولية التي تكوّن الطرف الثاني في الهجرة. وقد تكون المجموعة الأوروبية، ومن ضمنها فرنسا، في مقدمة الدول التي أخذت تتبع سياسة حمائية متنامية ضد أو لمراقبة هجرة الجنوبيين وفي مقدمتهم المغاربيون. ولهذا فالمغرب يعاني من الناحيتين :

– الهجرة التي أصبحت تكوّن بالنسبة إليه مشكلة يجب دراستها واتخاذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها في الحاضر بالنسبة للمهاجرين الحاليين الذين هاجروا فعلاً، وهم الجيل الأول، وفي المستقبل بالنسبة للجيل الثاني والثالث من المهاجرين.

– الناحية الثانية هي المشاكل التي تثيرها السياسة الحمائية التي تتبعها الدول المستقبِلة للمهاجرين، وهي سياسة تخلق مشاكل للتعامل بين المغرب وهذه الدول، وخاصة فرنسا وإسبانيا. وفي مقدمة هذه المشاكل تحديد عدد المهاجرين، ومشاكل نقل عائلاتهم، وكذلك المشاكل التي تثيرها الهجرة السرّية. وقبل بضعة أيام فقط كان في مدريد وفد حكومي مغربي برياسة السيد الوزير الأول، وكان ملف مشكل الهجرة المشروعة والسرية على مائدة المحادثات بين الوفدين المغربي والإسباني.

أود أن أشير، وأنا أؤكد على النموذج المغربي في الهجرة والسياسة الحمائية، أن الهجرة

ليست مَرَضاً تتسم به شعوب العالم الثالث، حتى يمكن أن تتطور السياسة الحمائية ضده إلى علاج قاهر، ولكنها مشكلة متخلفة من الماضي البعيد المتمثل في التخلف والماضي القريب المتمثل في الاستعمار. ورغم أن الهجرة لم تعرف الانفجار إلا في الستينات، فإن الذي علّم المغاربة الهجرة وسهّل مهمة المهاجرين هم الذين كانوا يديرون شؤون المغرب على عهد الاستعمار. كانوا يحتاجون إلى الجنود في أوقات الاضطرابات والحروب فيأخذون الجنود من المغرب والجزائر وتونس ليحاربوا لتحرير أوروبا ويستقر بعض الناجين منهم في المهجر أو يعودون إليه بعد الحرب، بإيحاء، وأحيانا بتشجيع من الإدارة التي بعثت بهم كمقاتلين. ثم كانوا يحتاجون إلى العمال ليبنوا أوروبا التي دمّرتها الحرب فكانوا يأخذون المغاربة. ثم كانوا يحتاجون أيضا إلى العمال ليقوموا بأعمال بدائية وقذرة وأحياناً خطيرة، فكانوا يهجّرون العمال من المغرب والجزائر وتونس وغيرها من بلاد العالم الثالث.

وعرفت هذه البلاد هجرة مضادة منذ القرن الماضي، فكان المغرب العربي يستقبل مئات الآلاف من المزارعين والتجار ورجال الأعمال والموظفين والعاملين في الخدمات من فرنسا وإسبانيا. وتجاوز عددهم في الربع الأول من هذا القرن مليون ونصف مليون مهاجر. فهذه ظواهر لتبادل الهجرة بين الشمال والجنوب.

وسبب آخر هو أن السياسة الاستعمارية لم تكن تقوم بأعمال ونشاط اقتصادي مهم في المغرب العربي كما في مختلف المستعمرات. ولذلك فحينما انسحب الاستعمار ترك ملايين من المغاربة دون عمل أساسي ودون مؤهلات علمية ومهنية لخلق مجالات العمل. ثم ترك المغرب دون استثمارات مهمة تتنامى لتخلق مناصب شغل مهمة تمتص اليد العاملة.

هناك سبب آخر قد تكون المسؤولية عنه مشتركة بيننا وبين السياسة الاستعمارية وهو الانفجار السكاني. ونحن نعرف أن من أسباب هذا الانفجار انخفاض المستوى الثقافي وانخفاض المستوى الاقتصادي. أما دخول الآلة واستعمالها في الفلاحة والصناعة، فهي سبب لا مسؤولية لأحد عنه إلا التطور الحضاري. فالآلة تترك وراءها بطالة اليد العاملة التي تبحث عن عمل في المدينة فلا تجده فتضطر إلى الهجرة.

المشكلة إذن عالمية وطبيعية، وقد ذكّرنا السيد والْترز أمس بتاريخ تكوّن المجتمع الأمريكي وعرفنا نماذج منها مما حدثنا عنه الزملاء في أوروبا نفسها بين شرقها وغربها وفي أمريكا

بين شمالها وجنوبها. علاج هذه المشكلة لا يتمثل في سياسة حمائية متشددة مهما تكن أسبابها العميقة المتمثلة في الأزمة الاقتصادية وفي البطالة التي تجتاح أوروبا وأمريكا الآن، كما تجتاح بحدّة العالم الثالث، ولكن في خلق نظام تعاوني عالمي يتخفي فيه الشمال والجنوب أو تختفي فيه النظرة السيئة التي تسود بين الشمال والجنوب – وقد أشار إلى ذلك السيد بيمال كوش في مداخلته المهمة أمس – يقوم هذا النظام على التعاون في الاستثمارات في البلاد المصدرة للموارد البشرية. وهذه الاستثمارات هي التي تمتص الفائض من اليد العاملة فيقلل ذلك من المشاكل التي تخلقها الهجرة، وهي مشاكل اقتصادية واجتماعية تطال السكنى والتعليم والغذاء والتنقل والأمن والخلافات التي قد تكون جوهرية في العادات والتقاليد الاجتماعية وأحيانا الدينية، وكذلك تخفف مما أصبح يرتبط بالهجرة من مشاكل العنصرية التي تنشأ في بعض المجتمعات حتى المتطورة منها في أوروبا وأمريكا. وإلى أن ينشأ هذا النظام العالمي ينبغي العمل على التخفيف من الحساسية ضد الهجرة والتخفيف من السياسات الحمائية ضدها. فهي تطور طبيعي في المجتمعات وفي عالم اختلفت فيه الحدود وسهلت المواصلات والاتصالات الإعلامية والتلفزيونية، وحتى وسائل التنقل السري.

يجب أن تعتبر الهجرة نوعا من الاستثمار. فكما أن الدول المضيفة تصدّر آلياتها وخبراءها وصناعاتها المختلفة، والميزان التجاري في صالحها في الغالب، فإن دول العالم الثالث ليس لها ما تصدر إلا القليل – وخاصة البلاد التي لا تملك بترولاً – فإذا كان من مصدراتها اليد العاملة فينبغي أن يقابل ذلك بشيء من التفهم وألا تكون الحمائية الاقتصادية سببا في أن تجعل من الهجرة مشكلة أو تُعقّدها.

الهجرة تساعد على التعاون الدولي الاقتصادي، ليس فقط بالمساهمة في التنمية الاقتصادية للجهود التي يبذلها العمال الأجانب في بناء اقتصاديات الدول المستقبلة، ولكن كذلك في الأموال التي يحصلون عليها ويحول الفائض منها إلى بلادهم. فهذه الأموال تستثمر، إذا رُشّدت، في التعاون الاقتصادي مع الدول التي تستقبلهم. فأجور العمال المحولة يمكن استثمارها في المغرب، وتستفيد منها الصناعات والمنتجات الفرنسية في التجهيز والخبرة، عائدات بعضها إذن ستعود على التعاون الاقتصادي والصناعي المغربي الفرنسي.

نقطة أخرى أريد أن أشير إليها في إطار التعاون بين الشمال والجنوب وهي ضرورة مساعدة دول الجنوب مساعدة مهمة في التكوين المهني حتى يكتسب شباب هذه البلاد مهارات تمكنهم من خلق فرص العمل لهم ولمساعديهم في بلادهم بدلا من التفكير في

الهجرة دون مهارة إلى أوروبا أو أمريكا. فلو وجد نظام عالمي لمساعدة دول العالم الثالث على التكوين المهني لامتصت المهن التي يتعلمونها مع الاستثمارات الأجنبية فائضا من اليد العاملة ولخففت من أخطار الهجرة بدلا من سياسات الحماية التي كثيرا ما تحقق أخطارا وأضرارا للمهاجرين من بلاد العالم الثالث. التعاون هو البديل من السياسة الحمائية بكل متاعبها وأخطارها والعداوة التي قد تنشأ بين مواطني البلد المصدر والبلد المستقبل.

14 - أحمد صدقي الدّجاني

حديثي يتعلق بالمستقبل. والحقّ أن ما استمعنا إليه اليوم وأمْس، قدم لنا صورة عن البعد التاريخي لهذه الظاهرة، وقد تمنيتُ منذ البداية أن نبدأ بالبُعد التاريخي لنصل إلى ترسيخ الاقتناع أمام ظاهرة عرفتها المجتمعات. أنطلقُ من هذا إلى تشوّف المستقبل لأرى من خلال ما سمعناه أن الظاهرة مستمرّة، وهناك عوامل تنفخ فيها. نحن في عالمٍ يشهد على الصعيد الاقتصادي الشركاتِ العابرة القارات، في عالمٍ الاقتصادُ فيه بندٌ رئيسيٌّ يعتمد على السياحة ويعتمد على الفنادق وإقامتها ويعتمد على شركات الطيران، إلى غير ذلك. إذن فلننطلق من أن الظاهرة مُستمرّة، وعلينا أن نجد معالجة لها. هناك اتفاق على أن المعالجة يجب أن تبدأ من نظرة فلسفية، ولكن لابد من أن تتجسد في أمور عملية.

نقطة أولى بعد هذه المقدمة هي : هل للمجتمعات المدنية دور خاصّ في معالجة المشكلات الناجمة عن الهجرة في الأقطار المختلفة، إلى جانب دور الدولة ؟ المعالجة الحالية هي في الدرجة الأولى معالجة الدولة، والدولة عادة تحكمها النظرات التي استمعنا إليها، والتي في كثير من الأحيان تغفل خصوصية الفرد، والتي في كثير من الأحيان تتعامل مع الإنسان باعتباره رقماً. لقد ذهل بعضنا إبّان «حرب الخليج» وهو يستمع إلى بعض المسؤولين في منطقتنا يتحدثون عن العمالة العائدة من الخليج إلى أوطانهم بعد أن عملوا هناك سنين كثيرة وصرفوا ملايين وجاؤا بالملايين. بعض المسؤولين الحكوميين يتحدثون عن عبء هؤلاء المادي، وكيف أخلّوا بالأمور المختلفة الخ. نظروا إلى الأمر من خلال أرقام ولم ينظروا إليه من خلال هذا الإنسان العائد إلى وطنه. هنا، نستحضر المسيرة التاريخية الطويلة، كيف تعاملت المجتمعات القديمة مع الهجرة؟ المجتمعات القديمة تعاملت وأرست تقاليد في دائرتنا الحضارية. وفي مجتمعنا العربي الإسلامي وحتى قبل الإسلام. عرفنا مصطلح الحِلْف وعرفنا مصطلح الموالاة، يأتي المهاجر فرداً وإذا به يوالي القوم،

وإذا بهم يَلتزمون بأن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات. فهل يمكن أن تتطور هذه الصيغة اليوم من خلال المجتمعات المدنية في معنى التآخي الإنساني ؟ في معنى أن هؤلاء قد جاؤوا لسبب أو لآخر، بعضهم نتيجة ظروف قصرية، فيستقبل وتكون هذه الأخوة، وبعضهم لمنفعة متبادلة وليست ظروفاً قصرية. هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا هي تبادل منفعة، وكانت المنفعة أكثر للطرف الصناعي في الستينات والسبعينات والثمانينات.

الفكرة التي أريد أن أنتهي إليها هي أنّي أعتقد أنه يجب أن يتنامى دور المجتمع المدني في حركات تتحدث عن التآخي وتقف أمام الحكومات، تعالج الأمور بمنظار آخر، بمنظار أساسه التآخي الإنساني.

النقطة الثانية تتعلق بمشاعر هذا الفرد المهاجر وبالمشكلات التي تواجهه في التعامل مع المَوْطن الأصلي، ثم في الفترة التي يعيشها في ظل القوانين المختلفة في دولة المهجر. من الضروري أن يُلْتفَت إلى هذه المشاعر. ومن الضروري للمكتبية التي تسود في الدول والحكومات أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المشاعر.

أمامي نصّ عثرت عليه بعد كتابة البحث، إنه يعبّر على مشاعر ابن هذا العقد من السنين تجاه هذه القضية. كتبه لبنانيّ عربيّ نصرانيّ باللغة الفرنسية، في كتاب «ليون الإفريقي» لأمين معلوف. والحقيقة أنه عاد إلى شخصية حَسَن الوزّان، وضمّن النص مشاعر هذا الإنسان المهاجر. فليسمح لي السيد مدير الجلسات أن أقرأ النص : «خُتِمْتُ أنا حسن بن محمد الوزان، يُوحَنّى، لِيونْ، دِيميفِتْشْ، بِيدِي مُزَيّن، وعُمِّدْتُ بيَدِ أَحَد البابَاوات. وأُدْعَى اليوم الإفريقي، ولكنني لست من إفريقيا، ولا من أوروبا ولا من بلاد العرب. وأُعرفُ أيضاً بالغرناطي والفاسي والزّياتي، ولكني لم أصدر عن أي بلد ولا عن أي مدينة ولا عن أي قبيلة، فأنا ابن السّبيل، وطني هو القافلة، وحياتي هي أقلّ الرحلات توقّعاً. لقد عَرَفَتْ مِعْصَمايَ على التوالي دَغْدَغات الحرير وإهانات الصّوف، ذَهَب الأمراء وأغْلالَ العبيد. وأزاحت أصابعي آلاف الحُجُب وشاهدتْ عيْنايَ احتضار مدنٍ وفناءَ امبراطوريات، ولَسَوْفَ تسمعُ في فمي العربيةَ والتُّركية والقشتاليةَ والبربريةَ والعِبْرية والعاميّة الإيطالية، لأن جميع اللغات وكلّ الصّلَوات مِلْكُ يَدِي، ولكني لا أنتمي إلى أيٍّ منها، فأنا لله وللتّراب وإلَيْهِمَا راجعٌ في يوم قريب. وستبقى بعدي يا ولدي وستحملُ ذِكْرَايَ وستَقْرأ كُتبي، وعندها سترى هذا المشهد، أبوكَ في زيّ أهل نابولي، على مَتْن هذه السفينة التي تُعيده إلى الشاطىء الإفريقي، وهو مُنْهَمِكٌ في الكتابة وكأنه تاجرٌ يُعِدُّ لائحة حساباته في نهاية رحلةٍ بحرية طويلة، أليس هذا ما أفْعَلُه تقريباً ؟

ماذا رَبِحْتُ ؟ ماذا خَسِرْتُ ؟ ماذا أقول للدّيّان الأعظم ؟ لقد أقْرضْتَنِي أرْبَعينَ عاماً بَدَّدْتُهَا في الأسْفَارِ فَعِشْتُ الحِكْمَةَ في رُوما، والصَّبَابَةَ في القاهِرة، والأحْوالَ في فاس، وما زِلْتُ أعِيشُ طُهْرِي وَبَرَاءتِي في غرناطة». هذا واحد من المهاجرين في عصرنا ! ألا نأخذ هذه المشاعر ونحن نتعامل مع هذا الموضوع ؟ ألا نتحرك جميعاً أفراداً ومجتمعاً مدنيا لنقول للمَكْتَبِيِّينَ : القضية ليست قضية أرقام إنها قضية الإنسان في كل مكان، وفي كل زمان !

15 – جورج فوديل

لاشك أن هذه الدورة ستكون من الدورات التي ستبقى بارزة في تاريخ الأكاديمية لأهميتها ولدقة وعمق ما قيل فيها. ومرة أخرى فإني سعيد لنفاذ رؤية صاحب الجلالة التي أتاحت ملامسة مشكلة صعبة كثرت فيها المناقشة في وقت من أحرج أوقات المناقشة الدولية.

وأعترف بالجميل على ما تعلمته لأنني في هذه المواد أعدّ نفسي غير كُفء وأجيء هنا لأستفيد أكثر ممّا أجيء لأقول شيئاً من عندي. لذلك أود أن أدلي بمُلاحظة هامشية على العروض الممتازة التي سمعناها، وهي وإن كانت على هامش أشغالنا فهي تتعلق بالبيئة، ذلك أنه إلى جانب المجال الاقتصادي هناك مجال سياسي له ذاتيته وليس من السهل أن تنفذ إليه المجالات الأخرى الغريبة عنه.

إنها علامة استفهام كبيرة، ذلك أننا عندما نجتمع فيما بيننا ونسمع خبراءَ ورجالاً عاملين يمدوننا بعِلمهم وبشكوكهم أحياناً، فلابد أن هذا سيُترجم في وقت مّا إلى أعمال سياسية. إن الليبرالية لا تستطيع – ولو اعتمدنا الحلول الليبرالية – أن تدبّر نفسها كما نراه الآن في المحادثات التي ترمي إلى إدخال ليبرالية أكثر في العلاقات الدولية. هذا يأتي على يد حكومات منبثقة عن الانتخاب أو عن آليات سياسية لا مناص منها. وأرى أنه تجاه اقتصاد عالمي معقد وذي مستويات مختلفة حيث العلاقات اقتصادية وإنسانية معاً، فإن الجهاز السياسي الذي بأيدينا ربما يكون أقل تطوراً ممّا تستوجبه قدرة التحكم في القضايا المطروحة. إن القرارات التي يجب اتخاذها ليست دائماً قرارات وطنية محضة حتى لو كانت بعض الدول تلعب دوراً أكبر ممّا تلعبه بعض الدول الأخرى في اتخاذ القرار. والواقع، أن التموجات الانتخابية متناقضة وتسير في اتجاهات متعارضة. ذلك ما نراه أحياناً في الحياة الدولية. ففي وقت معيّن تتجه حركة مّا إلى الليبرالية وتأتي

حكومة أخرى في بلد آخر بأغلبية لها نزعة حمائية. وتزامن الحركات الانتخابية في دول العالم ليس أمراً ممكناً ولا أعرف كيف الحصول عليه إلاّ بإحداث «دولة عالمية» وهو أمر بعيد الاحتمال وغير مرغوب فيه. هذا إشكال أول، أما الإشكال الثاني فهو أكبر، إذ حتى في الإطار الوطني – وهنا اتفق مع ملاحظة السيد لوري – فإن لعنصر الزمن أهميته كما سنرى :

تمتاز الانتخابات بأنها تسير في الديموقراطية المثالية حسب أزمنة ثلاثة :

– زمن الحكومة.

– زمن الاختيار.

– زمن التقييم من قِبَل المنتخِب بعد ثلاث أو أربع أو خمس سنوات، ذلك مرهون، حسب البلدان، بعمل الحكومة. لكن هناك تفاوت كبير بين إدراك المنتخبين حين الاختيار بالنظر إلى المشاكل المطروحة من جهة، وبين النتائج المحصل عليها من جهة أخرى. ومن التقليدي أن الحكومة التي تتقدم أمام المنتخبين تحمل معها نجاح أو فشل من سبقها. وهذا الأمر قد يصير كاريكاتوريا. أذكُر أني حضرتُ في فرنسا، بعد تدشين «القطار السريع جدّاً» حديثا في حانة كان المشاركون فيه يتبادلون التهنئة بعمل الحكومة المؤدي إلى تدشين القطار السريع جدّاً مع أن هذا القطار كان قد هُيّيء من قِبَل رجالٍ آخرين وليس من قِبَل الحكومة القائمة التي لم تمارس المسؤولية إلا منذ ستة أشهر. وهكذا الأمر في الاقتصاد أيضاً، وكل حكومة توجد في مرحلة هناء لظروف معيّنة أو لعمل حكومة سابقة يمكن أن تنال حظا من العتاب، تزيد فيه وسائل الإعلام التي أصابتها عِلّة اللحظية ولا يهمها سوى المزامنة وسبق الأحداث، والجمهور أصبح من جهته ذا ثقافة إعلامية مكوّنة من النتائج التي تأتي في الحين.

وهناك أسباب أخرى جعلت بعض البلدان تمارس نوعاً من الاقتصاد الموجّه ذي النتائج الحينية، سواء كانت تلك النتائج حسنة أو سيئة. فمثلاً تحديد سِعر أعلى لا مزيد عليه، وتقسيط أو تحرير هذا أو ذاك، كل ذلك له وَقْعٌ حيني. ومن الصعب أن تُفهِم جمهوراً يعيش هذه التجارب أن أموراً أخرى تجري مجراها تحت وطأة التعقد وعامل الزمن. وكل هذا يؤدّي في الحياة العامة وفي تسيير العمل الاقتصادي إلى نتائج غير مرضية. وسأسرد واحدة منها وهي تحويل المشكلات الملموسة التي نستطيع التحكم فيها إلى مشكلات إيديولوجية أو عاطفية.

16 – محمد فاروق النبهان

لقد تابعتُ باهتمام العروض التي قُدّمت حول هذا الموضوع، وكنا نتحدث باستمرار عن النظام العالمي الجديد. وهنا أتساءل : هل نحن فعلاً أمام نظام عالمي جديد ؟ فعندما نستعمل كلمة النظام، نتحدث عن نظام متكامل، وهنا لا نجد أننا أمام نظام متكامل. نقول : إننا أمام وضع عالمي جديد.

هناك اضطراب في الأوضاع، هناك وضع ناتج عن اختلال الوضع الذي كان قائماً في السابق، سواء في مجال المواقف السياسية أو في مجال المعادلات الدولية أو في مجالات الهجرة، أو في المجالات الاقتصادية. أما ظاهرة السياسات الحمائية فهي جزء من الواقع الاقتصادي الذي نعيشه. وهنا نتساءل أيضاً : هل هي قضية قانونية نبحثها في إطار الأعداد والأرقام، وفي إطار السياسات ومفاهيم السيادة ؟ أم نبحثها في إطار إنساني اجتماعي ؟ إن الأمم المتحدة تقول : هناك مجلس الأمن الدولي، لماذا كلمة «الأمن» ؟ لأنها اعتبرت الأمن جزءا من الأهداف التي يجب أن تحرص عليها المجتمعات المعاصرة. فعندما نعالج مشكلة الهجرة يجب أن نعالجها من منطلق الأمن الدولي. فهذه الظاهرة اجتماعية، فهل يمكن أن تُعالَج من خلال لغة الأرقام، ومن خلال القوانين والاتفاقات التي يباشرها عالم الشمال والدول القوية ؟ وعندما نقول «السياسة الحمائية»، فالضعيف هو الذي يجب أن يحتمي من القوي وليس العكس. والضعيف لا يستطيع أن يباشر دوره أو أن يتجاوز الخطوط الموضوعة له. فالسياسة الحمائية يمكن أن تكون سياسة الدول النامية، ولكن لا يمكن أن تكون سياسةَ دولِ عالم الشمال، الذي يملك القوة على حماية نفسه من خلال مواقفه السياسية، وقوته الاقتصادية والعسكرية. وهنا نقول أن من حق دول الجنوب أن تضع سياسة حمائية لحماية ذاتها من سياسة الهيمنة والتدخل في اقتصادها، ومن واجب دول الشمال أن تضع استراتيجية أمنية تحقق من خلالها الأمن في العالم.

عندما اجتمع زعماء قمة مجلس الأمن في عام 1992 وأصدروا بياناً أكّدوا فيه على أمور أهمها حقوق الإنسان والسلام الدولي، فهل يمكن أن يتحقق هذا من خلال الاضطراب ومطاردة العاطلين في دول الجنوب وطردهم والضغط عليهم ؟ إن هذا سيحدث بلا شك خللاً في الأوضاع الاجتماعية في دول الجنوب، وسوف ينعكس على الوضع الدولي، وعلى الأمن الدولي بشكل عام.

ولهذا فإننا نحتاج اليوم إلى أن نعالج هذا الموضوع من منظور آخر، من منظور أخلاقي،

منظور التكافل والتناصر بين الشعوب، بين الشمال والجنوب لتحقيق الأمن الدولي في المجتمعات. فلا يمكن للشمال أن يعيش منعزلاً من خلال سياسة عنصرية. ولا يمكن أن يتحقق الأمن من خلال سياسات عنصرية يباشرها الأقوياء ضد الضعفاء. إننا نريد أن نحقق الأمن من خلال توفير ظروف الأمن، والأمن لا يتحقق من خلال سياسات تضايق القفير في فقره وتضيّق عليه الخناق إلى أن يصل مرحلة المعاناة، ثم التطرّف والعُنف. العنفُ ظاهرة طبيعية لا يمكن أن تحدث إلاّ عندما تتوفر أسبابها. ولا يمكننا أن نطالبه باحترام الشرعية. ومن هنا فإننا نريد من هذه الندوة أن تدرس ظاهرة الهجرة من منطلق إنساني، من منطلق التكافل والتناصر بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق الأمن والسلام الذي نتطلع إليه.

17 – المهدي المنجرة

الواقع أننا أمام مسألة أخلاقية كما قال السيد فاروق النبهان. إننا نلاحظ أنه كلما ازدادت وسائل الاتصال، قلّ الاتصال بين الناس. وكان «إليتش» قد درس منذ سبع أو ثمان سنوات هذه الظاهرة، فاتخذ مدينة «مونريل» مثالاً وقارن الاتصال بين الأفراد، أعني كم مرة اتصلوا بعضهم ببعض في سنة 1937 وسنة 1980. ولاحظ أن تنامي أدوات الاتصال جعلت الناس يُقِلّون من الاتصال بينهم ! أرى أن الإنسان مجبول على الحركة، وأن حركة الأفكار والأشخاص هي عنصر أساسي نجده في النصوص التقنينية ولذلك نعدّه تقدماً كبيراً في مجال القانون الدولي. وإننا لنتذكّر هنا الفضائح التي كانت تنجم عن رفض الاتحاد السوفياتي إعطاءَ تأشيرة السفر إلى الخارج. فقد كان هذا اعتداءً على حق تنقل الأشخاص بحرية.

في النظام الاقتصادي العالمي، الواقع أننا نسير نحو العالمية، هذا يعني أن ما تراقبه الدول يتقلص تدريجياً. والبروفسور فوديل على حق عندما تحدث عن ماهية المسؤوليات التي على الحكومات أن تضطلع بها في المستقبل. لكن يجب أن نعرف ماهي مجالات القرار التي نعنيها في كلامنا هذا. إذا قارنّا ما كانت عليه مجالات المسؤولية التي كانت تمارسها حكومة مّا منذ 40 سنة (سواء كانت تلك الحكومة ليبرالية أو اشتراكية أو شيوعية) بما عليه الأمر اليوم، فإننا سنرى أن تلك المجالات صارت ضيقة. وهكذا حافظنا على بنيات حكومية، وبرلمانية ولجانية، وعلى بنيات فوقية كانت ابتُكِرت لمسؤوليات ومجالات عمل معيّنة، وأصبحت اليوم تتقلص. وأصبحنا أمام بيروقراطية تستعمل طاقاتها لذاتها لا غير.

وأودُّ أن أعلّق على عنصر «الزمن» الذي أشار إليه البروفسور فوديل : «إن الزمن يتحرك في كل الاتجاهات». واسمحوا لي أن أقرأ عليكم نصاً عمره 200 سنة، وهو جزء من الدستور الفرنسي لسنة 1793، موضوعه : «من هو المواطن الفرنسي ؟ يقول النص : «إنه كل أجنبي عمره 21 سنة نافدة، يسكن فرنسا منذ عام ويقتات من عمله أو اتخذ لنفسه مِلكاً أو تزوج من مواطنة فرنسية أو تبنّى طفلاً أو أعال شيخاً. وكذلك كل أجنبي قال فيه الجهاز التشريعي إنه استحق تقدير الإنسانية». (الفصل الرابع من دستور 1793).

إني أتمنى أن نأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، لكن ليس ليكون عاملة تقهقر، بل ليكون عامل تقدم.

18 – جورج فوديل

أشكر زميلنا كثيراً على سرده لهذا النص الجميل. ومن الأسف أن هذا النص لم يطبق أبداً لأن الدستور نفسه لم يدخل حيّز التطبيق، وذلك لسبب بسيط وهو القول حينئذ بأن تطبيقه سيكون فيما بعد، عندما تتحسن الأوضاع، لكن الأوضاع لم تتحسن... وإني آسف معكم لذلك.

19 – عبد الهادي التازي

يتركّز تعليقي على ما قاله الزميل لورْدْ شالْفونْت. وتزكيةً لما قدّمه من معلومات حول تسامح المسلمين مع غيرهم في العصر الوسيط، أريد أن أتقدم بهذه الوثيقة التي كنتُ أصحبها معي بالصدفة، وهي وثيقة مؤرخة ب 24 أكتوبر عام 1980، وهي رسالة من العاهل المغربي إلى فيلِبْ الثالث ملك فرنسا، بهدف التوسط بينه وبين ألْفونْس العاشر في أمر يتعلق بالأمن والسلام في أوروبا. سأترك هذه الوثيقة للزميل العزيز، وأقول له إن الفكرة التي تقدم بها فكرة رائدة ومشروع مهم.

إننا نعلم أن جلالة الملك الحسن الثاني قد تقدّم قبل ثلاث سنوات إلى منطقة اليونسكو بمشروع يدخل في هذا الإطار، ويوجد الآن أمام أنظار هذه المنظمة. وهو كما قلتُ، يدخل في إطار الدعوة إلى التسامح الديني بين الأمم. لكن هذا النداء، وكما علمتنا التجارب، يحتاج إلى دعم قَوي من الجهات المسؤولة. فخلال هذه السنة (1993)، حضرتُ أربع مؤتمرات دولية تدخل في إطار حوار الحضارات وحوار الديانات وحوار الثقافات، ومع الأسف فإننا نخرج منها كما دخلنا.

إن الحوار شيء جميل، ولكن أجمل منه وأنفع أن يتبناه القادة الذين لهم كلمة مسموعة. إن الأمر ينبغي أن يدعو إليه رؤساء الدول. وإن الخطاب الذي أشرتم إليه، والذي نطق به الأمير شارلز في مركز الدراسات الإسلامية، لا أُخفيكُم أن سائر المحافل الإسلامية تَقَبَّلته بتقدير كبير، وخاصة منها القسم المتعلق بعطاء الإسلام للحضارة. إنني أزكي مشروع الزميل لورد شالفونت، وأرجو أن يكون هناك تحرّك أيضاً من رؤساء الدول. وختاماً، رجائي إلى الزميل العزيز أن ينشر هذا التدخل على شكل أكثر اتساعاً، وعلى نحو ما انتشر به خطاب الأمير شارلز، لأن ذلك سيعيننا على تحسيس المعنيين بالأمر، وبالتالي سيكون خير تمهيد للقاء الذي دعوتم إليه.

20 - المهدي المنجرة

أطلب المعذرة من السيد لورد شالفونت لأنني لأول مرة أتفق معه في كل شيء ! إن الموضوع الذي أثاره هو بالنسبة لي ذو أهمية بالغة لأن حياتي المهنية تمحورت كلها حول هذا الموضوع.

كان لي الشرف أن أكون أول نائب مدير عام في اليونسكو مهتم بمجال الثقافة والعلوم الاجتماعية، وكان المشروع كله مبنياً على أساس الحوار بين الحضارات. وكنتُ مسؤولاً عن قطاعات التاريخ الفكري والعِلمي للإنسانية، والمشروع الموسّع لتاريخ إفريقيا. واكتسبتُ خلال 16 سنة بعض التجربة في المجال السياسي والثقافي والحضاري ففهمتُ معنى «القيَم».

وغادرتُ المنظمة سنة 1976 لأنها وصلتْ درجة في الشكّ حول مفهوم ما هو «العالَمي L'universel» إلى حد أن المرء إذا لم يسلّم بأن القيَم اليهودية المسيحية وحدها هي القيَم العالَمية، فإن هذا المرء يُعدّ خارجاً عن التاريخ ومتخلفاً.

وفي سنة 1976، عند مغادرتي اليونسكو، اجتمعتْ أول طاولة مستديرة نظمتها «المنظمة الدولية للتنمية في روما، Society for International Development (SID)»، وأكّدتُ حينئذ في الدراسة التي قدّمتها أن أهم نقطة سياسية في الحوار بين الشمال والجنوب هي الثقافة، وقلتُ حينئذٍ إنها التواصل الثقافي والحضاري. إني حين أسمع كلام شخصٍ ذي قيمٍ يهودية مسيحية، أفهم كل كلمة يقولها، أرجع إلى تاريخه ومناخه الاجتماعي والتاريخي. لكن حين يتكلم شخص من العالم الثالث فإنه لا يُقابَل بنفس المجهود من الطرف الآخر لكي يُفهم ويُتفاهم معه. لهذا فإني أجزم بأنْ ليس هناك اتصال بين الطرفين. بل هناك كلامٌ من طرف واحد وهو ما يسمى بالمونولوك. ومنذ

سنة 1976 وكل كتاباتي تدور موضوعاتها حول هذا الأمر. في سنة 1979، في تقرير «نادي روما ON NE FINIT PAS D'APPRENDRE. NO LIMITS TO LEARNING». قلتُ إن أهم شيء في التربية الجديدة، إذا وُجِدَت، هو الاهتمام بالقيَم. وفي سنة 1986 في مناقشة تلفزيونية في اليابان، شاهدها 60 مليونا من النظارة قلتُ ل «جان جاك سيرفان شرايبر»، إن الحروب المقبلة ستكون حروباً حضارية، وإن أول حرب حضارية ستكون بين اليابان والولايات المتحدة. ثمّ جاءت حرب الخليج وقلت : إن هذه حربٌ حضارية ! وفي فبراير الأخير كان لي استجواب مع مجلة «دِيرسْبيكل» التي كتبَتْ في صفحة كاملة : «الحرب العالمية الحضارية الأولى»، وكنتُ قد أكّدتُ أنه لم تكن هناك حرب عالمية أولى، بل حربٌ أوروبية/أوروبية، ولم تكن هناك حرب عالمية ثانية بل حربٌ أوروبية/أوروبية، دخلها اليابان فيما بعد.

وجاءت أخيراً المجلة المشهورة «الشؤون الخارجية Foreign Affairs» فنشرَتْ في عددها صيْفَ 1993، أعني قبل شهر، مقالاً بعنوان «اصطدام الحضارات Clash of Civilizations» وكان لهذا المقال وقْعٌ لدرجة أن الوزير الأول الماليزي – المدعوّ لحضور مؤتمر دعا إليه الرئيس الأمريكي في نطاق حوار دول المحيط الهادي – لم يلبّ دعوة المشاركةِ.

صاحب هذا المقال هو السيد «هَانْتِينْتون Huntington» الأستاذ والرئيس لمعهد الدراسات الإستراتيجية بجامعة «هارْفارد». وهو على رأس كل مجموعات التخمين المتصلة مباشرة أو بشكل غير مباشر بوزارة الخارجية الأمريكية. وجلّ أموال هذا المعهد تأتي من الدوائر الحكومية. وأودّ، إذا سمحتم أن أقرأ عليكم مقتطفات من هذا المقال.

يقول السيد «هانْتينْتون» : «أرى أن أصل الصراعات في هذا العالم الجديد، لن يكون عقدياً في الأساس ولا اقتصادياً في الأساس، إن الانقسامات الكبيرة التي ستطرأ على الإنسانية وأصلَ الصراعات سيكون ثقافياً. إن الدول/الأمم ستبقى العوامل الأكثر قوة في شؤون العالم، لكن الصراعات الأكثر تميزاً في السياسة العالمية ستكون بين الأمم وبين مجموعات تنتمي لحضارات مختلفة. إن تصادم الحضارات سيطغى على السياسات الكونية».

هذه مقدمة فقط ! لهذا عندما أسمع حديث لورد شالْفونْت، اتفق معه في مشروعه هذا الذي يجب أن يحظى بالأسبقية إذا أريد للإنسانية أن تدوم. يقول لورد شالفونت : «إن السبب الأكثر وروداً في الصراعات هو الحذر والخوف».

إن الحذر والخوف يحصلان عندما يستحيل الاتصال الثقافي، عندما لا يفهم المرء دوافع غيره وتطلعات المجتمعات الأخرى وإحساسات الثقافات الأخرى. وأظن أن لا أحد يقدر على التعبير عن هذا أحسن من لورد شالفونت. فأنا أشاطره الرأي وهذا هو ما جعلني أرصد حقوق التأليف التي تنوبُني في تمويل «صندوق للتواصل الثقافي بين الشمال والجنوب».

لقد نشرتْ المجلة البريطانية «The Economist، الأكونومِسْت» في إصدارها في الأسبوع الثاني لشهر غشت 1990. إبّان حوادث الخليج مقالاً بعنوان : «الإسلام العدو المقبل»، نقرأ فيه أن الحرب العقدية قد انتهت، فمن سيكون العدوّ غداً ؟

وماذا يقول السيد «هانتينْتون» اليوم، بعد ثلاث سنوات ؟ يقول : «بانتهاء الحرب الباردة، تخرج السياسة العالمية من مرحلة إلى أخرى يكون الرهان الأساسي فيها هو التصادم بين الغرب والحضارات الأخرى».

ويشرح لنا – وهو في هذا يلتقي معي في حديثي عن الحربين العالميتين الأولى والثانية – أن العصر الغربي من التاريخ الحديث، لم تقع فيه سوى حروب أهلية بين أطراف ينتمون للحضارة اليهودية المسيحية – ويعني الغرب – لكن ابتداءً من حرب الخليج، وبانتهاء الحرب الباردة، فقد مررنا إلى عصر آخر المشكلاتُ فيه حاصلة بين الثقافات الغربية والثقافات الأخرى جميعها.

ويضيف : «إن التفاعلات بين الشعوب ذات الحضارات المختلفة تتقوّى». لقد كنتُ تعلمتُ في العلاقات الدولية أنه كلما ازداد الناس تواصلا، قلّت أسباب عداوتهم. لكن «هانْتينْتون» يؤكد العكس ويقول : إنه كلما ازددنا تعارفاً وإدراكاً لإحساسات الآخرين، ازددنا انكماشاً وانعزالاً !

ويبين لنا أسباب نهوض «الأصولية» بقوله إن الدولة لما صارت ضعيفة، أخذت الشعوب تُولّي وجهها نحو الدين لتأخذ منه عوناً أكثر من الذي عند الدولة، رغبة في تأكيد قيَمها. وفي جل نواحي العالم، سيأتي الدين ليملأ الفراغ. وهذا صحيح بالنسبة للأديان جميعاً، لا بالنسبة للإسلام وحده.

إن أطروحة «هانْتينْتون» هي أن الخطر المحذق بالحضارة الغربية يتمثل في في عَدُوّيْن اثنين : الإسلام والكونفوشْيوسية. إنه يقول هذا صراحة، بل إنه يعطينا مفاتيح لما على الغرب أن يقوم به ضد هذه الحضارات العدوّة. ويقول : «لقد انتهت الحرب الباردة بانهيار الجدار الحديدي، وبدأ الانقسام الثقافي في أوروبا يدبُّ بين المسيحية الغربية من

جهة وبين الإسلام والمسيحية الأورثودوكسية من جهة ثانية». «وبعد حرب الخليج، فإن منظمة حلف الشمال الأطلنطي أخذت توجّه برامجها لمواجهة الأخطار المحدقة بحدودها الجنوبية». وقد كُتِب هذا قبل تصريح لوزير الدفاع الأمريكي جاء فيه أن على الولايات المتحدة أن تغيّر استراتيجيتها النووية. وقد قال «لي أسْبِنْ» إنه بعد انتهاء الحرب الباردة فقد انتهى الخطر النووي بين الدول - يعني الدول الغربية - لكن الخطر ما زال آتياً من الدول العَدوّة، يعني العراق وكوريا الشمالية وكل البلدان التي تحاول تطوير تكنولوجيا القوة.

وسأنهي حديثي فأقول إن المواجهة التي دامت قروناً بين الغرب والإسلام يمكنها أن تعود بشراسة. فمن الجهتين، هناك اصطدامٌ حضاري. لكننا نحن أهلَ الإسلام، نتحلى بالعفة، ولن نقول مثل «هانْتينْتون» حين يعطي الحلول. لذلك أدعوكم إلى أن يفهم بعضنا البعض. لقد ناضلتُ سنين كثيرة من أجل التواصل الثقافي. لكن الجيل الذي أنتمي إليه والذي يعرفه الغرب أخذ في التناقص.

إني أعرف الطلبة المنتمين للبلدان النامية، وقد قطعوا الصلة بالبلدان التي استعمرتهم من قبل. إنهم يرون أن الإسلام كان قد اتُّخذ ذريعة لمحاربة الشيوعية. واليوم، وبعد انهيار الشيوعية، أصبح الإسلام هو العدو.

لذلك فإني أؤيد اقتراح لورد شالفونت وأتمنى أن تقوم الأكاديمية بوضع مشاريع من شأنها أن توقف سوء التفاهم وأن تتجاوز تصادم الحضارات الذي يعدُّ أكبر خطر محدق بنا جميعاً.

21 - إدريس خليل

أستسمحُكم في التعبير عما أشعر به من سعادة وأنا أسمع تدخلات أمسِ واليوم. إن الليبرالية والحمائية والهجرة هي ذات أبعاد متعددة كما رأينا : بُعدٌ اقتصادي - وقد دُرس طويلاً - وبُعدٌ إنساني، وبُعدٌ ثقافي، وسأضيف من جهتي بُعداً رابعا لم يُتناول بما فيه الكفاية، وهو البعد العلمي والتكنولوجي. ولقد كنت أسأل نفسي حين سماعي هذه العروض والمناقشات : بماذا يتعلق الأمر ؟

إنه ترسيخ أسُسٍ عقلانية وموضوعية للمبادلات الاقتصادية والإنسانية والثقافية. ولم أكفّ عن السؤال : هل هذا المشروع واقعي ؟ هل هو قابل للإنجاز ؟ وجاء سؤالي هذا وأنا أتذكّر ما قاله الجنرال دوكول بأن لا علاقة بين الدول إلاّ علاقة تبادل

المصلحة، وأضيف «علاقة القوة أو نِسَب القوة». على كل حال يجب ألاّ نيأس من ذكاء الإنسان، ولذلك قُدّمت عدة اقتراحات.

إن السؤال المطروح، وهو عقلنة المبادلات الدولية، لا يبدو لي رهيناً فقط باعتبارات تقنية واقتصادية، لأن الهزات والصعوبات التي يمر منها العالم لها أسباب عميقة، والحلول لن تكون إلا على قدر العمق. ومن هذا المنطلق أتناول البعد العلمي والتكنولوجي للإشكاليات التي نحن بصددها. والسبب الأساسي في رأيي هو عدم التطابق بين عنصرين اثنين : الديموغرافيا والموارد الطبيعية، وهو نتيجة التقدم الذي نعيشه الآن.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة أدّيا إلى أمرين خطيرين : الأول هو سرعة استهلاك الموارد الطبيعية. والثاني هو ازدياد عدد سكان العالم. والمؤكد أن من الضروري أن يحصل التوازن بين هذين العنصرين. قديماً، حين يكون عدم التوازن، تأتي الكوارث الطبيعية، والطواعين والحروب، فترُدّ الأمور إلى نصابها ويتحقق التوازن من جديد. وهذا لم يعد في الإمكان اليوم.

لقد قُدمت حلول كثيرة، لها جانب تقني، في المجال الاقتصادي على الخصوص. وثمة اقتراح لم يُنتبه إليه، وهو ما قاله «سولجينيتْسين» عندما اعتبر في إحدى كتاباته الأخيرة أن الوفاق العالمي، والحدّ من الفوارق بين الدول، في المجال الاقتصادي خصوصاً، كل ذلك يستلزم من الإنسان أن يقبل تلقائياً عدم تجاوز حدود معيّنة، وأن يتخذ بعض الإجراءات كإيقاف أي تقدم علمي أو تكنولوجي، والرجوع إلى الأخلاق من خلال التربية. لكنِ هذا الحل يبدو مستحيل الإنجاز، لأن من الصعب مواجهة دينامية التقدم، لاسيما أن هذا يعني في نهاية الأمر التخلي عن تقدم المعرفة.

وماذا يبقى بعد هذا؟ يبقى أن الحلّ يوجد في الأصل، وأرى أن مشكلة الديموغرافيا والموارد الطبيعية ستزداد ارتباكاً إن لم يكن ثمة عنصر آخر. هذا العنصر ينحدر من التعامل بين العلم والتكنولوجيا. أرى أن مشكلة المبادلات الدولية ستزول إذا ابتكرنا أصولاً جديدة للطاقة، إذا استطعنا استخلاص وإنتاج الطاقة من الانصهار النووي بدل الانشطار النووي، إذا استطعنا إخضاع الطقس علمياً، وابتكار موادّ جديدة تمكّن من تدارك الخصاص الغذائي. هذا ليس مستحيلاً، ويمكن تحقيقه إذا شجعنا العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي. لكن، مع الأسف، لم ينل هذا الجانب إلا أهمية محدودة من قِبَل المسؤولين في العالم.

إن أوروبا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية الآن تحدّ من ميزانيات البحث. أما البلدان

النامية فإنها تتجاهل هذه الأمور. أرى أن العنصر الجديد الذي من شأنه أن يحلّ المشكلات التي نتدارسها اليوم، تكمن في تطابقٍ أحسن بين الديموغرافيا وبين الموارد، وإذا لم يمكن هذا، فمن اللازم إيجاد بدائل، أعني الموارد الجديدة. وفي هذا يستطيع العلم والتكنولوجيا إمدادنا بما نحتاجه من حلول.

22 – حايم الزعفراني

لم أكن أفكر في التدخل أثناء هذه الدورة. لكني حضرتُ كل الجلسات، واستفدت كثيراً ممن تحدثوا فيها، في هذا المجال الغريب عن اهتماماتي العلمية التي أتابعها منذ ما يزيد على الثلاثين سنة.

لقد أثار انتباهنا لورد شالفونت في حديثه عن حوار الثقافات. وفي الحوار، سبق لي أن تحدثتُ في رحاب هذه الأكاديمية، في الدورة المخصصة لابن ميمون والغزالي، وفي دورة أخرى انعقدت في أكتوبر 1991، حين تفضلَتْ الأكاديمية باستقبالي وكان الموضوعُ «الحوار الإسلامي اليهودي في الأندلس والمغرب». وقد دأبتُ دراساتي منذ ثلاثين عاما على البحث عن نقط الالتقاء والحوار والاتفاق بين المسلمين وبين اليهود. ولهذا الغرض، أقمنا عدة نماذج : النموذج الاجتماعي الاقتصادي والنموذج الثقافي واللغوي والنموذج الموسيقي والصوفي وحتى في مجالٍ قد يبدو تافهاً بادىء الرأي وهو مجال الآداب الشفوية والشعبية.

وإن لم أتدخل هنا فلأني لا أظنّني قادراً على الحديث عن مشكلات الهجرة والمبادلات التجارية ! لكنّي أرسلتُ رغم هذا مقالاً سيُنشر في مجلة «الأكاديمية»، وكوضوعه «حُضور الحكمة اليهودية والإسلامية في أوقات متميزة من التاريخ». وقد مررتُ بالتاريخ بدءاً من العهد التوراتي، واعتبرتُ أن نصوص و«أمثال» أيوب وحِكَمه، أو بعض فصول المزامير أصلها شرقي، وهي بمثابة مجموعة حكم لا توراتية فقط، ولكنها شرقية كذلك، كما شهد بذلك «سعديا الفيومي». إنها حكمة إشراقية. وقد قدمتُ في هذا النص أيضاً عرضاً تاريخياً للحكمة، ونبهت لبعض القضايا كالحضور اليهودي والحكمة اليهودية في جزيرة العرب قبل الإسلام، وتأثير الثقافة الإغريقية على الفكر الإسلامي بعد ظهور الإسلام وتأثير الثقافة الإغريقية على الفكر اليهودي من خلال الإسلام.

وأودّ أن أذكر فضائين متميزين في الحكمة : واحد فلسفيٌّ فقهي يقوده القاضي عبد الجبار المعتزلي ومعاصره اليهودي «سَعديَا كاوْن»، والإثنان يلتقيان في مجالات العلم

والدين، في مفهوم المعرفة وتصنيف الفروض الدينية إلى عقليات وسمعيات، وآخر لم أكن أتصوره، لكننا أشرنا إليه هنا في الدورة المخصصة لابن ميمون والغزالي، وهو ما على ابن ميمون من دَيْن للفكر العربي الإسلامي. لقد كتب ابن ميمون كتبه كلها بالعربية إلاّ كتاباً واحداً خص به إخوته في الدين، وهو «المِشْناتورا» وهو دستور ميموني ينظم المجتمعات اليهودية جميعها بما فيها من فئات تقليدية وأصولية وغيرها. وقد قارنتُ هذا الدستور «بإحياء علوم الدين» للغزالي، ولاحظتُ توازياً عجيباً بين مفهومي الدين عند المؤلفيْن، وحتى في بنية الكتابين. فإحياء علوم الدين سبقه كتاب اسمه : «كتاب العلم» وهو ككتابِ ابن ميمون المؤلف باللغة العبرية والموجّه لليهود واسمه «سفرمادا» أعني كتاب العلم.

لم أكن أتصور هذا المستوى من التوافق والتخاصب، رغم أني كثيراً ما رأيتهما في مجالات أخرى، خصوصاً في السياسة والموسيقى والفلسفة وفي الأدب الشفوي الشعبي.

وبعد، فإني أسأل نفسي : إن هذا الذي كان من قبلُ بين المسلمين واليهود، لماذا لا يكون بين المسلمين والنصارى ؟ لماذا لا يعود الماضي من جديد ؟ من المصادفات أني كتبتُ على الغلاف الرابع من كتابي : «الأدب اليهودي الشفوي والشعبي في الغرب الإسلامي» هذه العبارة ل «لويس أراكونْ» : «إن ما كان سيكون، شريطة أن نتذكره !».

23 – أِلكْسندرْ دومارانْشْ

إني أتفق بطبيعة الحال مع الاقتراح الشجاع الذي قدمه زميلنا لورد شالفونت. وكما قال تشورشيل : «عندما نتحدثُ فإننا لا نتحارب». إن ما اقترحه زميلنا مهمّ جدّاً وصعب المنال أيضا، لأننا عندما نرى أن بريطانيا لم تستطع منذ سنين أن تحل الصراع الإيرلندي حيث بلغ عدد الأموات ثلاثة آلاف ميّت، وأن فرنسا لم تفلح في حل مسألة كورسيكا، عندئذ ندرك مدى صعوبة الجهد الذي سيبذله هو وأصدقاؤه الذين سيساندونه.

أودّ أن أقول إنه لكسل ذهني وتبسيط للأمور أن نزكي إحدى ابتكارات الصحفيين البسطاء، باستعمال مصطلحات خطيرة الدلالة كمصطلح «الشمال والجنوب». و«الجنوب والشمال». أرى أن هذه العبارات التي نسمعها كل يوم ومن أفواه الرجال المرموقين تدعو إلى الصراع وتحمل في طيّها نزعة عنصرية. إني كثيراً ما أسمع في الولايات

المتحدة، وفي أوروبا : حذارِ ! فإنكم ستكونون في القرن المقبل 5 مليارات نسمة في الجنوب، ومليارًا واحدًا في الشمال. وبما أن الملايير الخمسة ستموت جوعًا والآخرين سيُصابون بالتخمة من كثرة الأكل، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى الصراع ! إني لا أرى أن ثمة حماقة أكثر من هذا القول.

يقول الأمير «بيسْمارْك» الذي احترمه كثيرًا لأنه من كبار الأوروبيين : «من بين كل العناصر التي تكوّن التاريخ، فإن العنصر الذي لا يتغير أبدًا هو الجغرافيا». إن مفهوم مصطلح «الشرق والغرب» الذي أزعج آذاننا منذ عقد من الزمن قد انتهى منذ أن هوَت الإمبراطورية السّوفياتية. وكذلك سنكفّ غدًا عن سماع مصطلح «الشمال والجنوب». علينا أن نفهم هذه المسألة بطريقة أخرى، وأودُّ أن تلاحظوا معي ونحنُ نتحدث عن الجغرافيا وخطوط الطول والعرض أن لا أحدَ يستطيع أن يسطّر بالقلم حدودًا تفرق بين الشمال والجنوب، ففي البلدان الإسلامية بلدانٌ تعدّ من أغنى بلاد العالم وأخرى من أفقرها. وفي الشمال، هذا الشمال الذي أنتمي إليه، توجد بلدان غنية جدًّا وأخرى فقيرة جدًّا كذلك. أظن أن علينا ابتكار مصطلحات أخرى لأنه بالنسبة لأغلبية الناس العاديين لا تعدو هذه المصطلحات أن تكون ذات دلالة جغرافية. ففي القارة الأمريكية مثلاً هل يمكن القول إن الجنوب هو ما تحت «ريوكراندي» وحدود المكسيك، وأن الشمال هو الكتلة الأمريكية الكندية ؟ كلاً لأننا إذا ضربنا مثلاً بالشيلي الذي يوجد في الجنوب، نرى أن هذا البلد يعيش في ازدهار بعكس ما يقال عنه عادة. أما بوليفيا، وهي في الشمال قليلاً، فهي مغرقة في الفقر والمسغبة.

أرى حضرات الزملاء، أن علينا أن نعمل للقضاء على هذه المفاهيم المبسطة والمؤدية إلى الصراعات.

24 – محمد برادة

أريد أن أعود إلى عدد من تدخلات هذا الصباح وهذا الزوال، وأحاول استخلاص خمس ملاحظات أراها مهمة. الأولى – وهنا سأعود إلى ما قاله العميد فوديل صباح هذا اليوم – هي أن الظواهر السياسية، بصفة عامة، تمتثل لمنطقيات خاصة بها. ففي أحيان كثيرة نرى أن حكومة يسارية لا تتبع بالضرورة سياسة يسارية، وأن حكومة من اليمين لا تتبع بالضرورة سياسة يمينية. السياسة في غالب الأحيان رهينة بالمشكلات الظرفية، لذلك تجد منذ سنين البلدانَ الصناعية – هذه البلدان التي تتبع سياسة قوامها

مبادىء الاقتصاد الحر واقتصاد السوق، وتحاول من خلال المؤسسات المالية الدولية إعانة البلدان النامية – تبتعد شيئاً فشيئاً عن مبادىء الاقتصاديات من حيث الصرامة في تدبير الميزانية، ومن حيث الصرامة المالية، ومن حيث حرية مرور البضائع والممتلكات والأشخاص. إذن هناك ابتعاد للسياسة المتّبعة فعلاً عن مبدإ الاقتصاد الحر.

الملاحظة الثانية : لقد علمتنا التجربة أنه كلما أقدمنا على تحريف قواعد السوق بالتدخل المكثّف لإدارة الدولة إلاّ وظهرت للتّوّ قُوى الاستبدال أو التعويض. ففي مجال تنقل الأشخاص مثلاً، عندما تتناول الإدارة بصرامة حركات الهجرة، تبرز ظاهرة الهجرة السّرية. والهجرة السرية أكثر خطراً من ظاهرة الهجرة الطبيعية لأنه من الصعب التحكم فيها إضافة إلى أنها تشكل أرضية الاقتصاد الخفيّ. أما الحمائية، الحمائية القوية، فإنها تلد التهريب، وفي هذا أخطارٌ كذلك. أما في الميدان الجبائيّ فإننا نعلم أنه عندما تتعدى نسبة الضريبة حدّاً معيّناً تقع الهجرة الضريبية. وفي ميدان اليد العاملة عندما نتبع قانون عمل متشدّد سيظهر الشغل في الخفاء وستبرز ظاهرة الاقتصاد الموازي.

في الأسبوع الماضي انعقد هنا مؤتمر قانونيّي «المعهد القانوني للبدان الناطقة بالفرنسية» الذي ترأسه السيد «ريمون بار» استمعنا فيه إلى عرض مهم لرئيس المجلس الدولي للتحكيم. جاء في العرض أنه نظراً لبطْء العدالة المحلية في البلدان، وللمسطرات القانونية الثقيلة، فإننا أصبحنا نرى في مجال العقود الدولية إبرام عقودٍ مباشَرةً بين الشركات المتعددة الجنسيات، وهنا بطبيعة الحال تصبح لمن يقرض المال سلطةٌ تفوق سلطة المَدين، ويخوّله ذلك فرض شروطه، وينشأ اجتهاد داخلي من شأنه أن يستنجد بالتحكيم. ونرى والحالة هذه – وهي ملاحظتي الثالثة – نشوءاً تدريجيا لظاهرة الشمولية والعالمية حيث يتكون في الميدان التجاري العالمي، وفي الميدان الصناعي، وفي ميدان القانون، كل ما ليس معياريا، وكل ما ليس تحت سلطة الدول. وهذا يعني أن ظواهر الهجرة والاحتمائية لا يمكن اعتبارها بمعزل عن الظواهر الأخرى، فيجب دراستها بربطها مع المحيط الاقتصادي والقانوني والمالي والسياسي والأخلاقي الخ... قصد معرفة العلاجات التي يمكن اختيارها لحل هذه المشكلات.

الملاحظة الرابعة هي أن عالمية الاقتصاد هذه تحتاج إلى تكييف مستمر لتستطيع الاقتصاديات والبلدان المختلفة التكيّف مع تغيرات المحيط على الصعيد البنيوي، ويمكننا هنا أن نضرب مثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية. فالولايات المتحدة اليوم هي البلد الوحيد الذي أخذ يحصل على زيادة في التنمية بنسبة 2,5 إلى 3%، هذا مع اتخاذ سياسة في الإصلاحات البنيوية المؤدية إلى تخفيض عدد العاملين، بينما المعروف عن

الاقتصاد الأمريكي أنه على العموم يفتح مناصب شغل جديدة. لذلك فإن ثَمَّة ارتباطاً دائما بين الإصلاح البنيوي والتنمية الاقتصادية والزيادة في مناصب الشغل. هذا أمر أساسي. لذلك لا داعي للخوف من الإصلاحات البنيوية رغم أنها كثيراً ما تكون مؤلمة وتجرّ إلى النقص من عدد المشتغلين. المهم هو اعتبار الظاهرة شمولياً، لأن هذه النقطة كثيراً مّا تغيب في الدراسات المنجزة التي تبقى ذات طابع محلّي، جهوي، ظرفي، وتعْوِزُها الشمولية.

وأخيراً الملاحظة الخامسة، وأعتبرها مهمة حين نتكلم على الاحتمائية والهجرة : إن المشكلة ليست وليدة الضغط الذي يأتي من الهجرة. إن المشكلة اليوم، في الحقيقة هي تدنّي مستوى التنمية الاقتصادية العالمية. منذ ثلاث سنوات نعيش مشكلة التنمية الاقتصادية ومشكلات ظاهرة الهجرة. وكثر الكلام في هذا لأن تدنّي مستوى النشاط الاقتصادي تواكبه البطالة. وعندما تكون البطالة، تنشأ حركة تحتية في الميدان السياسي، وفي الرأي العام وفي الميدان الأخلاقي الخ... وهنا تحتدُّ ظواهر الهجرة، وهنا يجب البحث عن العلاج. فما السبيل إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية العالمية، أعني اعتبار المشكلات في بلاد انطلاق الهجرة، وفي بلاد استقبال الهجرة. ثم ابتكار ظروف تنمية مرتفعة ودائمة في بلدان الانطلاق والاستقبال. إن البلدان المصنعة، بلدان الاستقبال، عليها مسؤولية عالمية في المجال التنموي، لذلك فهي مسؤولة عن ضمان تنسيق أحسن بينها في سياستها الاقتصادية والمالية، وكذلك الأمر في التدبير الأحسن للميزانية، لتمكين الموارد المالية من أخذ طريقها نحو البلدان النامية ونحو بلدان شرق أوروبا، ولا بد لهذه البلدان أن تقبل الانفتاح الاقتصادي وانفتاح أسواقها. هذه نقطة تبدو لي أساسية لأن البلدان النامية تحتاج إلى الأسواق أكثر من احتياجها إلى المساعدة المالية. ونرى أننا عندما نتكلم عن العلاقات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، تندفع إلى الكلام عن التعاون المالي، وعن المساعدة، وننسى في غالب الأحيان أن المساعدات التي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية هي للإعانة في قطاعات لها مشاكل في البلدان المصنعة أكثر ممّا هي للاستجابة للحاجات الاستراتيجية للبلدان النامية. إنهم يدفعون التجهيزات ويزيدون في الإنتاج، ولكن لا سبيل لبيع المنتوجات.

إن أحسن مساعدة من البلدان المتقدمة هي فتح أسواقها والمضيّ سريعاً في مفاوضات «جولة الأوروكواي» عملا بشعار «التجارة لا المساعدة» هذا هو المبأد الأساسي. لذلك فإني كنت متّفقاً مع السيد مدير الجلسات عندما قال بالتوجه نحو الشراكة.

يجب تعويض كل صيغ المساعدات القديمة التي كان لها ضلعٌ في الزيادة من مديونية

البلدان النامية بدون أن يكون لذلك ارتباط حقيقيٌّ بين نمو القطاعات الحيوية وبين الاقتصاد بصيغ أخرى للتعاون، وبالشراكة على الخصوص. ثم ماذا أعني بالشراكة ؟ إنَّها تشجيع لمفهوم المقاولة في البلدان النامية، إنها تكوين للمقاولين. ونحن لا نعمل ما فيه الكفاية في هذا الباب.إن النمو ليس مفهوماً كمّياً، إنه مفهوم كيفي.

في البلدان النامية يجب وضع سياسة لتحسين ظروف استقبال الاستثمارات. إن الاستثمار هو الذي يلدُ مناصب العمل. يجب إقامة إطار اقتصادي دائمٍ وقارٍّ. إن كلمة «استقرار» أساسية لأن فيها ضمان استقطاب الاستثمارات واستقطاب حركات الهجرة. يجب وضع قواعد واضحة بسيطة، وكل هذا يكوّن أساس الثقة وهو شيء لازم لجلب الاستثمارات. ثم ما نوع الاستثمارات التي نحن بصددها ؟ إنها أولاً الاستثمارات الوطنية. فالاستثمارات الأجنبية لا تأتي إلا بعد أن يكون المواطنون قد برهنوا على ثقتهم في بلدانهم. لذلك من اللاّزم، في مجال حركة الهجرة، وضع سياسة لاستقطاب المواطنين الذين غادروا البلاد أولاً بدءاً برجال العلم.

في البلدان التي تمّتْ فيها الاستثمارات في ميدان التعليم وأعطيتْ فيها المِنَح لطلبة ذهبوا إلى الخارج للدراسة، فإن بعض الطلبة لا يعودون لأنهم لا يجدون في بلدانهم البنيات التي تلائمهم، لذلك يجب وضع بنيات استقبال لتوظيف الأدمغة الوطنية التي بقيت مستقرة في الخارج، وسأضرب هنا مثلاً بكورْيَا حيث أنشئت منذ عشرة سنوات أكاديمية ذات ميزانية خاصة تقوم في كل مكان من العالم بالسعي لدى الكوريين المبرَّزين العاملين في المعاهد الدولية للبحث العلمي قصد حثهم على الرجوع. إنهم يدرسون البنيات الصناعية للبلاد لتكييفها. إذن يجب استرجاع الأدمغة الوطنية واسترجاع رؤوس الأموال الوطنية.

وأخيراً هناك عنصر أساسي في البلدان النامية لحل مشكلة التنمية وحركات الهجرة، إنه السعي إلى تحسين ظروف حياة سكان البادية. فمن أين تنطلق الهجرة ؟ إنها تنطلق أولاً من البادية إلى المدينة، ومن المدينة إلى الخارج، لذلك يجب حل المشكلة من أصلها. ويجب تحسين ظروف المعيشة لسكان البادية باستثمارات قروية، وبالتعليم وبإدخال الماء والكهرباء في القري. إنها برامج ذات الأسبقية بالنسبة لأية حكومة في البلدان النامية للتخفيف من الهجرة القروية. والنموذج الياباني في بداية القرن العشرين مفيد، فقد أدخل اليابانيون الصناعة إلى البادية عوض الإتيان باليد العاملة القروية إلى المدن. إن تصنيع البادية يتيح في الوقت نفسه الاستفادة من أنماط اقتصادية محلية : فالرجل يعمل في الحقل، والمرأة في المصنع المجاور. ومشكلات السكنى لا تكون تمّة بالحدّة التي نراها

في المدينة. إنها استراتيجية لتعمير البادية من شأنها أن تقلل من حركة الهجرة، وتتيح نمّواً متناسقاً.

25 - ريشارد سْتونْ

سأكون مختصراً لأني قلتُ ما رأيتُ مهمّاً في عرضي الأول. إن كل من تكلم قبلي قد قدم جدولاً قيّماً لما يجب عمله. ولا يسعني إلاّ أن أتفق معه وكذلك مع ما ذكره السيد إدريس خليل عندما قال إن التطور العلمي له أهميته.

إن الخوف في المجال الاقتصادي – وهو وليد الاقتصاد العالمي – له تأثيره في عالم الشغل والسياسة، ويؤدي إلى الحمائية وإلى مواجهة الهجرة خشيةَ أن يشتغل المهاجرون مقابل أجور منخفضة. كل هذا يمكن الجواب عنه. وسأعطي مثالاً على ذلك.

في الولايات المتحدة، وقع منذ أسابيع جدال عن «الاتفاق على التبادل الحُرّ في أمريكا الشمالية». وكان الحديث عن عملية الامتصاص التي ستحصل في المكسيك بالنسبة للعمال النازحين إليه. وكان المبدأ الذي دوفع عنه لتبديد أي تخوف في هذا الشأن أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في الزيادة في الإنتاج للمحافظة على تعداد اليد العاملة.

هذا وليست الأجرة وحدها هي التي تتحكم في المنتوج، بل تتحكم فيه قوة الإنتاج، ومهارة العاملين والرأسمال. وقد قيل إن اقتصاد الولايات المتحدة بلغ حدّاً وصلت فيه الإنتاجية درجة التنافس مع المكسيك واليابان. وأودّ أن أتحدّث قليلاً عن التنافس مع اليابان : فَلِسِنِينَ خَلَت، كانت السيارات اليابانية أحسن من سياراتنا. ومنذ زمن قصير فقط، صارت سياراتنا ممتازة ومنافسة للسيارات اليابانية. السبب هو أنه لما تحسّنت إنتاجيتنا، ازدادت فينا الثقة، ثم ازدادت الاستثمارات، ووصلنا في عالم يتدنّى اقتصادياً إلى نسبة في التنمية بلغت 2,5% إلى 4%.

وهذا الأمر قد يكون صحيحاً في العالم المتنامي كذلك. ولم يكن أبداً من الحتميات أن العالم المتنامي لن يكون في يوم من الأيام منافساً. وقد ضربتُ مثلاً باليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لكن يمكن الحديث أيضاً في هذا الشأن عن «تايوان» و«كوريا» و«النمور» الأسيوية.

سألتُ أخيراً أحد كبار المقاولين الدنماركيين : أين يوجد أحسن مكان للاستثمار ؟ هذا الرجل لم يفشل أبداً في أعماله ولم يغلط أبداً في العشرين سنة الأخيرة، وقد نجح نجاحاً

كبيراً. إن البلد الذي اختاره هو ماليزيا، البلد الإسلامي الأسيوي والمتنامي. لقد ضرب لنا السيد موريسْ دْريونْ من قبلُ مثلاً بجزيرة صغيرة مشاطئة لجنوب إفريقيا، حيث شاهد، بعد عشرين عاماً، الهناء والازدهار الاقتصادي والتقدم. وهذا شيء ممكن. وليس حتمياً ألاّ تكون حظوظ التنافس إلاّ في العالم المتقدم. أودّ التأكيد أنه في مجال الحمائية والهجرة، لا يوجد الحل إلا في التنمية، إنه يوجد في الثقة التي توضع في أي بلد يقبل الانفتاح والاستثمار.

أما عن الجهوية، فإني أتمنّى أن نجني كل الثمار من اتفاقية «النافتا» الموقّعة أخيراً، وأرى كذلك أنه على غرار اليابان الذي أصبح رأس قافلة آسيا، يستطيع المغرب العربي من جهته أن يتبوأ موقع التنافس. والمغرب يمكنه أن يتزعم بلدان المغرب العربي لأنه ذو نظام مستقر وذو موقع جغرافيٍّ متفتح.

26 - أحمد صدقي الدجَاني

طلبتُ الكلمة لأعلّق على هذه الأحاديث القيمة، وكنتُ قد قلت لأخي عبد المجيد مزيان إني سأقرأ بحثه عدة مرات، لكن أحسست الآن بالحاجة الماسة إلى أن أعلّق على حديث زميلي لورد شالفونت الذي بيني وبينه علاقة جِوار على مدى سنوات في هذه الأكاديمية. لقد أوجزتُ تدخلي في نقطتين أقولهما بإشارة برقية، خاصة أن إخوتي الذين سبقوني أغنوا الحديث.

النقطة الأولى هي في سؤالٍ : هل الصراع هو الخيار الوحيد للعلاقة بين الثقافات ؟ لقد أجاب أخي المهْدي المَنْجرة وأجاب لورْدْ شالْفونْت. ورُدَّ على هانْتِنْكْتُون بقوة. أقول لا، بملء الفم ! الأصل في الوجود الإنساني هو التعارف والتلاقي والتعاون، والعالم مليء بالأمثلة المعاكسة. والحق أنه جرى في بعض الدوائر الحضارية إنكار للآخر، ولكن من نفس الدوائر ذاتها خرج من ينصف.

النقطة الثانية تتعلق بالمصطلحات، وقد أغناها حكيمنا السيد ألكسَنْدر دومارانْشْ. والواقع أنه في التاريخ الإنساني - وأنا طالب تاريخ - العقل البشري يحب التصنيف، ولكننا دائماً نُنَبِّهُ أننا حين نُقَسِّمْ، إيّانا أن نعتقد بوجود الحدود الفاصلة. حين نُقسِّمُ التاريخ إلى مراحل، فإن ذلك لا يعني أن العصور الوسطى منفصلة عن العصور الحديثة، بل هي متصلة. وحين نحكي عن مختلف المصطلحات، علينا أن نبحث عن دوائر اللقاء. ونتحدث عن هذه المعاني بمنطق الوصل لا بمنطق الفصل. وهنا أعود إلى لورد شالفونت حين تحدث إلى الغرب لأقول له : آن الأوان أن ندخل في التفاصيل، ونعرف بأن

في الغرب خرائط عدة.

وأنتهي بملاحظتي الأخيرة المتعلقة بالثقافة اليهودية المسيحية. لقد استعمل لورد شالفونت مصطلح «الثقافة اليهودية المسيحية»، وأذكر في هذا الصدد أنه في دار الإسلام، عندنا «ثقافة إسلامية مسيحية يهودية». وكم «يَزْعَل» إخوتنا المسيحيون العرب وإخوتنا اليهود العرب حين تُنفى عنهم هذه الثقافة. هم منها وإليها. وزميلنا السيد حايِيمْ الزعْفَراني أعطى أمثلة اليوم.

فضمن هٰذه الخريطة، أعتقد أن المشروع الذي تحدث عنه لورد شالفونت يجب أن يُنجز وأن يُسعى إلى إنجاحه وبخاصة إذا وُجِّهت القيادات السياسية التي تحدّث عنها الزميل عبد الهادي التازي، أعني القيادات الواسعة الأفق، رجالَ الدولة الذين سيذكُرهم التاريخ. ولن يذكُر التاريخ من غفل عن هذه المعاني السامية.

27 – عبد الله شاكر الكرسيفي

إن الظهير المؤسس للأكاديمية نافذ في ديباجته إلى أعماق المشكل الإنساني العالمي الذي تنتبه إليه شخصيات من وزن الأمير شارلْز ولورْد شالْفونْت. إن الموضوع المطروح للدورة أثار في هذه الجلسات دراسات مختلفة لأوجه التعايش الإنساني، وإن كانت كلمات العنوان قليلة، ولكنها جامعة، وهي أم المشاكل «الاجتماعية الاقتصادية والهجرة». إن معالجة كل هذه المشاكل أُسِيلَتْ فيها على الأوراق أودية من المداد، واستُخدمت في البحث عن حلولها تأمّلات وأفكار. ولكن المشاكل تزداد استفحالاً. فما هو السبب في هذا ؟

إن الإنسان ينقسم إلى من يؤمن بالرسالة السماوية ومن يؤمن بسلطان العقل المجرّد. وقد جرّب الإنسان عقله المجرّد، فاستفاد به ما يدبِّر به حياته المادية. ولكن الإنسان مادة وروح، يعتني الإنسان بمادته ويُهمل روحه. وجاءت الديانات السماوية بما يقوّم حياة الإنسان في مادته وروحه معاً. والذي أدى بالإنسانية إلى حيرتها حول ما تعالج به مشاكلها هو انصرافها عن التوجيه السماوي إلى الثقة بالعقل والعمل للمادة فقط. إن نصوص التوراة الكريمة ونصوص الإنجيل الكريم وصُحُف إبراهيم الكريمة ونصوص القرآن الكريم كفيلة ببيان حقائق الحياة، حياة الأفراد وحياة الجماعات والحياة الدنيوية والحياة الأخروية. وآسف على عدم حفظ نصوص التوراة ونصوص الإنجيل ونصوص صحف إبراهيم، ولكنني أقرأ عليكم نَصَّيْن من القرآن الكريم، أولهما قول الله تعالى في سورة النجم، الآية 53 : ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى

ألاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وأن لَّيسَ لِلإنسَانِ إلاَّ مَا سَعَى وأنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ثُمَّ يُجْزٰيهِ الْجَزَاءَ الأَوْفَى وَأنَّ إلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَى وأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنْثَى مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى وأنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرِي وأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الأُولى وثَمُوداً فَمَا أَبْقَى وقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إنَّهُمْ كَانُوا هُم أظْلَمَ وَأطْغَى وَالمُوتَفِكَةَ أَهْوَى﴾. هذا النص الأول، وثانيهما قول الله سبحانه في سورة سبِّح ﴿إنَّ هَذَا لَفِي الصُحُفِ الأُولَى صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾. والسرُّ – والله أعلم – في تكليف المسلم، أو أقول في تكليف الإنسان بأن يؤمن بالله وما أُنزل على جميع الأنبياء والمرسَلين هو أن منزّل الوحي سبحانه علم أن دواء كل الأمراض الإنسانية كامن فيما أنزل على أنبيائه ورسله. وممّا أنزل في وحيه استعمال نعمة العقل في استثمار وحيه.

أشارت العروض الملقاة إلى ضرورة الرجوع إلى الأخلاق والعقيدة فقد وردت في الدراسات أرقام وإشكاليات وحلول، ولكن عرض الزميل جون ديبوي وعرض الزميل أحمد صدقي الدجاني وأخيراً عرض الزميل لورد شالفونت، ردّت أفكارنا وتأملاتنا إلى ما يحقق حقاً حلّ مشاكل الإنسانية، وبالخصوص عرض الزميل لورد شالفونت الذي استدل فيه بدعوة الأمير شارلز إلى التفاهم بين الإسلام وغيره. وقد لفت انتباهي عنوان هذه الدعوة التي نُشرت في صحيفة بحروف بارزة وهو : «الإسلام والغرب». وقد قرأتُ الجزء الأول من هذا المقال واستفدتُ منه ما استفدت، وبالخصوص ما ورد فيه من قول الأمير : «إن الإسلام يُقدّم على أنه عدوٌّ للغرب»، وقد كذّب وفنّد الأمير شارلز هذه المقولة، وذكر أن الإسلام قدّم للحضارة الأوروبية ما قدم ممّا يجب اعتباره. كما أثار انتباهي أيضاً ما ورد فيه بخصوص حُكم المرأة، أي تولّيها إدارة شؤون الدولة «وأن أول امرأة تولت الحكم في بريطانيا هي السيدة تاتشير بعدَ السيدة بِنَزيرْ بوتو». كما أثار انتباهي كذلك إشارته لقضية الحجاب، ولو قرأتم الجزء الأخير لربما فهمتم مقصود سمو الأمير.

إن الذي حملني على هذا التدخل هو طلب السيد شالفونت من الأعضاء الزملاء إبداء آرائهم حول دعوته لترك حوار الصمّ، فإنني أبارك هذا.

28 – لورد شالفونت

أشكركم على إعطائي فرصة الكلام مرة أخرى بعد أن أعرب كثير من زملائي عن

تأييدهم المشروعَ الذي ذكرت في عرضي.

إنه لمن المشجع أننا وجدنا في طريقنا هذا موضوعاً للتقارب بدل موضوع للتفارق والاختلاف.

وإني لأشكر كل الذين أعربوا عن حماستهم لمشروعي هذا، وسأعود إلى لندن ثم أبدأ في تنظيم فريقي. وأرجو أن أستطيع الاعتماد على بعض زملائي في مختلف البلدان ليكونوا لي عوناً في عملي.

السيد مدير الجلسات، أشكركم على تمكيني من تقديم الشكر لزملائي وأتمنى أن أعتمد عليهم في المستقبل.

تأبين العضو الزميل الراحل
محمد عزيز الحبابي

المتوفى يوم 5 ربيع الأول 1414
الموافق 23 غشت 1993

محمّد عزيز الحبابي

كلمة رِثاء فيه

محمد علاّل سيناصر

يُغادرُ المرءُ هذه الحياةَ مهما طالَ به العُمُر، ويُفارق الأهْلَ والخلاَّن مهما امتدّت به الأعوام، وينسلُّ من مجتمعه انسلالَه الذي لا رجوع بعده، كما يفنى لذاته كلّ وجود على هذا الأديم، ولكن الفراق صعب، فنحن نأْلم عند ذكر أرواح الذاهبين من أحبائنا ومعارفنا وأصدقائنا وشيوخنا ألماً شديداً ونأسى أسًى عميقاً كأن لم نعرف هذه التجربة التي تباغتنا وكأننا لم نسبق إليها أبداً ولم نعمل بالحكمة البشرية التي جعلت أيامنا سلسلة من الاحتفاءات والرثاءات :

فيومٌ علينا ويومٌ لنـا ويوم نُساءُ ويوم نُسَر
نرى دهرنا مسرحاً كلنا نروح ونغدو به كالصور

غادرَنا محمد عزيز الحبابي وليس لنا منه إلا ما يخلّد في اليراع المنكسر نظر الأحياء وبين الأجيال المتعاقبة من الأعمال التي حققها وأنجزها في هذه الحياة.

ومـا المرء إلا بآثـاره وذكرك بالخير نِعم الأثر

إنّ الصديقَ الحبيب إلينا جميعا، والزميل الكريم الذي أظلَّتْنا وإياه أروقةُ أكاديمية المملكة المغربية بوارف ظلالها، وأسعدنا الدَّهْرُ بمعرفته ومعاشرته فَقَدَرْناه قَدْرَه، وكان بذَلك في سموّ الجَدارة بكلّ المحافل، والأستاذَ الجليل، والعالمَ الحصيف، والأديبَ الأريب، والمُفكّر الواعي، الدكتور محمد عزيز الحبابي الذي قد رَحَلَ عنا بين هذه الدورة وسابقتها من سنة 1414 هـ/1993 م قد خَلَّدته فعلا وستخلِّدُه أمداً مديداً أعمالهُ الثقافية الغزيرة ونظرياته الفكرية المبتكرة، كما خَلَّده أكْثَرَ من هذا وذاك الذِّكْرُ الحَسَنُ الذي في هذه الدنيا قد لَزِمَهُ وبه على الدوام التزم، فاستحقَّ مِنْ سائر رُفقائه

في هذا المُنْتَدى وفي سواه من منتديات العلم والمعرفة الثناء العريض الذي يتوالى ما تعاقب اللّيلُ والنّهار.

الدكتور محمد عزيز الحبابي عَلَمٌ متفرِّدٌ وعالِمٌ لوحده إلى درجة أن الواحد منّا قد يتساءل مع نفْسه ماعساه يقولُ عنه الآن وهو الذي ذَكَره الذاكرون في حياته بكلّ إعجاب، وسجَّلت الجامعاتُ والمطابعُ ودُور النشر والمكتباتُ عطاءه الفلسفيَّ مُتَنوِّعاً، وعطاءه الأدبي شعراً ونثراً، وكتاباته وأقوالَه باللغة العربية وباللغة الفرنسية في أحسن تقْويمٍ وأجملِ قالَبٍ، ونال رفيع الجوائز التي لا يُحْصيها تعْدَادٌ. وكان أبعدُ الأثر لبَديع نظريته «الشخصانية الواقعية»، ويتجلى في تحليلاته لنظريَّة «الغديَّة»، وكان في إنتاجه المستمرّ الغني رائداً متميّزاً، وهو الذي طالما أمْتعنا – رحمه الله – بأفكاره وتعابيره التي منها على سبيل المثال :

– «مُهِمَّةُ الكاتب والفَنَّان هي أن يعملا على إخراج الَوْن من صَمَمِه وبُكْمه».
– «الثقافة صراعٌ، كالحياة، وإنَّ الالتزام يجعلُها حياةً من أجل الذات».
– «الفَيْلسوف يتأدَّب ليُنَمّي قُدْرة الفلسفة على إيصال رسالتها...»

وهل باستطاعتنا، أو بالأحرى، هلْ من الضروري أن نحاول إحصاءَ مصنَّفات العَزيز وأعماله المنشورة، بينما نحن نعلم جيّداً أن كل بابٍ من أبواب أي من كتُبه، وكلّ فصل من فصوله يُعَدّ مصنفا قائماً بذاته، وأنتم جميعاً أيها الأعضاء الكرام تعرفون تَرِكَتَه وضخامتها المتمثّلة في أمثال :

– «بؤسٌ وضياء»، «من الكائن إلى الشَّخص»، «الشخصانية الإسلامية»، «من الحريّات إلى التحرر»، «من المنغلق إلى المنفتح»، «تأملاّت في اللغو واللغة»، «ابن خلدون مُعاصراً...»

هذا فضلا عن تلك الآثار الأدبية التي أتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بقراءتها ومنها :

– «إكسيرُ الحياة»، «جيل الظمأ»، «العضّ على الحديد»، «أغاني الأمل»، «صوتي يبحثُ عن طريقه»، «الأمل الشّارد»، «الآلمّ بإيقاع...» وما إلى هذا من الأعمال التي هي قِوام الرجال.

إن شخصيَّة محمد عزيز الحبابي نتاجُ مسيرة علميّة طويلة حافلة بمراحل مطبوعة بالكدّ والاجتهاد والتعمُّق في البحث، سواءٌ خلال مرحلة الدراسة في المغرب، أو خلال مرحلة الدراسة خارج المغرب. ودخل ميدان العمل كباحث بالمركز الوطني للبحث

العلميّ في باريس، ليعود بعد ذلك إلى وطنه، ويلتحق بكليّة الآداب لجامعة محمد الخامس، تلك الكلية التي سرعان ما أصبح عميدا لها.

لقد كان في اجتهاده شابا وهو يكتب «مفكرو الإسلام» آية في الطموح الفكري، ذلك الطموح الذي واكب اجتهاداته الفلسفية التي تشكل ابتكاراً في هذا الميدان من نوع «النقد الذاتي» في الميدان السياسي ومجال الفكر العام، ولا يمكن أن نفهم الشخصانية التي دعا إليها بدون الاستنارة في فهمها بما كتَبَه بعد ذلك عن «الحرية والتحرر» الذي يضع كل فكر الدكتور المرحوم في إطار محاولة النهضة بالفكر من منطلق هو منطلق مفكر مغربي وطني ومسلم غيور على دينه، شغوف بالبحث عن الطرق التي يمكن بفضلها ربط الماضي العريق بالحاضر وإيجابياته.

لقد كان الدكتور محمد عزيز الحبابي، كما تعلمون، الرئيس المؤسس لاتحاد كتاب المغرب العربي، والمؤسس «لدار الفكر» في الرباط، ورئيساً لجمعية الفلسفة بالمغرب، وعضواً في عدد من الأكاديميات العربية والأوروبية. وقد تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أنه نال جائزة المغرب الأولى في الآداب عام 1959، وفي الفلسفة 1966، كما أنه انتُخب أميراً للشعر الفرنسي عام 1972. وتمَّ ترشيحُه عام 1988 لجائزة نوبل للآداب.

ولقد كان الأخ الراحلُ الكريم ذا فكر وحدوّي، وخاصة على صعيد المغرب العربي. وبرز هذا التّطلع عندما تأسس في الرباط اتحاد كتاب المغرب العربي – المشار إليه – عام 1959، وعندما انتقل هو إلى الجزائر عام 1969 ليشغل منصب أستاذ في جامعتها، ويعمل مستشاراً في البحث العلمي بوزارة التعليم العالي هناك، وكان بذلك مساهماً في إرساء ركائز الجامعة الجزائرية في مرحلة من أهمّ مراحل تطورها، وخاصة في ميدان العلوم الاجتماعية حيث تكوّن على يديه عددٌ هامٌّ من أساتذة الجزائر المستقلة وأطرها.

ومما يُثير ارتياحنا أن شخصية الفقيد العلمية أصبحت مثار الدرس من لدن مختلف المؤسسات والمنظمات الثقافية والعلمية لتسليط مزيد من البحث والتعمّق على الفكر الفلسفي الذي ميَّز هذه الشخصية التي تقف اليوم أكاديمية المملكة المغربية لتعترف لها بعطاءاتها، سواء على صعيد الوطنية الصادقة، أو على صعيد الإنتاج الفكري والفلسفي.

وإذا كانت وفاةُ عزيزنا الراحل قد خَلَّفَت أسىً عميقاً في مختلف المحافل الفكرية والثقافية بالمغرب، وبالعالم العربي وبجهات أخرى من العالم حيث كانت له مشاركات

ومساهمات فاعلة في الندوات والمناظرات والمؤتمرات المتخصصة، فإن أكاديمية المملكة المغربية فقدت في شخص الفقيد أحد أعضائها الأوائل المميَّزين، وهو الذي أسهم على مدى سنوات طويلة في إثراء الحوار الحضاريّ الذي احتضنته رحاب هذه الأكاديمية، مشاركاً بالرأي المتفتح، والنقد الصريح، وبالأسلوب الذي طبع شخصيته العلمية والأدبية والفلسفية.

رحمه الله رحمة واسعة، وعزاءً لنا جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله.

تأبين محمد عزيز الحبابي

عبد المجيد مزيان

إنه لامتحان صعب بالنسبة للتلميذ والصديق والأخ أن يتقدم بكلمة تأبين في مجمع علمي وقور، يجب أن يتغلب فيه على العاطفة، وهو يرى لأول مرة ذلك الفراغ العميق الذي تركه المفكر الكبير محمّد عَزيز الحَبابي.

وإنه لمن الصعب أيضا أن تُقَدَّمَ في هذا الظرف الأليم شهادةٌ وافية عن المسيرة العلمية الحية المبدعة لهذا الرجل الرمز الذي اختار الطرق الوعرة التي هي طرق الاجتهاد والتجديد والتوضيح المستمر للمفاهيم والمواقف. إنها مسيرة خمسين سنة من الإنتاج الثري الرائد، التقت وتحددت فيها أفكاره مع قِمَم الفكر الإسلامي والعالمي. لم يكد محمد الحبابي يخرج من المراهقة حتى فاجأ رفاقه في الدرامة بنقل كتاب «مفكرو الإسلام» لِ «Carra De Vaux كارا ديفو» نقلاً قد تعدّى حدود الترجمة إلى الشروح والتعليقات الجريئة الحادة التي كانت تُنبىء عن ذلك الالتزام بالعقل والوضوح الذي لم يفارقه مدى الحياة. ولقد كانت رحلته إلى باريس في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، حيث كانت هذه العاصمة العالمية أكبر قطب للفكر والمعرفة.

ولقد عرف محمد الحبابي كيف يتعدّى نطاق التتلمذ والدراسة الجامعية إلى الأخذ من مختلف ينابيع المعرفة في الدوائر والأندية الثقافية، مستكشفا ومحاوراً وحريصاً على تبليغ كلمته بحماس.

وفي هذه الفترة التي هي بداية الخمسينات تحددت جل أفكاره الفلسفية التي لا زالت تتعمق وتتجدد طول مسيرته الفكرية المبدعة.

انطلق من الشخصانية الواقعية في رسالتيه «من الكائن إلى الشخص» و«حرية أمْ تحرر». ولا يمكن أن نعرف قصة هاتين الرسالتين دون أن نعرف الدوائر الثقافية

التي كان يتصل بها هذا المفكر، ليستفيد من إبداعات العصر ويحدد مواقفه بالنسبة لمختلف التيارات الفلسفية. كان يلازم كبار أساتذة الفلسفة الكلاسيكية والمعاصرة أمثال «Jean Wahl جان قال» و«De Gondillac دوكونديالك»، فأخذ عنهم أمهات الفكر اليوناني والغربي، ووقف وقفة تعمق على الفكر الهيجيلي فأخذ اتجاهه الفينُمينُولوجي الذي تتبع كل تطوراته منذ «هوسّيْرل Husserl» إلى «Merleau Ponty ميرلو بونتي».

كما أنه تابع بإمعان اجتهادات المدرسة الاجتماعية الجديدة التي كان يمثلها «Gurvich كورقيتشْ»، و «Jankelevitch جانكيليفيتشْ» و«Levy Straus ليقي ستراوس». وأما خارج الدوائر الجامعية، فإنه كان يعدد الاتصالات والمباحثات مع مختلِف نوادي الفكر حيث كانت تسيطر آنذاك ثلاث عقائدَ كبرى وهي :

الوجودية بشِقّيها الملحد والمسيحي والماركسية بتيارَيْها التقليدي والمجدد والشخصانية.

كان محمد الحبابي كثير الاتصال ب «Jean Paul Sartre جان بول سارتر»، و«Gabriel Marcel جابريال مرسيل». وبدوائر الماركسية بواسطة صديقه «Maxime Rodinson ماكسيم رودانسونْ»، حيث كان محاوراً نشيطاً، ولكنه كان ملازماً ملازمة العطف والانتماء لما كان يسمى آنذاك بالعقيدة الثالثة ذات الوسَطية بين الماركسية والوجودية وهي الشخصانية. وتتمثل ثالثتهما ووسطيتها في أنها تجدد الإيمان وتؤكده، وتنتقد الجور العالمي وتمجد الشخص الإنساني أينما كان وفي أي وضعية كان، فلا عجب أن يلتقي الكثير من أبناء العالم الثالث في هذا التيار.

وقد اختار محمد الحبابي هذا الاتجاه لا بسبب تتلمذه لـ «موني Mounier» وملازمته لحلقة مجلة «الفكر Esprit» فقط، ولكنه اختار الشخصانية بسبب قناعاته الإسلامية التي كان بها ينتقي الأفكار، ويحدّد المواقف. فقصته مع الشخصانية فيما حققناه، ليست قصة ميول شخصية فحسب، ولكنها التزام بنظرة إسلامية تجديدية، كما أن الشخصانية المسيحية تجديد للفكر الغربي في نظر «موني Mounier».

إن الشخصانية الواقعية التي هي المميز الأول لفكر محمد الحبابي، لا تتفق مع النزعات المثالية التي تقول بأن الشخص مُعْطًى غزير في أول الوجود، وبإمكاناته الذاتية وحدها يستطيع أن يحقق المعرفة واستكمال الشخصية، بل إن الشخص مُعْطى خامّ في بداية وجوده ولا يحقق ذاته ومعارفه إلا بالمجتمع وفي المجتمع. ولا تفيده وراثاته واستعداداته الجينية شيئاً إذا لم يُخرجها المجتمع من ظلمات الوجود الأول الذي يسمى

وجود الكينونة. فالكائن البشري ذو إمكانات منطوية تنشرها الإنسانية وتخرجها من فوضى الإحساس إلى المعرفة والعقل والتشخيص.

وكثيرا ما كان يقول : أريد أن أحكي قصة حي ابن يقظان في سطرين : «ربّته غزالة، فنشأ غزالاً بغرائز وإحساسات الغزلان، ومات غزالاً دون أن يعرف ويكتشف ويتعلم أي شيء خارج عالم الغزلان، فحيُّ ابن يقظان كائن لا يستطيع أن يكون شخصاً».

إن مجاهدات المعرفة والعقل عند محمد الحبابي هي مجاهدات مع الآخرين في عالم إنساني منفتح وتحقيقات الإنسانية تجري في آفاق لا تنفك عن الاتساع. ومتى حصل الانغلاق كان الركود والموت. وفي كتابه «من المنغلق إلى المنفتح» تأكيد لهذه الوثبة العقلانية التي بدأت من «حرية أمْ تحرر».

ولقد كان لي الحظ أن ألازم محمد الحبابي وهو يكتب عن الشخصانية الإسلامية. وكان يحسّ بمخاطر التلفيق بين شخصانية مستوْردة من مناخ فكري أجنبي عن الإسلام. ولكنه كان يراجع نفسه، وبعد الاستماع إلى مختلف الآراء حول ما يكتب كان يؤكد قناعاته بأن الإنسانية تلتقي في الحقيقة الموحّدة مهما كانت المنابع، وأن الإيمان مع هذا له منبع واحد هو الوحي، وأن الإسلام والمسيحية واليهودية من أصل واحد رغم التمايز، وأن تحقيق الوحدة الإنسانية والعدالة والكرامة مبتغى كل إنسان عاقل. وكان يتوقف عند العوارض الاجتماعية والتاريخية مثل مسألة الرقّ وأوضاع المرأة في الوراثات القبيلية ويؤكد أن الإسلام جاء محرّراً ومكرّماً للشخص الإنساني وأن العوارض الاجتماعية ستزول بجهادات المسلمين أنفسهم ومع كل البشرية في مساعيها التحررية. وكان مرجعه لتقديم الشخصانية الإسلامية هو شخصانيته الواقعية الأولى وكان قد حدد مواقفها من الشخصانية المسيحية تحديدَ تمييز لا تحديدَ خصومة.

وكان هذا الالتزام بعالَمية العقل والإيمان سبباً للالتقاء المتواصل مع رواد «التومية الجديدة Néo thomisme» أمثال «Gilson جيلسون»، و«ماريتان Maritain» و«لاكروا Lacroix» و«Gardet كاردي».

وكان هؤلاء بصفتهم «تُوميّين» كثيري العناية بحكماء الإسلام وخصوصاً منهم «كاردي» الذي كان ذا إنتاج غزير في ميدان الفكر الإسلامي. ولعل هذه الدوائر هي أكثر الدوائر التزاماً بالحوار الإسلامي المسيحي الذي حقق كثيراً من التقارب بين الملتين، ولكن محمد الحبابي كان يوسع باستمرار دائرة محاوراته ولم ينقطع في نضاله الفكري

عن تدقيق المفاهيم، ورفع الالتباسات، وتحديد المواقف انطلاقاً من إيمانه العميق بالإنسانية الواحدة التي يَلتقى فيها كل المجتهدين فكرياً وأخلاقياً.

هذا ويمكننا أن نحدد مواقفه الجريئة داخل الفكر الإسلامي في الالتقاء بين عناصر ثلاث، تُفسّر بها التزاماته وامتيازاته وفي بعض الأحيان خصوماته.

وهذه العناصر هي العقلانية بالدرجة الأولى، ثم الانتروبولوجيا أو الإنسية بمعناها العلمي والأخلاقي، ثم الاستقامة السلفية الملتزمة بالاجتهاد.

فهو «رُشْدي، خلدوني، تَيْمي»، كما كان يقول. وهو تركيب انتقاء ينصهر في العقلانية. لقد كانت عقلانية ابن رشد، في نطاقها الإسلامي مختلفة جوهرياً عن العقلانيات المذهبية التي تقول بوجود المعقولات خارج الفكر الإنساني. فالحقيقة، كما رأينا تُكتشف مع الآخرين، إذ لا حقيقة خارج الإنسانية. وهذه هي بالذات حدود العقلانية الرشدية. وإذا كان محمد الحبابي يبدي بعض الإعجاب بالاعتزال فلأنه في نظره تيار فكري نقل المفاهيم الإسلامية إلى مستوى المعرفة العالمية. ولقد كانت خصوماته مع الإمام الغزالي موسومة بالدفاع عن العقل والتحامل الحاد على متاهات وضبابيات الحدس والخيال. ولعل المواقف العقلانية العفيفة التي كانت تمتاز بها الرشدية لم تتعرض لمسألة التصوف، إذ لا خصومة لابن رشد مع التصوف. لكن ابن تَيْمية وهو زعيم السلفية التجديدية ذهب إلى استقصاء متاهات الخيال الصوفي، وربما تطرف في اتهام بعضهم بالوسوسة وفساد العقيدة. فكان في ذلك قدوة لمحمد الحبابي في حرصه على الوضوح العقلي والاجتهاد والتجديد. ورغم تمسكه بالزهد وممارسته لخلوة العبادة فإنه كان حذراً ومحذّراً من التصوف، لاطّلاعه العميق على شوائب الأفلاطونية الجديدة ومخاطر الباطنية التي تغلغلت في أعماق الفكر الصوفي.

أما الانثروبولوجيا العلمية والأخلاقية التي كانت تُمثل نزعته الإنسانية فقد استخرجها من الفكر الخلدوني وهي في نظره ملتقى العقل والعلم والإيمان. وهي ملتقى كل الاجتهادات لتحقيق العدالة وكرامة الإنسان. في هذا الإطار الغني بالأفكار والالتزامات، ارتسمت نضالات محمد الحبابي في الأوساط الجامعية وفي الجمعيات الثقافية العديدة التي أنشأها وغذاها بنشاطه الفياض، مع الكُتّاب والشعراء ومع الفلاسفة ومع رجال كل إصلاح يرمي إلى نصرة الأخلاق والعدالة الاجتماعية. وآخر عهدنا به، وقبيل مرضه بأسبوع كان يجدد إلحاحه علينا بكل ما أوتي من حماس، في أن نسرع بإنشاء جمعية حقوق الإنسان في الإسلام، بالتعاون مع إخوان لنا بالمشرق

حتى تصبح هذه الحقوق مقيَّدة ومحددة في وثيقة مرجعية تبشر بالبلاغ الإسلامي والإنساني. ويمكننا أن نقول بأن كتابات محمد الحبابي بما فيها البحوث الفلسفية المحضة، هي مجاهدات ونضالات أخلاقية من أجل وحدة الإنسانية، وكرامة الشخص البشري في السمو العقلي، لا في المظاهر الحضارية الصورية.

ولقد كرّس آخر جهوده الفكرية في النضال من أجل غد إنساني عادل ووحدوي وعقلاني حقاً. فغَدَوِيَّة محمد الحبابي ليست حلما بقدر ما هي إيمان عميق، يضرب جذوره في التوحيد المطلق الذي يرفض المتاهات المادية.

إن هذا المسار الذي ينطلق من الشخصانية الواقعية والإسلامية، ويحدد الحريات على أنها تحرر وتغلّبٌ على الانغلاق وانفتاح على الإنسانية الشاملة، قد تُوِّج حقّاً بتصور الغد التوحيدي العادل. وإنها لرحلة فكرية كلها حيوية وآمال وإيمان.

وكأننا نستمع إليه وهو يتلو علينا بلهجته القوية هذه الفقرة من كتابه «عالَم الغد»، وهو معنا في دورتنا هذه حول مصاعب الاقتصاد العالمي، يريد أن ينقلنا من مضايق الوطنيات إلى العالمية الرحبة العادلة.

يقول في كتابه هذا الذي نقلته زوجته الدكتورة فاطمة الجامعي : «يُعرّف الاقتصاد العالمي بأنه نتيجة الجهود المكثفة التي يَبْذُلها كل بلد، مساهمة في إشباع الحاجات الأساسية لمختلف طبقات جميع الشعوب ورغبة في ترقيتها. أهذه إيتوبْيا ؟ أمْ حُلم ؟ أمْ مِثالية ؟

في البداية لم تكن الوطنية هي أيضا سوى عاطفةٍ مثاليةٍ ولكنها أصبحت شغفاً. وحينما اشتد هذا الشغف صار يعارض العقل ويُحاصره. وبما أن لا شيء في طبيعتنا يبرر الأسبقية التي تُعطى للوطني على القبلي، يمكننا أن نؤكد أن الواجب يقتضي ألاّ يُرفض قبْلياً الانتقال من الوطني إلى العالمي. فباسم أي شيء سيُرفض سيما وأن كل ماهو «وطني» إذا لم يَرْمِ إلى الشُّمولية مختنق لا محالة.

الأمر مجرد تعلّق بتغيير المنظار الذي قد يتحقق، حسب تطور أخذت بوادره تتشكل، فيجب إذن العمل على تقوية سرعة هذا التطور. الواقع أن القضية قضية تغيير أخلاقي وسيادة أخلاق من أجل الرجوع إلى الشخص، بوصفه أعلى قيمة، بدل معايير التقنية والاختصاص وإعطاء الأسبقية للمردودية والأرباح التجارية، وبدا سيكون للعمل الإنساني الشمولي معنًى وتوجُّه في خِدمة ماهو خاص، من منظور العام، الذي يحقق مصلحة الجميع. فواجب كل فلسفة من أجل الغد «أن تزرع هذا الوعي بما هو إنساني شمولي، كإيمان ومنبع أخلاق».

لا يمكن التعقيب على هذا البلاغ النافذ إلاّ أن يؤخذ من نبعه لاستمرار الاجتهاد وحيوية الفكر، ولا يمكننا إلا الخشوع أمام هذه الروح الخلاقة الصادقة روحِ فقيد الفكر الإسلامي والإنساني محمد عزيز الحبابي.

خطاب اختتام الدورة

حبيب المالكي
مدير الجلسات

حضرات السيدات والسادة،

لاحظنا جميعاً أننا انطلقنا صباح أمس بنوع من القلق العلمي، لأننا كنا سُجناء فضاء مُغلق، فضاءٍ تطبعه النزعة الاحتمائية وتطبعه كذلك السياسة التقنينية في مجال الهجرة. والملاحَظ عشية هذا اليوم أننا نُنْهي هذه الدورة بفتح فضاءات فكرية جديدة متعددة يطبعها الحوار. والكل يؤكد أن المرجعية الأساسية لهذه الفضاءات هي الحوار أولاً وأخيراً بين الثقافات.

وهكذا عشنا أيها السادة يومين حافلين بالعروض والمناقشات التي ساهمت حقيقة في إخصاب الفكر وتقريب وجهات النظر كيفما كانت المنطلقات والمواقع. ويتضح لنا جلياً أن الحصيلة العلمية لهذه الدورة ستساعد على تعزيز موقع أكاديمية المملكة المغربية، وعلى تقوية إشعاعها في الحقل الفكري الوطني والدولي، في عملٍ تراكميٍّ عِلميٍّ يُميّز مسيرة أكاديمية المملكة المغربية ويَعدّها من المحطّات الأساسيةِ في الحوار بين الثقافات.

وبدون شك – كما جاء في التدخلات – أن هذه الدورة ستساعد في بلورة فكرٍ متفتحٍ في قضايا ساخنة عالجْناها بحكمة العلماء وحَذَب المتخصصين الذين يحاولون طرحها بكيفية موضوعية وواقعية.

واسمحوا لي، حضرات السيدات والسادة، أن أطلب من السيد أمين السر الدائم لأكاديميتنا أن يرفع إلى مؤسس أكاديميتنا وراعيها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله، عبارات شكرنا واعترافنا بالجميل لجلالته على الموضوع الذي تفضّل جلالته باقتراحه علينا، وعلى الرعاية الملكية الكريمة التي حضي بها المشاركون في الدورة.

ويسعدني أن أشكر باسمكم زميلنا وصديقنا الدكتور عبد اللطيف بربيش أمين السر الدائم وكذلك مساعديه في الشؤون العلمية والإدارية على ما بذلوه من مجهودات لتنعقد هذه الدورة في أحسن الظروف. فبحسن تدبيرهم وتنظيمهم توفرت كل الشروط لتكون هذه الدورة ناجحة.

ولا يفوتني أن أشكر المكلفين بالترجمة الذين عملوا وكدّوا لتحسين التواصل بين المشاركين، وأن أشكر رجال الإعلام الذين ساهموا بتعريف الرأي العام بأشغال هذه الدورة.

شكراً جزيلاً مرة أخرى، وإلى موعد آخر في دورة قادمة إن شاء الله.

رُفعت الجلسة وانتهت الدورة.

administratifs pour les efforts qu'ils ont déployés afin que cette session se déroulât dans les meilleures conditions. Leur bonne organisation a permis le succès de notre rencontre.

Je ne manquerai pas de remercier les personnes qui ont veillé à la traduction de nos travaux et permis la bonne communication des participants. Je remercierai également les responsables de l'information qui ont fait connaître nos travaux à l'opinion publique.

Merci encore et à la prochaine fois.

Je déclare terminée la présente session.

ALLOCUTION DE CLÔTURE DE LA SESSION

Habib El Malki
Directeur des séances

Mesdames et messieurs,

Il est remarquable que nous ayons abordé hier nos travaux avec une espèce d'inquiétude scientifique, prisonniers que nous étions d'un espace clos que nous disputaient à la fois le génie protectionniste et les réglements de la politique d'immigration. Et voilà que ce soir, alors que nous finissons cette session, s'ouvrent devant nous des espaces intellectuels nouveaux, diversifiés et enrichis par le dialogue. Et tout le monde s'accorde que cela est bien le fruit d'un dialogue continu entre nos cultures.

Nous avons vécu, mesdames et messieurs, deux journées riches en exposés et en débats qui ont permis l'ouverture des esprits et le rapprochement des points de vue, quels que soient les points de départ et les *à priori*. Ainsi, les acquis scientifiques de cette session aideront à consolider la position de notre Académie et à renforcer son rayonnement intellectuel aux plans national et international.

Le parcours intellectuel de l'Académie du Royaume du Maroc a pu créer un environnement privilégié pour un meilleur dialogue des cultures. Cette session aura contrinué sans doute, comme il a été dit dans de nombreuses interventions, à de meilleures dispositions des hommes vis-à-vis de questions aussi aigues que celles que nous avons traitées ces jours-ci avec la sagesse des savants et la perspicacîté des spécialistes, essayant d'approcher les problèmes avec objectivité et de chercher des solutions d'avenir.

Mesdames et messieurs,

Au terme de nos réunions, permettez-moi de demander en votre nom, à Monsieur le Scrétaire perpétuel, d'adresser au Fondateur et Protecteur de notre Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II, notre message de remerciements et de gratitude pour le thème que le Souverain a bien voulu soumettre à notre réflexion, et pour la sollicitude royale dont nous sommes entourés pendant notre séjour.

Il m'est agréable de remercier en votre nom, notre collègue et ami, le Secrétaire perpétuel Docteur Abdellatif Berbich, ainsi que ses collaborateurs scientifiques et